مركز الأردن الجديد للدراسات

دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن - التقرير الوطني التحليلي ٢٠١٠

المجتمع المدني المعاصر في الأردن

الخصائص، التحديات، والمهام

إعداد : فريق من الباحثين

المحرر والباحث الرئيسي: هاني الحوراني

مؤسسة الحسين
CIVICUS
UNDP

دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن

التقرير الوطني التحليلي ٢٠١٠

المجتمع المدني المعاصر في الأردن

الخصائص، التحديات، المهام

مركز الأردن الجديد للدراسات

مؤسسة أردنية مستقلة تأسست في العام ١٩٩٠ لغايات البحث العلمي وإعداد الدراسات والاستشارات. ليس للمركز أي ارتباط حكومي أو حزبي. وتعبر الدراسات الصادرة عن المركز عن آراء مؤلفيها ومحرريها، ولا تعكس بالضرورة رأي المركز أو وجهة نظره.

Al-Urdun Al-Jadid Research Center

An independent Jordanian institution founded in 1990 for the purpose of research and consultations. The Center has no governmental or political affiliation. Studies published by the Center express the views and opinions of their authors and contributors, and do not necessarily reflect the views .and opinions of the Center

حقوق طبع ونشر تقارير وكتب المركز محفوظة

لا يجوز استخدام مادة هذا الكتاب إلا باتفاق خطي مع إدارة المركز

دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن
التقرير الوطني التحليلي ٢٠١٠

المجتمع المدني في الأردن المعاصر

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: ٢٠١١/٢/٦٠٦

ISBN 978-9957-062-4 (ردمك)

دار سندباد للنشر والتوزيع

Tel: (962-6) 5533112, Fax: (962-6) 5533118
P.o Box: 910289 Amman 11191 Jordan.
e-mail:sindbad@ujrc-jordan.net

الأردن الجديد للدراسات

دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن
التقرير الوطني التحليلي ٢٠١٠

المجتمع المدني المعاصر في الأردن

الخصائص، التحديات، والمهام

إعداد:
فريق من الباحثين

المحرر والباحث الرئيسي:
هانـي الحـورانـي

دار سندباد للنشر والتوزيع
٢٠١١

مركز الأردن الجديد للدراسات

مؤسسة أردنية مستقلة تأسست في العام ١٩٩٠ لغايات البحث العلمي وإعداد الدراسات والاستشارات.

إن مركز الأردن الجديد للدراسات هو المنتج الرئيسي للمعلومات والدراسات حول المجتمع المدني في الأردن، بما في ذلك إعداد الأدلة والتحليلات عن بنية المجتمع المدني، وقياس أدائه والبيئة الخارجية المحيطة به.
ليس للمركز أي ارتباط حكومي أو حزبي، وتعبر المطبوعات الصادرة عن المركز عن آراء مؤلفيها ومحرريها ولا تعكس بالضرورة رأي المركز أو وجهة نظره.

العنوان: شارع مكة، مقابل ضاحية الحسين، مبنى رقم ٣٩، الطابق الثالث
هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤، فاكس: ٥٥٣٣١١٨، ص.ب: ٩٤٠٦٣١ عمّان ١١١٩٤ الأردن
E-mail: ujrc@ujrc-jordan.net ; www.ujrc-jordan.net

CIVICUS

«سيفيكوس»: التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، هو تحالف دولي من الأعضاء والشركاء الذين يشكلون شبكة مؤثرة من المنظمات على المستويات المحلية، الوطنية، الإقليمية، والدولية. ويغطي طائفة عريضة من المجتمع المدني. لقد عمل التحالف لمدة تتجاوز العقد من أجل تعزيز فاعلية المواطنين والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، لا سيما في المناطق التي تتعرض فيها الديمقراطية القائمة على المشاركة وحرية المواطنين في تكوين الجمعيات للتهديد. إن رؤية «سيفيكوس» تتمثل في نهوض مجتمع عالمي من المواطنين الناشطين والمنخرطين والملتزمين من أجل الوصول إلى عالم أكثر عدالة وإنصافاً.

إن مشروع دليل مؤشرات المجتمع المدني هو أداة بحثية ذات منحى عملي، لخدمة المجتمع المدني وتنفيذه بواسطته، من أجل تمكين منظمات المجتمع المدني في أربعين بلداً تنهض حالياً بمهمة تقييم حالة مجتمعاتها المدنية.

مؤسسة المستقبل

مؤسسة المستقبل، منظمة مستقلة غير ربحية تدعم مبادرات منظمات المجتمع المدني الهادفة إلى ترسيخ دعائم الديمقراطية وإرساء مبادىء حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع المحافظة على الخصوصية الثقافية التي تمتاز بها كل دولة من دول المنطقة.

تتخذ المؤسسة من العاصمة الأردنية، عمان، مقراً لها، بعد أن وقّعت مذكرة تفاهم مع وزارة الخارجية الأردنية العام ٢٠٠٨. وتشمل أنشطتها دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين ومصر والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي واليمن ودول شمال إفريقيا وإيران وباكستان وأفغانستان.

UNDP

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة الأمم المتحدة العالمية للتنمية، والمنظمة الدولية التي تدعو إلى التغيير الإيجابي وإحياء الموارد، وإلى ربط البلدان بالمعرفة والخبرة؛ لمساعدة الناس لبناء حياة أفضل. تعود خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن إلى العام ١٩٧٦، وقد شملت ثلاثة عقود ونيّف من تقديم المساعدات المالية والفنية للمملكة. إن عمل البرنامج يرتكز بشكل رئيسي إلى توفير الحلول لأربعة تحديات رئيسية هي: الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تعزيز الحكم الرشيد، التعامل مع تغير المناخ وحماية البيئة، والتأهب لإدارة الكوارث المحتملة. وفي الوقت ذاته، يولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اهتماماً خاصاً لدعم و تعزيز المساواة بين الجنسين، إدماج الشباب في برامج التنمية، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان في المملكة.

تم وضع التقرير الوطني التحليلي لدليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن من قبل فريق بحث علمي بقيادة مركز الأردن الجديد للدراسات، وبالتنسيق مع اللجنة الاستشارية لمشروع دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن. ويتألف فريق البحث الذي أشرف على إعداد الدراسة من:

منسق المشروع والباحث الرئيسي:

هاني الحوراني

فريق الباحثين:

حسين أبو رمان — **د. باسم الطويسي**

د. نبيلة السيوف — **لميس ناصر**

مساعدو البحث:

عمر أبو رصاع — **د. باجس العلوان**

صلاح الدين طاهر — **حسن بسيوني**

اللجنة الاستشارية للمشروع:

د. محمد الصقور، د. أمين مشاقبة، د. محي الدين توق، رندة القسوس، سامر خير، د. يوسف منصور، د. عاكف المعايطة، سوسن الطويل، نايفة اللوزي، أحمد عوض، فتح الله العمراني، محمد محمود الرقاد، خديجة حباشنة، نهى المعايطة، إيمان النمري، وحيد قرمش، سلوى الخيري، إبراهيم التميمي، م. محمد الرحاحلة، م. أحمد صابر الناطور، محمد الحسنات.

الدعم الفني من جانب سيفيكوس:

Tracy Anderson, Andrew Firmin, Olga Kononykhina, Jacob Mati, Mark Nowottny

منسقة المشروع من جانب سيفيكوس:

Megan Macgarry , Yosi Echeverry Burckhardt

منسقة المشروع من جانب مؤسسة المستقبل:

آية مرقة

منسقة المشروع من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الأردن:

نور ماريا

تم تنفيذ مشروع «دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن» بدعم ومساعدة كلٍ من: مؤسسة المستقبل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الأردن، وبمساعدة فنية من تحالف سيفيكوس.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول ٨
قائمة الأشكال ٩
شكر: أ. هاني الحوراني، مدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات ١٠
مقدمة، أ. نبيلة حمزة، رئيسة مؤسسة المستقبل ١٢
مقدمة: أ. جاسنتا بارينس، المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٥
الملخص التنفيذي ١٧

أولاً: مشروع دليل مؤشرات المجتمع المدني وطريقة تناوله ٢٣
١,١. خلفية المشروع ٢٦
٢,١. مقاربة المشروع ٢٧
٣,١. تنفيذ دليل المجتمع المدني ٢٩
٤,١. محددات دراسة دليل المجتمع المدني ٣١

ثانياً: المجتمع المدني في الأردن ٣٣
١,٢. مفهوم المجتمع المدني في الأردن ٣٧
٢,٢. التطور التاريخي للمجتمع المدني في الأردن ٤٠
٣,٢. خارطة المجتمع المدني في الأردن ٤٣

ثالثاً: تحليل المجتمع المدني في الأردن ٥٣
١,٣- الانخراط المدني ٥٥
١,١,٣. مدى الانخراط القائم على أسس اجتماعية ٥٧
٢,١,٣. عمق الانخراط القائم على أسس اجتماعية ٥٩
٣,١,٣. التنوع ضمن الانخراط القائم على أسس اجتماعية ٥٩
٤,١,٣. مدى الانخراط السياسي ٦٠
٥,١,٣. عمق الانخراط السياسي ٦٠
٦,١,٣. تنوع الانخراط السياسي ٦١
الخلاصة ٦١
٢,٣- مستوى التنظيم ٦٢
١,٢,٣. الحكم الداخلي ٦٣
٢,٢,٣. البنية التحتية الداعمة ٦٥
٣,٢,٣. التواصل القطاعي ٦٧
٤,٢,٣. الموارد البشرية ٧١
٥,٢,٣. الموارد المالية والتقنية ٧٢
٦,٢,٣. العلاقات الدولية ٧٤
الخلاصة ٧٥

٣,٣- ممارسة القيم ٧٦
٣,٣,١. عملية صناعة القرار الديمقراطي ٧٦
٣,٣,٢. لوائح العمل الداخلية ٧٧
٣,٣,٣. مدونة السلوك والشفافية ٧٧
٣,٣,٤. المعايير البيئية ٧٨
٣,٣,٥. إدراكات القيم في المجتمع المدني بأكمله ٧٨
الخلاصة ٧٩
٣,٤- الأثر المدرك ٨٠
٣,٤,١. الاستجابة (إدراكات داخلية وخارجية) ٨١
٣,٤,٢. التأثير الاجتماعي (إدراكات داخلية) ٨٣
٣,٤,٣. أثر المجتمع المدني على السياسات (إدراكات داخلية) ٨٣
٣,٤,٤. التأثير في المجال الاجتماعي (إدراكات خارجية) ٨٤
٣,٤,٥. التأثير في مجال السياسات (إدراكات خارجية) ٨٤
٣,٤,٦. أثر المجتمع المدني على الاتجاهات ٨٥
- ٣,٤,٦,١. الاختلاف في الثقة بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء ٨٦
- ٣,٤,٦,٢. التباين في مستوى التسامح بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء ٨٧
- ٣,٤,٦,٣. الفرق في الروح العامة بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء ٨٧
- ٣,٤,٦,٤. الثقة المتوافرة في منظمات المجتمع المدني ٨٨
الخلاصة ٨٨
٣,٥- البيئة العامة للمجتمع المدني ٨٩
٣,٥,١. السياق الاجتماعي الاقتصادي ٩٠
- ٣,٥,١,١. الأردن بالأرقام ٩٠
- ٣,٥,١,٢. دليل الإمكانات الأساسية ٩١
- ٣,٥,١,٣. الفساد ٩١
- ٣,٥,١,٤. انعدام المساواة ٩٣
- ٣,٥,١,٥. السياق الاقتصادي ٩٧
٣,٥,٢. السياق الاجتماعي السياسي ٩٧
- ٣,٥,٢,١. الحقوق والحريات السياسية والمدنية ١٠٠
- ٣,٥,٢,٢. حكم القانون والحريات الشخصية ١٠٠
- ٣,٥,٢,٣. الحريات والحقوق التنظيمية ١٠٢
- ٣,٥,٢,٤. خبرة الإطار القانوني ١٠٣
- ٣,٥,٢,٥. فاعلية الدولة ١٠٣
٣,٥,٣. السياق الاجتماعي الثقافي ١٠٦
الخلاصة ١٠٧

رابعاً: نقاط القوة والضعف في المجتمع المدني في الأردن ١٠٩
خامساً: التوصيات ١١٥
خلاصات عامة ١٢٣
المصادر والمراجع ١٢٩
الملاحق: ١٣٣
- ملحق رقم (١): مصفوفة مؤشرات دليل المجتمع المدني في الأردن ١٣٤
- ملحق رقم (٢): أسماء أعضاء اللجنة الاستشارية ١٣٤
- ملحق رقم (٣): دراسات الحالة ١٣٧
- ملحق رقم (٤): منهجية المسح التنظيمي ومسح الإدراكات الخارجية ١٣٩
- ملحق رقم (٥): المشاركون في مجموعات التركيز الاقليمية الثلاث والورشة الوطنية للمشروع ١٤٢

قائمة الجداول

١. الجدول رقم (١,١:١): الدول التي تطبق دليل المجتمع المدني ٢٠٠٨ – ٢٠١٠. ..... ٢٧

٢. الجدول رقم (٢,٣:١): خارطة المجتمع المدني الأردني: توزيع منظمات المجتمع المدني الأردني حسب الفئات والعضوية. ٤٣

٣. الجدول رقم (٣,١:١): نسبة المستجيبين المنتسبين إلى عدد من منظمات المجتمع المدني للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩. ..... ٥٨

٤. الجدول رقم (٣,١:٢): نسبة المستجيبين المنتسبين إلى حزب سياسي. ٦٠

٥. الجدول رقم (٣,١:٣): نسبة المستجيبين الذين ينوون الانتساب إلى حزب سياسي. ٦١

٦. الجدول رقم (٣,٢:١): المظلات الوطنية الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني القائمة على العضوية. ٦٥

٧. الجدول رقم(٣,٢:٢): الشبكات والتحالفات والائتلافات بين منظمات المجتمع المدني في الأردن. ٦٦

٨. الجدول رقم (٣,٤:١) الإدراك الداخلي والإدراك الخارجي لتأثير المجتمع المدني على تحسين نوعية الحياة في الأردن. ٨٢

٩. الجدول رقم (٣,٤:٢): الإدراك الداخلي والإدراك الخارجي لتأثير المجتمع المدني على دمقرطة قوانين الحياة السياسية. ٨٢

١٠. الجدول رقم (٣,٥:١): مؤشرات المرأة في النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٠٨. ..... ٩٥

١١. الجدول رقم (٣,٥:٢): السكان المشتغلون حسب وضع العمل (١٥ سنة فأكثر). ٩٦

١٢. الجدول رقم (٣,٥:٣): مشاركة المرأة في سلطات الدولة والبلديات والمجتمع المدني والجداول الانتخابية. ٩٦

قائمة الأشكال

١- الشكل رقم (١): ماسة المجتمع المدني الأردني. ١٩

٢- الشكل رقم (١,٢:١): الرسم التوضيحي النظري لماسة المجتمع المدني. ٢٩

٣- الشكل رقم (١,٣:١): خارطة مدخلات ومخرجات مشروع مؤشرات المجتمع المدني. ٢٩

٤- الشكل رقم (٣,١:١): المؤشرات الستة الرئيسية لبعد الانخراط المدني. ٥٦

٥- الشكل رقم (٣,١:٢): الرسم التوضيحي لمنهجية تحليل الانخراط المدني. ٥٦

٦- الشكل رقم (٣,٢:١): المؤشرات الستة الرئيسية لبُعد مستوى التنظيم. ٦٢

٧- الشكل رقم (٣,٣:١): المؤشرات الخمسة الرئيسية لبُعد ممارسة القيم. ٧٦

٨- الشكل رقم (٣,٤:١): المؤشرات السبعة الرئيسية لبُعد ممارسة القيم. ٨١

٩- الشكل رقم (٣,٤:٢): الاختلاف في الثقة بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء لدى دول عربية وإسلامية. ٨٦

١٠- الشكل رقم(٣,٥:١) المؤشرات الثلاثة الرئيسية لبعد البيئة العامة للمجتمع المدني الأردني. ٨٩

١١- الشكل رقم (٣,٥:٢): الدخل الفردي السنوي للمجموعات العشرية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦. ..... ٩٣

١٢- الشكل رقم (٣,٥:٣): حصة أغنى وأفقر فئات المواطنين والطبقة الوسطى من الدخل الوطني لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦. ..... ٩٤

١٣- الشكل رقم (٣,٥:٤): التركيب الدستوري للنظام السياسي في الأردن. ٩٨

١٤- الشكل رقم (٣,٥:٥): مدى ملاءمة نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب السياسية من خلال الانتخابات النيابية للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩. ..... ١٠٥

١٥- الشكل رقم (٣,٥:٦): المستجيبون الذين أفادوا بأن كلاً من النظام الديمقراطي التنافسي والنظام السلطوي هو الأفضل لحل مشكلتي الفساد المالي والإداري والبطالة. ١٠٦

شكر

خلال المراحل المختلفة من إعداد مشروع مؤشرات المجتمع المدني في الأردن تم التعاون بين مركز الأردن الجديد للدراسات وعدد كبير من الأفراد وقادة المنظمات المشاركة بصورة فاعلة ومؤثرة في المجتمع المدني، وكذلك مع ممثلي هيئات حكومية ودولية وبلدية، بالإضافة إلى خبراء وأكاديميين وإعلاميين وقادة منظمات الأعمال، إننا نتوجه إلى جميع هؤلاء ببالغ الشكر والتقدير.

لقد ساهم هؤلاء مساهمات ثرية ومتنوعة من أجل الخروج بهذا المشروع بصورته الحالية، بدءاً من المداولات الخاصة بتحديد معالم خارطة القوى الاجتماعية والمجتمع المدني، إلى تعبئة استمارات المسح التنظيمي لقادة منظمات المجتمع المدني ومسح الإدراكات الخارجية، ثم المشاركة في عضوية اللجنة الاستشارية للمشروع وحضور اجتماعاتها الثلاثة، وصولاً إلى المشاركة في مجموعات التركيز الإقليمية، أو الورشة الوطنية، التي توجت مشاورات ومداولات المشروع، وبذلك يتجاوز عدد هؤلاء ثلاثمائة وخمسين شخصاً.

كما إننا نتوجه بالشكر والامتنان إلى جميع من ساهم في إعداد هذا التقرير، وذلك على جهودهم الثمينة والمخلصة التي تتوجت بظهور هذا التقرير بهذا الشكل، فبدون تلك الجهود ما كان لهذا المشروع أن يُنجز، ونأسف لعدم القدرة على ذكر كل من ساهم بجهده الوفير من أجل إنجاح هذا المشروع بالاسم، ونتمنى عليهم، وهم يطالعون هذا التقرير الوطني التحليلي لمؤشرات المجتمع المدني في الأردن، أن يتذكروا بأنهم شركاء في هذا المشروع الذي بذل كل واحد منهم قسطه فيه.

ومن ناحية أخرى، فإننا نود التنويه بشكل خاص إلى الفريق الوطني والباحثين المساعدين الذين تحملوا مسؤولية أكبر في إنجاز هذا التقرير، وقبل ذلك في إجراء المسوح الميدانية ودراسات الحالة، وهم: حسين أبو رمان، د. باسم الطويسي، د. نبيلة السيوف، لميس ناصر، عمرو أبو رصاع، د. باجس العلوان، صلاح الدين طاهر، وحسن بسيوني.

وخلال مراحل المشروع، فقد سعدنا بالتعاون مع كل من: آيه مرقة من مؤسسة المستقبل، نور ماريا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأردن، وكذلك المنسقة عن **سيفيكوس** Yosi Escheverry Burckhardt و Megan Macgarry اللواتي قدمن لنا مساعدة لا تقدر بثمن أثناء انجاز هذا المشروع.

ومن ناحية أخرى، يتقدم مركز الأردن الجديد للدراسات بعظيم شكره أيضاً لفريق باحثي **سيفيكوس** الذين قدموا لنا المساعدة العلمية والفنية، وظلوا معنا منذ بداية المشروع وحتى النهاية، يستجيبون لاستفساراتنا، ويزودوننا بالنصائح ويساعدونا على سد الفجوات في المعلومات حيثما وقعت، مجسدين بذلك الشراكة الحقيقية التي تقوم عليها **سيفيكوس**.

وكما سبق أن أشرنا في محطات مختلفة من المشروع، فإنه ما كان ليتحقق بدون الدعم والمساندة التي وفرتهما كل من مؤسسة المستقبل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، فلهما الشكر والتقدير على مساهماتهم الكبيرة ، وأخص هنا بالذكر كلاً من د. نبيلة حمزة رئيسة مؤسسة المستقبل، استاذ علم الاجتماع المرموقة، وكذلك الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة في الأردن السيد Luc Stevens، والمديرة الوطنية للبرنامج السيدة Jacinta Barrins .

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أشكر معالي السيدة هالة لطوف بسيسو وزيرة التنمية الاجتماعية السابقة، على رعايتها الورشة الوطنية التي توجت المشروع، وناقشت مخرجاته النهائية. كذلك أشكر كلاً من م. خالد الشمري رئيس بلدية معان الكبرى، والسيد محمد الشوحة رئيس غرفة تجارة إربد، والدكتور عمر الرزاز، مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي السابق على استضافتهم مجموعات التركيز الإقليمية وبعض جلسات اللجنة الاستشارية في مؤسساتهم، وعلى كرم الضيافة الذي وفروه لنا أثناء استضافتهم لنا، فلهم منا كل الشكر والعرفان.

هاني الحوراني

مدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات

مقدمة

يأتي صدور «التقرير الوطني التحليلي لمؤشرات المجتمع المدني في الأردن» في أفضل توقيت، فهو يصدر في ظل تحولات تاريخية تشهدها بلدان الشرق الأوسط، حيث يتصدر التغيير والإصلاح المطالب الشعبية في كل بلد تقريباً من بلدان المنطقة، بما فيها الأردن.

من ناحية أخرى، فإن هذا التقرير يوفر لقادة ونشطاء المجتمع المدني في الأردن، وكذلك لأصحاب العلاقة الآخرين، الحكومة الأردنية والقطاع الخاص والبلديات والإعلام والأكاديميين والمانحين الدوليين وغيرهم، قاعدة متينة وحديثة من المعلومات والتحليلات، حول جوانب القوة التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني الأردني ونقاط الضعف التي تعاني منها، ويرفد ذلك بطائفة واسعة من التوصيات التي تسمح لكل هؤلاء بوضع «خارطة طريق» عملية لتطوير قدرات المجتمع المدني وتهيئة بيئة خارجية ملائمة لعمله.

لقد واكبتُ تنفيذ هذا المشروع في عدة محطات خلال العام الماضي (٢٠١٠)، وإني لأشعر بالسعادة إذ أرى ثماره النهائية وقد نضجت بصدور هذا التقرير. إني سعيدة بصورة خاصة لأن مؤسسة المستقبل، من خلال دعمها لهذا المشروع، استطاعت أن تترجم إيمانها بالشراكة مع المؤسسات الدولية غير الحكومية، وأعني هنا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين: سيفيكوس. فهذه الشراكة تقدم مثالاً يُحتذى من جانب منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية، من أجل بناء شراكات وتحالفات عملية فيما بينها.

لا بد من القول أيضاً إن دعم هذا المشروع قد أسهم في ترجمة القيم والأفكار التي توجه عمل مؤسسة المستقبل، وفي مقدمتها إيماننا الراسخ بدور المجتمع المدني وحراكه وفعاليته، باعتباره معياراً أساسياً لقياس تقدم المجتمعات والأمم، واحترامها لمبادئ حقوق الإنسان والحكم الرشيد والديمقراطية.

من المعروف أن سيفيكوس تصف "دليل مؤشرات المجتمع المدني" بأنه مشروع بحثي ذو طابع عملي، أو تطبيقي، وذلك لأنه ينفذ من قبل فاعلين في المجتمع المدني ومن أجلهم، ويعتمد على منهجية قائمة على قياس مؤشرات ملموسة للأبعاد الخمسة التي تعكس حالة المجتمع المدني في أي بلد، ونعنى بها: الانخراط المدني، مستوى التنظيم، ممارسة القيم، الأثر المدرك، والبيئة الخارجية. كما تقترح هذه المنهجية الاستعانة، كلما كان ذلك ممكناً، بوضع دراسات نوعية تعزز وتكمل الصورة عن أبعاد المجتمع

المدني في هذا البلد أو ذاك. والواقع أن هذا ما فعله الفريق الوطني لمشروع مؤشرات المجتمع المدني في الأردن. وإنه ليسعد مؤسسة المستقبل، ويسعدني شخصياً أن أرى الأردن وقد انضم إلى عشرات البلدان في العالم التي طبقت فيها هذه المنهجية، كما أتطلع إلى أن أرى بلداناً عربية أخرى في المستقبل وقد انضمت إلى هذا المشروع الدولي المميز.

يتيح التقرير الوطني هذا فرصة التعرف عن كثب على خصائص المجتمع المدني الأردني المعاصر ونقاط القوة والضعف فيه، كما يسمح لنا بالوقوف أيضاً على الفرص المتاحة له للتصدي للتحديات والتهديدات التي تواجهه اليوم، وهو ما سيساعد العديد من المؤسسات المانحة والعاملة في الأردن، بالإضافة إلى الجهات الرسمية في الأردن، في وضع السياسات والبرامج والتشريعات اللازمة للنهوض بمنظمات المجتمع المدني وتفعيل دورها وبناء قدراتها وتحديث معارفها ووسائل عملها، وذلك بالاعتماد على معطيات هذه الدراسة، والتي استندت إلى منهجية علمية واضحة ومطبقة في عشرات البلدان عبر العالم.

كما تسمح هذه الدراسة بالتعرف على ملامح القطاع التطوعي في المجتمع الأردني، حيث تكشف عن مكانته والقيم المرتبطة به، سواء من منظور مؤسسات المجتمع المدني، أو من زاوية نظر قادة الرأي والقوى الاجتماعية المؤثرة.

وإني آمل أن تساعد هذه الدراسة الجهات المهتمة بتطوير دور منظمات المجتمع المدني الأردني، من أجل الارتقاء بمستوى الانخراط المدني لدى فئات أوسع من الأردنيين، وأن تعزز ممارسة القيم الجوهرية للعمل المدني، بما يسمح برفع مساهمة الرأسمال الاجتماعي وتعزيز كفاءة منظمات المجتمع المدني ودورها في المجتمعات المحلية.

وبعبارات أخرى، فإن هذه الدراسة توفر أداة بحثية مهمة، وإطاراً مرجعياً لقراءة المجتمع المدني الأردني، باعتبارها واحدة من الدراسات التأسيسية لأدبيات المجتمع المدني، التي نتطلع إلى أن تتطور مع تطور المجتمع المدني كمياً ونوعياً، وأن تساعد في قراءة حالته الآنية، لكن الأهم من ذلك كله، هو أنها سوف تساعدنا على استشراف مستقبل المجتمع المدني الأردني وما يحمله من إمكانات يجب تدعيمها وتحديات

يجب التصدي لها، والتفكير بآليات حقيقية لتجاوزها، ما يهيئ الطريق لنهوض منظمات المجتمع المدني بصورة أكثر فاعلية.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار الحراك الاجتماعي والشعبي الذي يعيشه العالم العربي، فإننا على ثقة بأن هناك آفاقاً جديدة قد فتحت أمام المجتمعات المدنية لكي تأخذ فرصتها كاملة في المشاركة في صنع التغيير المأمول. وفي حالة الأردن، فإنه لا بد من البناء على التطورات الكبرى التي شهدها المجتمع المدني الأردني خلال العقدين الأخيرين، والتي انعكست على حجم ودور منظماته. ولا شك أن الأيام المقبلة سوف تحمل المزيد من الفرص لتحسين جوانب القوة والاستدامة في المجتمع المدني، كما سوف تسمح له بالمساهمة المجتمعية الإيجابية، على صعيد التصدي لتحديات الفقر والبطالة والفجوات الاقتصادية بين فئات وشرائح المجتمع، فضلاً عن مساهمته الإيجابية في تعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان والمشاركة السياسية وترسيخ الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة والديمقراطية.

لقد أحسن الفريق الوطني للمشروع، بقيادة مركز الأردن الجديد للدراسات، في تضمين هذا التقرير طائفة واسعة من التوصيات الموجهة إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة. وإني لأغتنم هذه الفرصة لكي أدعو قادة منظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين، وفي مقدمتهم الحكومة الأردنية والمنظمات الدولية والمانحين وغيرهم، إلى وضع هذه التوصيات على أجندة عملها، لا سيما أنها تستند إلى دراسة تطبيقية معززة بالمسوح ودراسات الحالة. وإني أتطلع إلى ترجمة هذه التوصيات إلى أعمال ملموسة، سواء على صعيد بناء قدرات المجتمع المدني الأردني، أو على صعيد تعزيز البيئة السياسية والقانونية المؤاتية، بما يسمح له بالتحول إلى شريك فاعل، إلى جانب الشركاء الاجتماعيين الرئيسيين، وأعني هنا الحكومة والقطاع الخاص، حتى يتمكن الأردن من الاستفادة الكاملة من طاقات المجتمع المدني ومن تجنيد المزيد من الأعضاء والمتطوعين، ليكون كل هؤلاء رديفاً حقيقياً لبلوغ أهداف التنمية المستدامة والمشاركة الديمقراطية الفعالة وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية والفرص المتكافئة وإشاعة قيم التسامح والحوار والقبول بالآخر.

أ. نبيلة حمزة

رئيسة مؤسسة المستقبل

مقدمة

تكمن أهمية دليل مؤشرات المجتمع المدني في حقيقة كونه عبارة عن مشروع بحث عملي جرى القيام به من قبل أعضاء في المجتمع المدني لصالح وخير المجتمع المدني نفسه، ويهدف هذا البحث إلى توفير تحليل متعمق للواقع الراهن وحالة المجتمع المدني في الأردن.

وبالتعاون مع الإئتلاف العالمي لمشاركة المواطنين (سيفيكوس) فقد عمد مركز الأردن الجديد للدراسات إلى تبني مؤشرات المجتمع المدني المعتمدة لدى التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، بهدف توفير فهم جماعي أفضل لواقع المجتمع المدني في الأردن.

ونتيجة لذلك، فإن دليل المجتمع المجتمع المدني قد عمل على تحقيق هدفين هامين متمثلين في توفير فهم أفضل لمفاهيم وتطلعات الناس تجاه المجتمع المدني من جهة، وتقييم مفهوم المجتمع المدني نفسه تجاه دوره وعلاقته مع جمهور الشعب والدولة، وفي داخل القطاع المدني نفسه، بالإضافة لقياس مدى تأثيراته وطموحاته، من جهة ثانية.

ومن بين الفوائد المتحققة من هذه الدراسة، انخراط قطاع عريض من العاملين والباحثين في ميدان المجتمع المدني في عملية تصميم وتنفيذ وتحليل النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة. وقد تولى مركز الأردن الجديد قيادة العمل على إعداد هذا التقرير الذي جاء ثمرة لجهود كوكبة واسعة من أصحاب العلاقة مع عدد وفير من منظمات المجتمع المدني، وفريق عمل وطني من الباحثين والمساعدين.

كما اشتملت عملية المشاركة في إعداد الدراسة على تقديم استشارات وثيقة من جانب «مؤسسة المستقبل» والأمم المتحدة، ممثلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن خلال تضافر جهود أصحاب العلاقة الحكوميين والدوليين.

ويعمل هذا التقرير على إبراز أهمية إنشاء المؤسسات المستقلة، وتقوية المجتمعات المدنية، وزيادة الوعي بالحقوق والمسؤوليات، والمشاركة في عمليات صنع القرارات. كما يبرز التقرير الحاجة الماسة للتركيز على خلق وإيجاد بيئة مساندة ومعينة لقطاع المجتمع المدني، ويظهر مدى أهمية الحكم الرشيد، والممارسات الديموقراطية، وضرورة تقوية القدرات والطاقات وزيادة فعاليات لدى منظمات المجتمع المدني في السعي للحصول على المشورات وإنشاء التحالفات والاتصالات الاستراتيجية.

وقد تم إثراء هذا التقرير من خلال إجراء العديد من الإجتماعات الاستشارية، وعقد ورش العمل، وجماعات التركيز ودراسات الحالات التي انطوت على مداولات ونقاشات بالغة الأثر حول دور وتطلعات المجتمع المدني في الأردن. وتعمل النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة على استنباط وتوفير المعلومات التي تفيد في عمل المجتمع المدني نفسه، وللعاملين في هذا المضمار على الصعيدين الدولي والمحلي، وللحكومة الأردنية في مجال فهم الاحتياجات والتوقعات المأمولة من المجتمع المدني لدى مختلف هذه الجهات.

ويدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهمية المجتمع المدني، وخاصة في ضوء الموجة العارمة للتغيرات والتحولات الديموقراطية التي تجتاح العالم العربي هذه الأيام. وكما هو الحال في العديد من الأقطار العربية الأخرى، فإن الأجيال الجديدة من المواطنين في الأردن يتطلعون ويطالبون بفرص متكافئة على صعيد حقهم في الاتصال والحصول على الموارد، والمزيد من الانخراط والمشاركة في عملية المواطنة، مما يعني أن ثمة حاجة لازمة وضرورة ملحة لتقوية المجتمع المدني.

جاسنتا بارينس،

المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الملخص التنفيذي

إن دليل مؤشرات المجتمع المدني (CSI) مشروع بحثي عملي تشاركي يقيم أوضاع المجتمع المدني، ويطبق من قبل الفاعلين في المجتمع المدني، كما أنه موجه لخدمتهم عبر العالم. ويستند إلى منهجية شاملة طورت من قبل **سيفيكوس**، التحالف العالمي لمشاركة المواطنين (يشار إليها لاحقاً بعبارة **سيفيكوس**)، ويهدف المشروع إلى تقييم حالة المجتمع المدني وخلق قاعدة من المعرفة من أجل تقويته وتعزيز دوره.

وقد تم تنفيذ دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن، من قبل مركز الأردن الجديد للدراسات، بدعم من مؤسسة المستقبل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP/ الأردن، بمساندة فنية ولوجستية من فريق باحثي **سيفيكوس**. وقد شارك في أنشطة المشروع خمسة باحثين رئيسيين وعدة باحثين مساعدين، وساهم في مناقشة المشروع نحو مئتي ممثل عن منظمات المجتمع المدني والخبراء والأكاديميين والإعلاميين وممثلين عن الهيئات الحكومية والدولية ذات الصلة.

واعتمدت عملية تقييم حالة المجتمع المدني على منهجية «سيفيكوس» التي تركز على دراسة خمسة أبعاد رئيسية تقيس مستويات مختلفة من حالة المجتمع المدني، وتستند بدورها إلى ٢٧ بعداً رئيسياً، موزعة على ٦٥ مؤشراً فرعياً مستقلاً. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت عدة مناهج وأساليب وأدوات بحثية من أجل الوصول إلى هذا التقييم، ومثال على ذلك، المسوح الميدانية ودراسات الحالة ومجموعات التركيز وأشكال مختلفة من المشاورات مع الخبراء والقادة والنشطاء في المجتمع المدني ومن خارجه. هذا بالإضافة إلى الاستعانة بالعديد من المراجع وقواعد المعلومات الوطنية.

تعود نشأة المجتمع المدني في الأردن إلى العقود الأولى من القرن الماضي، وظهر الجيل الأول من منظماته مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى التي شكلت علامة فاصلة، حيث تأسست على أثرها الدولة الأردنية في نيسان/ إبريل ١٩٢١. وقد تطور المجتمع المدني في الأردن، شأنه شأن الدولة والمجتمع، تحت تأثير الأحداث والتطورات العاصفة التي مر بها الشرق الأوسط منذ ذلك الحين وحتى الآن، حيث لم يتأثر الأردن بالحروب والأحداث السياسية والاضطرابات الإقليمية فحسب، وإنما أعيد تشكيل حدوده وبنيته السكانية عدة مرات، لا سيما تحت تأثير حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧ بين الدول العربية وإسرائيل.

ولقد مر المجتمع المدني الأردني المعاصر منذ نشأته بأربع مراحل رئيسية، أولاها ما بين عامي ١٩٢١و ١٩٤٨، والتي خضع خلالها الأردن للانتداب البريطاني، وقد شهدت تلك الفترة بزوغ الجيل الأول من التنظيمات الاجتماعية والسياسية والرياضية والثقافية. وثانياً مرحلة ١٩٤٨-١٩٦٧ التي نال خلالها الأردن استقلاله عن بريطانيا، وتم فيها ضم فلسطين الوسطى (باتت تعرف بالضفة الغربية

لنهر الأردن) إلى الأردن بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، أي عام ١٩٤٨. وقد عرفت هذه المرحلة نشأة التنظيمات الرئيسية للمجتمع المدني الأردني الراهن، مثل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الاجتماعية ومنظمات الأعمال والأحزاب السياسية.

وأثناء حرب ١٩٦٧، فقدَ الأردن الضفة الغربية التي احتُلت من قبل إسرائيل حتى يومنا هذا، وبذلك دخل المجتمع المدني الأردني المرحلة الثالثة من تطوره، والتي استمرت حتى نهاية الثمانينيات. لقد شهدت هذه المرحلة ظهور فئات جديدة من منظمات المجتمع المدني لم تكن قائمة من قبل، مثل الروابط الثقافية والجمعيات البيئية وأخرى عاملة في مجالات التنمية، كما توسعت القطاعات الأخرى بانشاء المزيد من المنظمات الجديدة.

أدى الانفتاح السياسي الذي عرفه الأردن في أواخر عام ١٩٨٩، والذي جاء على أثر انتفاضة شعبية تطالب بالخبز والحريات واستئناف الحياة البرلمانية إلى دخول المجتمع المدني مرحلة تطوره الرابعة والمستمرة حتى اليوم. وخلال العقدين الأخيرين تضاعف عدد منظمات المجتمع المدني وازدادت قطاعاته تنوعاً بنشوء منظمات كانت محظورة، مثل جمعيات حقوق الإنسان والمرأة والطلبة والكتاب، كما استعادت الأحزاب السياسية شرعيتها، إضافة إلى زيادة معدل انتشار منظمات المجتمع المدني إقليمياً وقطاعياً، وازداد الاعتراف بدورها في عمليات التنمية البشرية والمشاركة المدنية والإصلاح السياسي.

يتألف المجتمع المدني الأردني اليوم من ثماني عشرة فئة من التنظيمات المدنية التي تضم حوالي ٥٧٠٠ منظمة، تتوزع ما بين جمعيات اجتماعية وتعاونية ونقابات مهنية وعمالية وأندية رياضية وشبابية ومنظمات غير حكومية وشركات غير ربحية، وتخضع شروط تسجيلها لعدة قوانين. وتضم جملة هذه المنظمات ١,٥ مليون عضو، يشكلون ٤٣٪ من السكان في سن العمل والبالغ عددهم أكثر من ٣,٥ مليون نسمة.

ويظهر الجدول أدناه أن العدد الأكبر من المنظمات يعود إلى فئات الجمعيات الخيرية والاجتماعية والجمعيات التعاونية والمنظمات المهنية. أما من حيث العضوية، فإن الفئات الأكبر من المنظمات، هي الجمعيات الخيرية والاجتماعية والنقابات المهنية والمنظمات النسائية والروابط العائلية والنقابات العمالية والأندية الرياضية والشبابية. (انظر الجدول رقم «٢,٣:١» الخاص بخارطة المجتمع المدني).

وفي إطار تحليل المجتمع المدني الأردني، يركز التقرير الوطني الضوء على ما يطلق عليه «ماسة» المجتمع المدني التي توفر إمكانية التعرف إلى واقع المجتمع المدني من خلال أبعاد أربعة رئيسية، تلخص كل المعرفة التي تم جمعها وتحليلها من خلال المسوح ودراسات الحالة والمعلومات العامة وقواعد البيانات ذات العلاقة في الشكل رقم (١) الخاص بماسة المجتمع المدني الأردني، حيث تتوزع الأبعاد الأربعة على محورين متعامدين: المحور الأفقي يقيس «مستوى التنظيم» و«ممارسة القيم»، والمحور الرأسي ويقيس «الانخراط المدني»، و«الأثر المدرك». أما القيم التي تمثلها هذه الأبعاد فتقاس على مسطرة مكونة من مئة نقطة. كذلك هناك بُعد إضافي يتعلق بالبيئة التي يعمل فيها المجتمع المدني ويرمز لها بدائرة يتم رسمها حول أبعاد الماسة الأربعة.

وكما سنفصل لاحقاً، فقد أظهرت «ماسة» المجتمع المدني الأردني تدني مستوى الانخراط المدني عند مستوى ٣٦,٨ نقطة من أصل مئة نقطة، فيما بلغ مستوى التنظيم مستوى مقبولاً عند ٥٥,٣ نقطة (من مئة)، وممارسة القيم مستوى أعلى قليلاً عند ٥٧,٢ نقطة (من مئة). وشكل الأثر المدرك للمجتمع المدني الأردني مستوى أدنى عند ٤٦,٩ نقطة (من مئة). أما البيئة العامة المحيطة بالمجتمع المدني، فقد سجلت ٥٥,٣ نقطة (من مئة)

الشكل رقم (١)

ماسة المجتمع المدني الأردني

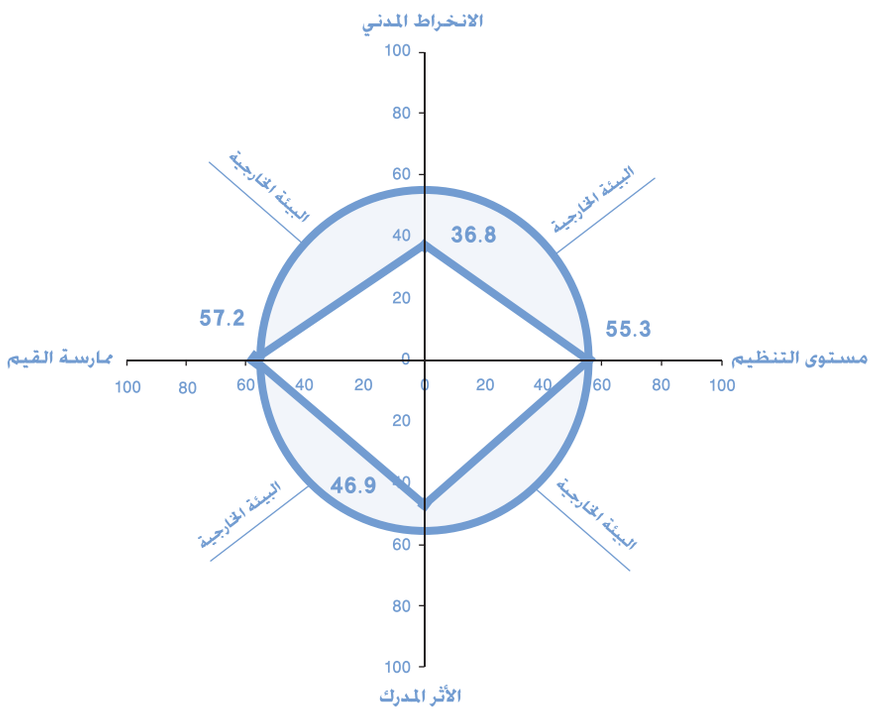

المصدر: أعدت ماسة المجتمع المدني الأردني بالاعتماد على بيانات المسوح الخاصة بالمشروع، وهي المسح التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني (٢٠١٠)، ومسح الإدراكات الخارجية (٢٠١٠)، إضافة إلى عدة مسوح دولية، أبرزها مسح القيم العالمي.

وفيما يلي عرض مكثف لمؤشرات ماسة المجتمع المدني في الأردن:

الانخراط المدني: وهو يعبر عن المدى الذي يحققه الأفراد في انخراطهم في الأنشطة والمبادرات الاجتماعية والسياسية. وقد سجل أدنى نتيجة ضمن الأبعاد الأربعة، عند ٣٦,٨ نقطة (من مئة). ويشتمل قياس الانخراط المدني على ١٤ مؤشراً فرعياً تلتقي في ستة مؤشرات رئيسية تقيس مدى وعمق وتنوع الانخراط الاجتماعي والسياسي.

مستوى التنظيم: يعبر هذا البعد عن الدرجة المؤسسية التي تميز المجتمع المدني. وقد حل في المرتبة الثانية ضمن أبعاد الماسة الأربعة، بنتيجة قدرها ٥٥,٣ نقطة (من مئة)، وهو يشتمل على ثمانية مؤشرات فرعية تلتقي في ستة مؤشرات رئيسية تقيس الحكم الداخلي، البنية التحتية الداعمة، الاتصال القطاعي، الموارد البشرية، إضافة إلى الموارد المالية والتكنولوجية، والعلاقات الدولية.

ممارسة القيم: يعبر هذا البعد عن المدى الذي يبلغه المجتمع المدني في ممارسة بعض القيم الجوهرية. وقد احتل المرتبة الأولى بين أبعاد الماسة الأربعة مسجلاً ٥٧,٢ نقطة، ويتكون من ١٤ مؤشراً فرعياً تلتقي في خمسة مؤشرات رئيسية تقيس عملية صنع القرار الديمقراطي، لوائح العمل الداخلية، مدونات السلوك والشفافية، المعايير البيئية، وإدراك القيم في المجتمع المدني ككل.

الأثر المدرك: يقيس هذا البعد المدى الذي يبلغه المجتمع المدني في التأثير على المنظور الاجتماعي

والسياسات بالاستناد إلى الإدراكات الداخلية (قادة المجتمع المدني) والخارجية (أصحاب المصالح في الدولة والقطاع الخاص والإعلام والأكاديميين). وقد احتل الترتيب الثالث مسجلاً ٤٦,٩ نقطة (من مئة)، ويشتمل على ١٧ مؤشراً فرعياً تلتقي في سبعة مؤشرات رئيسية تقيس الاستجابة (إدراك داخلي وخارجي)، التأثير الاجتماعي (إدراك داخلي)، أثر المجتمع المدني على السياسات (إدراك داخلي)، التأثير في المجال الاجتماعي (إدراك خارجي)، التاثير في مجال السياسات (إدراك خارجي)، وأثر المجتمع المدني على الاتجاهات.

وفيما يخص بيئة المجتمع المدني، فقد سجلت ٥٥,٣ نقطة (من مئة). وتتكون من ١٢ مؤشراً فرعياً تلتقي في ثلاثة سياقات، هي: السياق الاقتصادي الاجتماعي؛ السياق الاجتماعي السياسي؛ والسياق الاجتماعي الثقافي.

أما على صعيد أبرز نقاط قوة المجتمع المدني الأردني، فقد وفّر الانفراج السياسي الذي شهده الأردن منذ العام ١٩٨٩، رغم تذبذبه، بيئة أفضل لنمو وانتشار منظمات المجتمع المدني، كما ساعدها أيضاً على ممارسة أنشطتها بحرية أكبر من السابق. علاوة على ذلك فإن انفتاح الأردن السياسي عزّز الاهتمام الدولي بمجتمعه المدني، ووفر له مصادر دعم هامة.

وتتمتع معظم فئات المجتمع المدني ببنية تحتية وقدرات اتصال مقبولة، باستثناء المنظمات العاملة في المناطق الريفية والنائية. كما تتسم بنية المجتمع المدني بالتنوع، وتتسم غالباً بالاستقلالية الإدارية والمالية، وكذلك بالقدرة على الوصول إلى الإعلام.

وفيما يخص نقاط ضعف المجتمع المدني، فإن البيئة العامة التي تعمل فيها منظماته تعد بيئة محافظة سياسياً، ومنحازة لصالح دور الدولة التدخلي في عملها. ويتضح أثر ذلك بشكل خاص على منظمات معينة مثل النقابات العمالية والتعاونية والجمعيات الخيرية والتي تؤدي تدخلات الدولة في عملها إلى إضعاف تأثيرها على السياسات العامة. وتعاني معظم المنظمات المدنية من ضعف تداول المواقع القيادية وتدني الشفافية المالية. كما تشكو من ضعف مصادرها التمويلية، لا سيما من الحكومة والقطاع الخاص. وتؤثر النظرة السلبية لدى بعض قطاعات المجتمع تجاه التمويل الأجنبي على الثقة العامة بها.

وبما أن المجتمع المدني ككل يفتقد لإستراتيجية عمل وطنية شاملة، فإن هذا يضعف قدرته الجماعية على الحوار مع الدولة والقطاع الخاص والممولين الخارجين، ويفسح المجال للأطراف المانحة لممارسة دور كبير في صياغة أولوياته العامة.

ويشتمل التقرير الوطني على توصيات تتعلق بالأبعاد المختلفة من تحليل المجتمع المدني الأردني، والتي تخاطب سبعاً من الجهات المعنية ممثلة في: المجتمع المدني، الحكومة، الجامعات ومراكز البحث والمجتمع الأكاديمي، القطاع الخاص ومنظمات الأعمال، وسائل الإعلام، المانحون والمنظمات الدولية، والشركاء في تنفيذ هذا المشروع.

ولقد دعت التوصيات إلى إنشاء معهد للقيادة والحكم الرشيد خاص بمنظمات المجتمع المدني بهدف تطوير مهارات القيادة والإدارة داخلها، وأن يكون المعهد مؤسسة مستقلة بإدارة مشتركة ما بين الحكومة والمجتمع المدني. كما دعت إلى تفعيل مواثيق الممارسات الفضلى للحكم الرشيد والشفافية في منظمات المجتمع المدني، وتبني وثيقة سياسات خاصة بمعايير البيئة والعمل المأجور وعمل النساء بها، وتطوير آليات المتابعة ومراقبة التنفيذ الخاصة بتلك المنظمات.

كما شدد التقرير على أهمية تطوير قدرات قادة ونشطاء المجتمع المدني وذلك لكسب التأييد لقضاياه الخاصة بالسياسات وتطوير تشريعات الحياة السياسية، ووضع الخطط المناسبة التي تنقل المجتمع المدني من مرحلة المعرفة النظرية المجردة بمبادئ كسب التأييد إلى مرحلة التطبيق ومواكبة الإنجازات وتحقيق الاستدامة.

ولفت التقرير الوطني الانتباه إلى ضرورة المعالجة الشاملة لظاهرة لجوء نسبة كبيرة من المنظمات إلى اختيار قياداتها بأسلوب التعيين أو التزكية (أي فوز قائمة مقترحة بدون منافسة أو اقتراع)، وليس بالانتخاب التنافسي.

كما ذكّرت التوصيات بمدى الحاجة إلى وضع خطة إستراتيجية من قبل هيئة مستقلة لمنظمات المجتمع المدني، وإلى تطوير منهجية واضحة لمنظمات المجتمع المدني لقياس أثر أنشطتها على المجتمع الأردني وعلى صناعة القرار، وتدريب القادة والنشطاء على استخدام مؤشرات ملموسة وقابلة للقياس عند تقييم أثر منظماتهم. كما ذكّرت أيضاً بالحاجة إلى إعطاء المزيد من الاهتمام لأعمال التوعية والتدريب وبناء القدرات في مجال بناء الشبكات والتحالفات، وكذلك إكساب منظمات المجتمع المدني مهارات التنسيق وتبادل الخدمات والمعلومات.

وأكد التقرير أهمية وضع قيم التسامح والحوار وقبول الآخر وثقافة اللاعنف على أجندة عمل المجتمع المدني في الأردن، مع الأخذ بالاعتبار أن دور المجتمع المدني في ترويج ثقافة اللاعنف والحوار ما زال ضعيفاً أو محدوداً.

كما لفتت التوصيات الانتباه أيضاً إلى وجوب تشجيع التطوع في منظمات المجتمع المدني وإشاعة «ثقافة التطوع»، وتوسيع العضوية فيها، وتفعيلها عن طريق تنفيذ المزيد من برامج التدريب والتأهيل، ووضع الحوافز المادية والمعنوية لجذب الشباب والنساء نحو التطوع. والعمل على تطوير مفهوم محلي حول فكرة «التطوع من أجل العمل»، بالتنسيق بين الجهات الرسمية والقطاع الخاص في مواجهة البطالة وتراجع فرص العمل في أوساط الشباب.

ونبّه التقرير إلى أهمية إصدار تشريع متخصص بشؤون التطوع، يوفر الإطار القانوني لتنظيم أعمال التطوع، ويحمي حقوق المتطوعين ويوفر معايير لكفاءة وفاعلية التطوع على مستويات الأفراد والمؤسسات والمجتمع. وإنشاء هيئة مستقلة لتتولى تنسيق جهود العمل التطوعي وتنظيمها.

كما أكدت التوصيات ضرورة إشراك المنظمات النسائية في عملية صياغة السياسات الاجتماعية وإعدادها وتنفيذها وتقييمها. وعلى تبني المزيد من مشاريع التمكين من أجل تحسين نوعية حياة المرأة والتركيز على برامج التمكين الاقتصادي، لما لها من مردود مباشر ومحسوس في تغيير أوضاع المرأة.

وأوصى التقرير الوطني بضرورة توفير الموارد المالية بصورة مستدامة لما لذلك من اهمية كبرى، بما في ذلك تشجيع هذه المنظمات على إقامة أذرع ربحية خاصة بها، وتطوير قدرات منظمات المجتمع المدني في الاتجاه الذي يؤهلها للشراكة مع القطاع الخاص، والحرص على أن يقترن أدائها المالي بأعلى درجات الإفصاح والشفافية.

وشددت التوصيات على تطوير ثقافة الشراكة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص وتشجيعها على نقل خبراتها الإدارية والمحاسبية والفنية إلى المجتمع المدني، وتأهيل منظمات المجتمع المدني للعب دور الشريك في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ودعا التقرير إلى تشجيع المجتمع المدني على تنشيط وتفعيل وتطوير أدواته الإعلامية والاتصالية، بهدف التعريف بأنشطته وبرامجه. وإلى تطوير مضامين إعلامية تعزز مكانة العمل التطوعي في المجتمع وتلفت الانتباه لدوره في التنمية والتحديث، وكذلك فيما يتعلق بالشراكة الاجتماعية بين القطاع الخاص والمجتمع المدني.

كما دعت التوصيات إدارة مديرية السجل الوطني للجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية إلى الشروع بتوفير بيانات نوعية عن الجمعيات المسجلة لديها. وكذلك الوزارات المعنية الأخرى فيما يخص المنظمات المسجلة لديها. ولفت الانتباه إلى مدي أهمية إقدام مختلف فئات منظمات المجتمع المدني على حفظ وتطوير قواعد البيانات الصادرة عنها سنوياً، وإلى وضعها على مواقعها الإلكترونية، أو نشرها في تقاريرها السنوية.

ودعا التقرير الوطني دائرة الإحصاءات العامة إلى بناء قواعد معلومات عن مساهمة المجتمع المدني في الناتج المحلي الإجمالي، وتطوير أنظمة الحسابات القومية على هذا الصعيد، وإلى إجراء مسوح دورية للمنظمات المدنية من أجل احتساب مساهمة التطوع في الناتج المحلي الإجمالي.

وشدد التقرير على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر من الممولين والإعلام لقضايا ومشاكل الكيان الأكبر من المجتمع المدني الذي يقوم على المنظمات ذات العضوية.

وأوصى التقرير، أخيراً، بتشجيع الجامعات ومراكز الأبحاث على إجراء المزيد من البحوث ودراسات الحالة حول المجتمع المدني الأردني ومنظماته، ودعت فريق المشروع والمنظمات الشريكة إلى الاعتماد في المستقبل على إجراء مسح للسكان بدلاً من المسوح العالمية عند وضع دليل مؤشرات المجتمع المدني.

أولاً:

مشروع دليل مؤشرات
المجتمع المدني وطريقة تناوله

أولاً: مشروع دليل مؤشرات المجتمع المدني وطريقة تناوله

مما لا شك فيه أن للمجتمع المدني دوراً مهماً ومتصاعداً في مجال الحكم والتنمية على الصعيد العالمي. ومع ذلك فإن المعرفة بحالة المجتمع المدني محدودة للغاية في أغلب دول العالم. كما أن فرص نشطاء المجتمع المدني للاجتماع مع بعضهم بعضاً من أجل مناقشة وإيجاد حلول واتخاذ قرارات حول نقاط ضعف وقوة المجتمع المدني والتحديات التي تواجهه والفرص المتاحة أمامه هي أيضاً فرص محدودة.

إن دليل المجتمع المدني (CSI Civil Society Index) هو عبارة عن مشروع بحثي عملي مشترك يقيّم أوضاع المجتمع المدني في أنحاء العالم، ويساهم في تصحيح هذه المعوقات. ويهدف إلى خلق قاعدة معرفية لتقوية المجتمع المدني. ولقد بدأت مبادرة دليل مؤشرات المجتمع المدني من قِبل المجتمع المدني ومؤسساته، وذلك على المستوى الوطني وبالشراكة مع **سيفيكوس** التحالف العالمي لمشاركة المواطنين[١]. ويقوم دليل المجتمع المدني بنشر ما توصل إليه من استنتاجات على أصحاب المصالح، ومن بينهم المجتمع المدني والحكومة ووسائل الإعلام والأكاديميين، إضافة إلى عامة الشعب بصورة عامة.

وفيما يلي الخطوات والمراحل الرئيسية التي استخدمت في إطار إعداد دليل المجتمع المدني على المستوى الوطني:

- مرحلة التقييم: استخدم دليل المجتمع المدني مزيجاً مبتكراً من طرق البحث التشاركي ومصادر المعلومات ودراسات الحالة، وذلك لوضع تقييم شامل لحالة المجتمع المدني باستخدام خمسة أبعاد، هي:
  - الانخراط المدني.
  - مستوى التنظيم.
  - ممارسة القيم.
  - الأثر المدرك.
  - السياق البيئي.

١- سيفيكوس: التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، هو تحالف دولي من الأعضاء والشركاء الذين يشكلون شبكة مؤثرة من المنظمات على المستويات المحلية، الوطنية، الإقليمية، والدولية. ويغطي طائفة عريضة من المجتمع المدني. لقد عمل التحالف لمدة تتجاوز العقد من أجل تعزيز فاعلية المواطنين والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، لا سيما في المناطق التي تتعرض فيها الديمقراطية القائمة على المشاركة وحرية المواطنين في تكوين الجمعيات للتهديد. إن رؤية سيفيكوس تتمثل في نهوض مجتمع عالمي من المواطنين الناشطين والمنخرطين والملتزمين من أجل الوصول إلى عالم أكثر عدالة وإنصافا.

إن مشروع دليل مؤشرات المجتمع المدني هو أداة بحثية ذات منحى عملي، لخدمة المجتمع المدني وتنفيذه بواسطته، من أجل تمكين منظمات المجتمع المدني في أربعين بلداً تنهض حالياً بمهمة تقييم حالة مجتمعاتها المدنية.

- مرحلة التفكير الجماعي: يتضمن إعداد الدليل حواراً بناء بين المعنيين من مختلف فئات المجتمع المدني بهدف تحديد مواطن القوة والضعف في المجتمع المدني.
- مرحلة العمل المشترك: يستخدم الأشخاص المساهمون في هذا العمل عملية تشاركية وتشاورية لبلورة وإعداد أجندة عمل ملموسة من أجل تقوية المجتمع المدني في الدولة المعنية.

وتوفر الأقسام الاربعة التالية خلفية عن دليل المجتمع المدني ومبادئه الرئيسية، إضافة إلى المنهجية المستخدمة في إعداد هذا التقرير في الأردن ومتطلباته.

١,١. خلفية المشروع

ظهر دليل المجتمع المدني كمفهوم لأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمن كمتابعة لمطبوعة «الاطلس المدني الجديد» الذي نشر من قبل **سيفيكوس** والذي يحتوي على تعريف للمجتمع المدني في ٦٠ دولة مختلفة في أنحاء العالم (هنريخ ونايدو، ٢٠٠١). وتم إصدار الطبعة الأولى من منهجية دليل المجتمع المدني، والتي تم تطويرها من قبل **سيفيكوس** بمساعدة من هيلموت انهاير، عام ١٩٩٩. وجرى تطبيق أولي لهذه الأداة في عام ٢٠٠٠ في ١٣ دولة[٢]، وعلى أثر ذلك، جرى تقييم لعملية التطبيق الإرشادية والنتائج التي أسفرت عنها. وكان هذا التقييم مفيداً في مراجعة تلك المنهجية. ونجحت **سيفيكوس** لاحقاً في تطبيق المرحلة الأولى الكاملة من دليل المجتمع المدني ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ في ٥٣ دولة في أنحاء العالم. ولقد شارك في هذا التطبيق بشكل مباشرة أكثر من ٧٠٠٠ فرد من المجتمع المدني (هينريش ٢٠٠٨). هذا، وقد طبّق مركز الأردن الجديد للدراسات عام ٢٠٠٥، منهجية دليل المجتمع المدني في الأردن بصورة جزئية، وظهرت نتائج ذلك في دراسة حالة المجتمع المدني في الأردن التي نشرت عام ٢٠٠٦.

وحرصاً من **سيفيكوس** على الاستمرار في تحسين التوجه البحثي- العملي للدراسة، قام بالعمل مع مركز الاستثمار الاجتماعي في جامعة هيدلبرغ، بالإضافة إلى شركاء ومساهمين آخرين، على إعداد تقييم دقيق ومراجعة منهجية دليل المجتمع المدني للمرة الثانية قبل بداية المرحلة الحالية من دليل المجتمع المدني. ومع استقرار هذه المنهجية الجديدة، أطلقت **سيفيكوس** المرحلة الحالية من دليل المجتمع المدني في عام ٢٠٠٨، واختارت الدول المشاركة، ومن بينها دول سبق أن طبقت منهجية الدليل، بالإضافة إلى دول جديدة من جميع أنحاء العالم مشاركة في المشروع. ويشمل الجدول رقم (١,١:١) أدناه قائمة بالدول التي تطبق المرحلة الحالية من دليل المجتمع المدني.

٢- كانت الدول التي أعد فيها المشروع بشكل تجريبي، هي: بيلاروس، كندا، كرواتيا، إستونيا، أندونيسيا، المكسيك، نيوزيلاند، باكستان، رومانيا، جنوب إفريقيا، أوكرانيا، أروغواي، وإمارة ويلز.

الجدول رقم (١،١،١)[٣]

الدول التي تطبق دليل المجتمع المدني ٢٠٠٨ – ٢٠١٠

١.	ألبانيا	١٥.	إيطاليا	٢٩.	الفلبين
٢.	الأرجنتين	١٦.	اليابان	٣٠.	روسيا
٣.	أرمينيا	١٧.	الأردن	٣١.	صربيا
٤.	البحرين	١٨.	كازاخستان	٣٢.	سلوفينيا
٥.	بيلاروس	١٩.	كوسوفو	٣٣.	كوريا الجنوبية
٦.	بلغاريا	٢٠.	لبنان	٣٤.	السودان
٧.	بوركينا فاسو	٢١.	ليبيريا	٣٥.	توغو
٨.	تشيلي	٢٢.	مقدونيا	٣٦.	تركيا
٩.	كرواتيا	٢٣.	مدغشقر	٣٧.	أوغندا
١٠.	قبرص	٢٤.	مالي	٣٨.	أوكرانيا
١١.	جيبوتي	٢٥.	مالتا	٣٩.	أوروغواي
١٢.	الكونغو	٢٦.	المكسيك	٤٠.	فنزويلا
١٣.	جورجيا	٢٧.	نيكاراغوا	٤١.	زامبيا
١٤.	غانا	٢٨.	النيجر		

١،٢. مقاربة المشروع

تجمع مقاربة دليل المجتمع المدني الحالي (٢٠٠٨ – ٢٠١٠) بين التقييم والأدلة وبين الافكار والخطوات العملية. وتوفر هذه المقاربة نقطة مرجعية هامة لكافة العمل المنجز داخل إطار دليل المجتمع المدني. لذلك، لا ينتج دليل المجتمع المدني المعرفة لذاتها فقط، بل يسعى إلى تطبيق المعرفة الناتجة من أجل التحفيز على وضع إستراتيجيات تعزز من تأثير ودور المجتمع المدني. وإذا أخذنا ذلك في نظر الاعتبار، فإن حجر الأساس الذي تستند إليه منهجية دليل المجتمع المدني الجوهرية، ستشمل ما يلي[٤]:

الشمولية: يسعى إطار دليل المجتمع المدني إلى إستيعاب الآراء النظرية المتنوعة، إضافة إلى شمول مؤشرات المجتمع المدني والفاعلين بالإضافة إلى العمليات المتضمنة في المشروع.

العالمية: بما إن دليل المجتمع المدني مشروع عالمي، فإن منهجيته تسعى إلى استيعاب جميع المتغيرات الوطنية من ناحية السياق والمفاهيم في إطار المشروع.

المقارنة: لا يهدف دليل المجتمع المدني إلى التصنيف بل يسعى إلى قياس المفاهيم المختلفة للمجتمع المدني في العالم والمقارنة بينها. وتوجد إمكانية للمقارنة بين الدول أو الأقاليم المختلفة ضمن مرحلة واحدة من تطبيق الدليل أو ضمن عدة مراحل.

التنوع: دليل المجتمع المدني مصمم خصيصاً من أجل تحقيق التوازن المناسب بين المقارنة على الصعيد العالمي والمرونة على الصعيد الوطني، وذلك عند تطبيق المشروع.

الحوار: يعد التوجه نحو المشاركة أحد العناصر الرئيسية في دليل المجتمع المدني، حيث يشمل نطاقاً واسعاً من المساهمين الذين يملكون المشروع ويديرونه بصورة جماعية في كل دولة على حدة.

٣- إن هذه القائمة كانت دقيقة منذ نشر التقرير الوطني التحليلي، لكنه قد يتغير تغيراً طفيفاً إذا ما تم حذف أو إضافة دول خلال دورة التطبيق.

٤- من أجل الاطلاع على شرح مفصل لهذه المبادئ، يرجى مراجعة ماتي وسيلفا وأندرسن (٢٠١٠): تقييم وتقوية المجتمع المدني في العالم، وصف حديث لدليل المجتمع المدني، مرحلة ٢٠٠٨-٢٠١٠، CIVICUS، جوهانسبيرغ.

تنمية القدرات: يتم تدريب الشركاء من كل دولة أولاً على منهجية دليل المجتمع المدني، من خلال ورشة عمل إقليمية مدتها ٣ أيام[٥]. وبعد انتهاء التدريب، يتم دعم الشركاء من خلال دورة التطبيق من قبل فريق دليل المجتمع المدني في **سيفيكوس**. كما يكتسب الشركاء المشاركون في المشروع مهارات جيدة في البحث والتدريب، وذلك عند تطبيق الدليل في داخل كل دولة.

التحالفات: إن الطبيعة الشمولية والتشاركية لأدوات دليل المجتمع المدني المختلفة (مثل اللجان الاستشارية ومجموعات التركيز وورش العمل الوطنية) سوف تخلق مساحات جديدة تمكن العاملين المختلفين من خلالها من اكتشاف تحالفات جديدة، من بينها تحالفات على مستوى مشترك بين القطاعات. كما شاركت بعض الدول من المرحلة السابقة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥) في المؤتمرات الإقليمية لمناقشة مخرجات دليل المجتمع المدني، إضافة إلى قضايا المجتمع المدني المشتركة بين الدول.

التغيير: إن الهدف الأساسي لدليل المجتمع المدني هو توفير المعلومات ذات الفائدة العملية للعاملين في مجال المجتمع المدني والمساهمين البارزين الآخرين. لذلك يسعى هيكل دليل المجتمع المدني إلى تعريف مفاهيم المجتمع المدني التي يمكن تغييرها لتوليد معلومات ومعرفة ذات صلة بأهدافه العملية.

ويستخدم دليل المجتمع المدني بالإضافة إلى الأسس المذكورة أعلاه، مزيجاً من طرق البحث التشاركية والعملية من أجل الوصول إلى تقييم وضع المجتمع المدني على المستوى الوطني، حيث يقيس دليل المجتمع المدني الأبعاد الجوهرية التالي:

- الانخراط المدني.
- مستوى التنظيم.
- ممارسة القيم.
- الأثر المدرك.
- البيئة الخارجية.

هذه الأبعاد مشروحة بصورة توضيحية من خلال «ماسة المجتمع المدني» (انظر الشكل رقم «١, ٢:١» الخاص بالرسم التوضيحي النظري لماسة المجتمع المدني)، وهي أحد أهم وأشهر مكونات مشروع دليل المجتمع المدني. ولتشكيل هذه الماسة، يتم جمع ٦٥ مؤشراً عددياً ضمن ٢٧ بعداً ثانوياً، ومن ثم تجمع هذه الأبعاد الثانوية ضمن خمسة أبعاد نهائية من خلال تدرج مئوي (٠–١٠٠). إن حجم هذه الماسة يسعى إلى إظهار صورة تجريبية عن حالة المجتمع المدني والأوضاع التي تدعم أو تعوق تنمية هذا المجتمع، إضافة إلى نتائج فعاليات المجتمع المدني للمجتمع على وجه العموم. وتظهر البيئة على هذه الماسه في شكل دائرة مرسومة حول محاور ماسة المجتمع المدني، حيث لا ينظر إليها كجزء من حالة المجتمع المدني ، وإنما كصدفة خارجية للحماية تظل عنصراً حاسماً لسلامة هذا المجتمع.

٥- شارك باحثو مركز الأردن الجديد للدراسات في الورشة الإقليمية التي نظمتها سيفيكوس لفرق بحثية من العالم العربي، والتي عقدت في بيروت، لبنان، شباط/فبراير ٢٠٠٩.

الشكل رقم (١:٢,١)

الرسم التوضيحي النظري لماسة المجتمع المدني

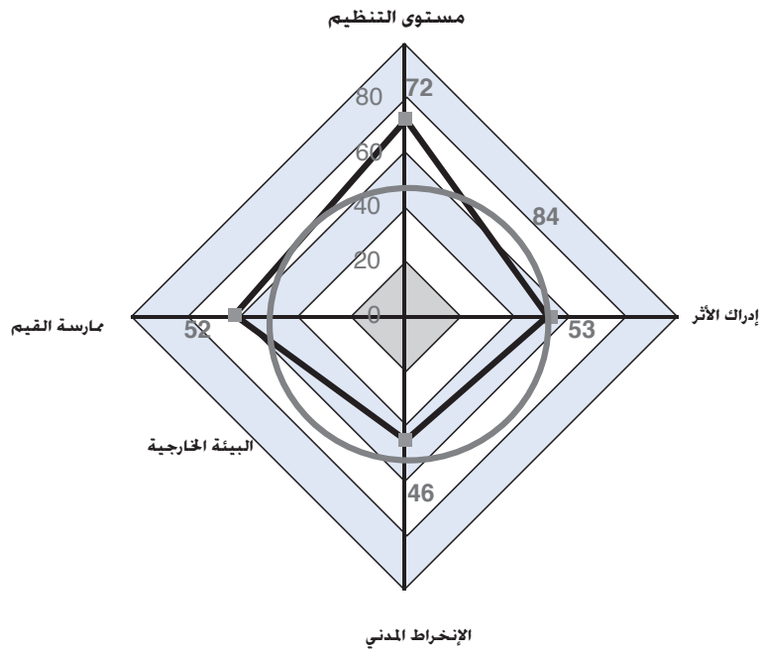

٣,١. تنفيذ دليل المجتمع المدني

هناك العديد من الفعاليات الرئيسية لتنفيذ برنامج دليل المجتمع المدني، إضافة إلى عدة هياكل كما يوضحها الرسم أدناه:[٦]

الشكل رقم (١:٣,١)

خارطة مدخلات ومخرجات مشروع مؤشرات المجتمع المدني

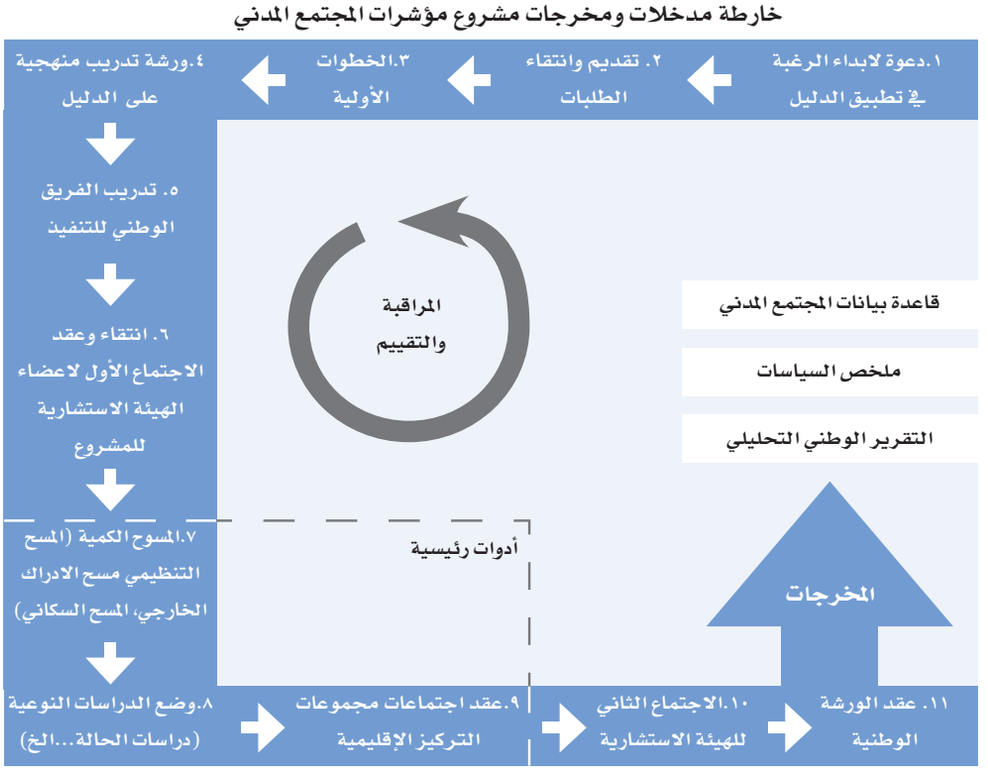

٦- لمناقشة مفصلة عن كل خطوة من هذه الخطوات في العملية، يرجى مراجعة الكتاب المذكور في الهامش رقم (٤).

وتتضمن الأدوات والعناصر الرئيسية لتطبيق دليل المجتمع المدني على المستوى الوطني ما يلي:

مسوحات متعددة تشمل:

- مسح سُكاني من خلال جمع آراء المواطنين عن المجتمع المدني وقياس مدى مشاركتهم في المجموعات والجمعيات، وقد استعيض عنه، في حالة الأردن، باستخدام بعض المسوح الدولية التي شملت الأردن.
- مسح تنظيمي لقياس المستوى المتوسط لمنظمات المجتمع المدني وتحديد مواصفات منظمات المجتمع المدني.
- مسح للمدركات الخارجية التي تهدف إلى قياس مفاهيم تأثير المساهمين والخبراء وصانعي القرار في قطاعات رئيسية في المجتمع.
- دراسات حالة مفصلة مع التركيز على القضايا ذات الأهمية بالنسبة لسياق المجتمع المدني في دولة ما. وفي حالة الأردن، فقد وضعت خمس دراسات موازية تناولت الموضوعات التالية:

أثر سياسات وبرامج منظمات المجتمع المدني على تمكين المرأة الأردنية؛ مكانة العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني الأردني؛ تمويل منظمات المجتمع المدني في الأردن، المجتمع المدني في الأردن: بنيته وتوزيعه الاقليمي والقطاعي؛ واقع الشفافية والحكم الرشيد في مؤسسات المجتمع المدني.

- اجتماعات اللجنة الاستشارية المكونة من خبراء في المجتمع المدني لتقديم النصح للمشروع وتطبيقه على مستوى كل دولة، وقد عقدت هذه اللجنة ثلاثة اجتماعات خلال عام ٢٠١٠.
- مجموعات إقليمية ومحلية حيث يقوم المساهمون في المجتمع المدني بالتفكير والمشاركة بوجهات نظرهم عن دور المجتمع المدني في المجتمع. وقد عقد ثلاث اجتماعات تركيز اقليمية في الشمال والوسط والجنوب خلال عام ٢٠١٠.

وبعد هذا البحث الدقيق ومرحلة جمع المعلومات، يتم عرض النتائج ومناقشتها في ورشة عمل وطنية، والتي تجمع في العادة مجموعة كبيرة من المساهمين في المجتمع المدني ومن خارج المجتمع المدني، بما يسمح للأطراف المشاركة بمناقشة وتطوير إستراتيجيات خاصة من أجل تبني القضايا المحددة كأولويات.

يعد التقرير التحليلي الوطني، المنشور هنا، أحد أبرز مخرجات عملية تطبيق دليل المجتمع المدني في الأردن ويمثل الخطوط العريضة للأبحاث التي أجريت، ومن بينها خلاصات عن نقاط القوة والضعف، إضافة إلى التوصيات التي تم التوصل إليها من أجل تقوية المجتمع المدني في الأردن.

ومما لا شك فيه أن تطبيقات دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن، ومنها التقرير التحليلي المنشور هنا، قد استفاد من مصادر متنوعة وعديدة، لا سيما من البيانات الرسمية التي تشرف على إعدادها دائرة الاحصاءات العامة في الأردن، ومن مصادر المعلومات الحكومية الأخرى، بما في ذلك المواقع الإلكترونية لمجلس الوزراء الأردني والوزارات ذات الصلة، مثل وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة الثقافة، والمؤسسات الحكومية الأخرى، إضافة إلى مصادر منظمات المجتمع المدني الرئيسية مثل النقابات المهنية، والاتحاد العام للجمعيات الخيرية، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة.

١,٤. محددات دراسة دليل المجتمع المدني

كان الباحث الرئيسي ومنسق مشروع دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن، قد شارك في ورشتي عمل نظمتهما **سيفيكوس** حول منهجية إعداد مؤشرات المجتمع المدني في كل من جوهانسبيرغ في جنوب إفريقيا العام ٢٠٠٤، وبيروت في لبنان العام ٢٠٠٩.

وقد تبنى الفريق الوطني الأردني المقاربة والمنهجية الموضوعة من قبل **سيفيكوس** كأساس لتنفيذ دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن، ويتضمن هذا التقرير الوطني التحليلي حصيلة أعماله ونتائجه. وقد نوقشت هذه المقاربة والمنهجية في الاجتماعات الأولى للجنة الاستشارية للمشروع، كما أُخذت بالاعتبار في هذه المناقشات الطبيعة الدولية للمشروع، أي قابلية المنهجية للتطبيق على مجتمعات مدنية متنوعة، تعمل في بيئات سياسية وقانونية وطنية شديدة الاختلاف، وهذا يملي الالتزام بالإطار العام للمنهجية والأدوات البحثية المقترحة من **سيفيكوس**، حتى وإن كان ذلك لا يسمح دائماً بإدخال تعديلات جوهرية على هذه المنهجية أو الأدوات الرئيسية للبحث، لا سيما محتوى المسوحات الثلاثة.

وعلى هذا الأساس، فقد تم اعتماد استمارات البحث المعدة من قبل **سيفيكوس** بأقل قدر من التعديل لمراعاة الطبيعة المقارنة للمشروع، واكتفي بإضافة بعض الأسئلة التكميلية المخصصة. كما تم اختيار عينات المسوح على أساس الحد الأقصى المطلوب من أفراد العينات، كما حددتها **سيفيكوس**. ومن ناحية أخرى، فقد أُدرجت لأول مرة في الأردن، المنظمات التعاونية ضمن قطاعات المجتمع المدني الأردني، حيث لم يسبق أن أُدرجت في الدراسات والمسوح السابقة ضمن أطر المجتمع المدني الأردني.

ولقد حالت محدودية الفرص التمويلية دون إجراء أكبر المسوح المطلوبة، وهو المسح السكاني، لكن تم التعويض عنه بالرجوع إلى المسوح الدولية المماثلة. غير أنه تبين أنه من المستحسن، في المستقبل، إجراء المسح السكاني لضمان حداثة المعلومات وشمولها، حيث أن المسوح الدولية البديلة تنطوي على مشاكل قد تؤثر على شمولية ونوعية التحليل، مثل تقادم المعلومات أو عدم تغطيتها كافة أسئلة المسح السكاني. وعموماً فقد تمت الاستعانة بدراسات جانبية وضعت لغايات المشروع، إضافة إلى مسوح وطنية أخرى كانت قد أُجريت في السابق لتعويض غياب المسح السكاني المصمم خصيصاً للمشروع.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول إن تعريف **سيفيكوس** الأكثر حداثة للمجتمع المدني، رغم أنه يتضمن مقاربة جديدة تختلف عن التعريفات المتداولة للمجتمع المدني. إلا أنه من حسن الطالع أن هذا التعريف، كما سوف يتبين لاحقاً، ينسجم مع تعريفات سابقة لمركز الأردن الجديد لدراسات المجتمع المدني، الأمر الذي سمح ببناء توافق عام، في إطار الفريق الوطني واللجنة الاستشارية للمشروع، حول التعريف الإجرائي المعتمد من قبل **سيفيكوس** حول المجتمع المدني، ونعني به التعريف الذي يحدد المجتمع المدني بأنه «*ساحة تقع خارج الأسرة والدولة والسوق، تخلقها الأفعال والتحركات الفردية والجماعية والمنظمات والمؤسسات، من أجل تقديم المصالح المشتركة*».

كما أفسحت مناقشات اللجنة الاستشارية للمشروع المجال أمام وضع خمس دراسات موازية للمسوح بهدف التعمق في تحليل مشاكل المجتمع المدني الأردني ونقاط القوة والضعف فيه. وقد تناولت هذه الدراسات بنية المجتمع المدني القطاعية وتوزيعاته الإقليمية؛ مكانة التطوع في منظمات المجتمع المدني؛ أثر سياسات وبرامج منظمات المجتمع المدني على تمكين المرأة الأردنية؛ دور التمويل الوطني والأجنبي في دعم برامج منظمات المجتمع المدني، وأخيراً بحث الحوكمة والشفافية في منظمات المجتمع المدني. حيث مثّلت هذه القضايا، برأي اللجنة الاستشارية للمشروع، نقاطاً خلافية و«مناطق معتمة» تحتاج إلى المزيد

من التعمق في البحث والتحليل، ما يكمل ويعزز «وربما يفسر» نتائج الدراسات الكمية، ونعني بها كلاً من المسح التنظيمي ومسح الإدراكات الخارجية. وقد تم تضمين التقرير التحليلي الوطني أبرز النتائج التي تم التوصل إليها في تلك الدراسات الخمس.

ثانياً:

المجتمع المدني في الأردن

ثانياً: المجتمع المدني في الأردن

نشأت الدولة الأردنية في نيسان/إبريل ١٩٢١، كنتيجة لتقاسم المشرق العربي الذي كان خاضعاً لحكم الدولة العثمانية، بين بريطانيا وفرنسا، فور انتهاء الحرب العالمية الأولى. وقد خضع الأردن للانتداب البريطاني، لكن مع منحه درجة عالية من الحكم الذاتي حتى نال استقلاله السياسي في أيار/مايو ١٩٤٦[٧].

تطور المجتمع المدني في الأردن، شأنه شأن الدولة والمجتمع الأردني، تحت تأثير الأحداث والتطورات العاصفة التي شهدها العالم العربي منذ الحرب العالمية الأولى وحتى وقت قريب. فالأردن تأثر أكثر من أي دولة أخرى في الشرق الأوسط بالحروب والأحداث السياسية والاضطرابات الاقتصادية- الاجتماعية التي تعرض لها الإقليم خلال السنوات التسعين الأخيرة، بل أعيد تشكيل حدوده وبنيته السكانية في ضوء هذه الأحداث والحروب أكثر من مرة، لا سيما تحت تأثير الحروب العربية الإسرائيلية في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧[٨].

لقد ظهر مصطلح المجتمع المدني لأول مرة في الأردن، في مقالة نادرة نشرت في صحيفة أردنية في عام ١٩٢٣، أي بعد نحو عامين على نشأة الدولة الأردنية. وقد تضمنت المقالة تعريفاً للمجتمع المدني والتنظيمات المدنية الحديثة في الغرب، واختتمها الكاتب بدعوة الحكومة إلى اتخاذ موقف إيجابي تجاه منظمات المجتمع المدني وإحلالها محل الروابط الاجتماعية القديمة (محافظة، ١٩٩٠: ١١٥/١١٧).

(٧) تشكلت أول حكومة أردنية في ١١ نيسان/ إبريل ١٩٢١، كنتيجة للاتفاق المبرم بين الشريف عبدالله بن الحسين (لاحقاً الأمير ثم الملك عبدالله الأول) ووزير المستعمرات البريطانية السير ونستون تشرشيل في القدس (آذار/ مارس ١٩٢١)، حيث فوض الشريف عبدالله الأول بإدارة البلاد بصفة تجريبية أو مؤقتة لقاء إلتزامات محددة تجاه بريطانيا، الدولة المنتدبة على فلسطين والأردن. وفي ٢٥ أيار/ مايو ١٩٢٣ أبرم اتفاق آخر بين هربرت صموئيل والأمير عبدالله منح الأمير سلطات أكبر للحكم الذاتي في إطار الانتداب البريطاني على الأردن.

وبعيد الحرب العالمية الثانية وعلى أثر حصول كل من سورية ولبنان على استقلالهما عن الانتداب الفرنسي، أبرمت معاهدة بريطانية – أردنية جديدة منحت الأردن استقلاله السياسي، لكن المعاهدة التي وقعت في ١٧ حزيران/ يونيو، ربطت الأردن بقيود سياسية وعسكرية منحت القوات البريطانية امتيازات كبيرة، وعلى أثر ذلك أعلنت إمارة شرق الأردن باسم المملكة الأردنية الهاشمية ووضع دستور جديد للبلاد (١٩٤٧). وقد ألغيت المعاهدة الأردنية- البريطانية لعام ١٩٤٦ في آذار /مارس ١٩٥٧، كما انسحبت القوات البريطانية من الأردن نهائياً بعد ذلك التاريخ: انظر: سليمان الموسى، تأسيس الإمارة الأردنية١٩٢١/١٩٢٥، عمان،١٩٧١، ص ١٠٦- ١٢٠. وللمؤلف نفسه: إمارة شرق الأردن، نشاتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١/١٩٤٦)، عمان،١٩٩٠. ص١١٦، ٢٧- ٢٨٩.

(٨)عندما تشكلت إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١ لم تكن تضم معان والعقبة في جنوب الأردن حيث كانت المنطقة تابعة لحكومة الحجاز، وقد تنازل عنها الشريف الحسين لابنه الشريف (الأمير) عبدالله في حزيران/ يونيو ١٩٢٥. وكان هذا التوسع الأول للإمارة، وقد وقعت اتفاقية لتثبيت الحدود مع المملكة العربية السعودية. وبعيد حرب عام ١٩٤٨ تم ضم الضفة الغربية (أو فلسطين الوسطى) إلى شرق الأردن، وأعلن عن توحيد الضفتين في (١٩٥٠) تحت العرش الهاشمي. وكانت مساحتها تبلغ ٨٥٥٠ كيلو متراً مربعاً. وجراء ذلك تضاعف عدد السكان إلى ثلاثة أمثال عددهم قبل حرب ١٩٤٨، كنتيجة انضمام سكان الضفة الغربية واللاجئين الفلسطينيين إلى المملكة الأردنية. لكن الأردن عاد وفقد الضفة الغربية جراء إحتلالها من قبل القوات الاسرائيلية، في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وقد أدت أزمة حرب الخليج الثانية آب/ أغسطس ١٩٩٠/ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ وخلاف الأردن مع دول الخليج حول الموقف من غزو الكويت إلى هجرة واسعة للمواطنين الأردنيين في الكويت (وغالبيتهم من أصول فلسطينية) إلى الأردن، كما عادت أعداد أخرى من السعودية ودول الخليج الأخرى، فضلاً عن تدفق أعداد كبيرة من العراقيين إلى الأردن جراء الحصار ثم الاحتلال الأمريكي للعراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣، حيث يقيم عدة مئات من الألوف من العراقيين في الأردن إلى اليوم.

لكن مفهوم المجتمع المدني غاب عن الأردن حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، حيث ارتبطت عودة الحديث عن المجتمع المدني باندلاع حركة احتجاج شعبي واسعة في نيسان/إبريل ١٩٨٩. والشئ الملفت للنظر أن هذه الحركة التي اعترضت على رفع أسعار عدد من السلع الأساسية، تطورت إلى حركة ديمقراطية واسعة غطت البلاد بأسرها، وكانت وراء عملية انتقال الأردن نحو الانفتاح السياسي، من خلال إجراء أول انتخابات برلمانية عامة في ١٩٨٩، أي بعد ٢٢ سنة على آخر انتخابات عرفها الأردن في عام ١٩٦٧. وقد تبعت انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر١٩٨٩ خطوات متتالية لرفع الأحكام العرفية والاعتراف بالتعددية السياسية والحزبية وتوسيع هامشي الحريات الإعلامية والعامة(٩).

لقد بدأ النقاش الجدي والفعلي حول مفهوم المجتمع المدني في التسعينيات من القرن الماضي، من خلال تنفيذ عدة مشاريع بحثية محلية، وأخرى اقليمية حول المجتمعات المدنية في الشرق الأوسط والعالم العربي. واعتباراً من مطلع عام ١٩٩٣، بدأ مركز الأردن الجديد بإصدار سلسلة من الأوراق البحثية والتراجم والمنشورات التي تعرف وتشرح مفاهيم المجتمع المدني، والمجال العام، وتعطي نبذاً من المعلومات عن قطاعات المجتمع المدني المختلفة. وقد بدأ مركز الأردن الجديد مشاريعه البحثية بالتعريف بالأحزاب السياسية الأردنية التي نالت الشرعية بعد عام ١٩٩٢، لينتقل بعدها المركز إلى التعريف بالمكونات الأخرى للمجتمع المدني مثل النقابات العمالية والمهنية،الجمعيات، التنظيمات النسائية، منظمات البيئة، الروابط الثقافية، وغيرها(١٠). وقد أصدر مركز الأردن الجديد للدراسات دليلاً لمنظمات المجتمع المدني، وهو مجلد ضخم، يوضح أهم المنظمات المدنية في الأردن، بطبعتين عام ١٩٩٩ و٢٠٠٦(١١).

وفي عام ١٩٩٦، قام المركز بتنفيذ مشروع بحثي تحت عنوان „المجتمع المدني والمجال العام في مدينة عمان»، في إطار مشروع إقليمي رعته مؤسسة روكفلر الأمريكية، وشمل أربع مدن من العالم الإسلامي: إسطنبول، الدار البيضاء، بيروت، وعمان(١٢). وفي عام ١٩٩٨، نفذ المركز مشروعاً بحثياً آخر عن «المجتمع المدني والحكم في الأردن»، وكان جزءاً من مشروع دولي أشرف عليه وأداره معهد دراسات التنمية التابع لجامعة سَسِكْس Sussex، في برايتون بإنجلترا، ورعته مؤسسة فورد الأمريكية، وشمل ٢٢ بلداً في

(٩) شكلت انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ نقطة فاصلة في تاريخ الأردن المعاصر، حيث ألغيت بعدها الأحكام العرفية المفروضة على الأردن منذ منتصف عام ١٩٦٧، وقد سمح للأحزاب السياسية المعارضة بخوض هذه الانتخابات، رغم أن قانون الانتخاب الساري في حينها يمنعها من ذلك. وعلى أثر تلك الانتخابات (١٩٩٠) شكلت لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطني، وقد أعلن الأخير في مؤتمر موسع في حزيران/ يونيو ١٩٩١، مدشناً المصالحة بين النظام وقوى المعارضة والمجتمع المدني، وراسماً لمعالم الإصلاحات السياسية والتشريعية المتفق عليها، الأمر الذي فتح الباب أمام وضع قانون جديد للأحزاب كرس التعددية الحزبية والسياسية وآخر للمطبوعات والنشر وثالث لمحكمة العدل العليا. وقد أرست الإصلاحات التشريعية وعمليات الانفتاح السياسي أمام نشوء مئات التنظيمات المدنية من مختلف الأنواع.

(١٠) عاد مصطلح المجتمع المدني للتداول لأول مرة من خلال مقال تحليلي لحركة الاحتجاج الشعبي الذي نشب في نيسان/ ابريل ١٩٨٩، نشرته مجلة «الأردن الجديد» (العدد ١٤، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩، نيقوسيا، قبرص)، وتردد بكثرة في مطلع التسعينيات، من خلال جهود بحثية عدة. وربط مركز الأردن الجديد للدراسات الذي تأسس في نيسان/ إبريل ١٩٩٠ رسالته بجهود إحياء وتنشيط منظمات المجتمع المدني الأردنية. وعلية فقد نشر بين ١٩٩٣ و ١٩٩٦، ١٦ كتاباً وكراساً ومؤلفاً أو مترجماً عن المجتمع المدني. وواصل دوره هذا في العقد اللاحق من خلال نشر ما مجموعه ٧٥ مطبوعة، إضافة إلى جهوده البحثية والنقاشية.

(١١) صدرت الطبعة العربية الأولى من دليل المجتمع المدني في الأردن عام ١٩٩٩ في ٤٥٦ صفحة من القطع الكبير، ليليها في عام ٢٠٠٠ الطبعة الإنجليزية الأولى، في ٤٧٢ صفحة من القطع الكبير، وكان أول دليل شامل ومنهجي يعرف بمنظمات المجتمع المدني في الأردن، وقد أعده أحد عشر باحثاً وباحثة. وقد احتوى الكتاب على مقدمة تعرف بمنهجية الدليل، أبوابه، أسلوب إعداده ومصادره، وإضافة إلى التعريف بأنواع/ فئات المنظمات التي تم التعريف بها. وتلاه باب آخر ألقى أضواء مكثفة على التطور التاريخي للمجتمع المدني، بنيته وأدواره الراهنة. وقد عرف الدليل ب ١٣ فئة من فئات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات العاملة على حواف المجتمع المدني. اشتمل الدليل على معلومات اتصالية بـ ١٥٠٠ منظمة، إضافة إلى التعريف المسهب بـ ٢٢٥ منظمة رئيسية. وقد أعيد اصدار الدليل عام ٢٠٠٦، بعد إدخال تحسينات و إضافات عليه، وارتفع عدد المنظمات المشمولة بالدليل إلى ١٨٠٠ منظمة، منها ٢٤٥ منظمة حظيت بتعريف موسع لها. وقد صدرت الطبعة الثانية باللغتين العربية والإنجليزية.

(١٢) أعد البحث المذكور كل من هاني الحوراني، د. موسى شتيوي (محرران رئيسيان) و أربعة باحثين مساعدين.

العالم[١٣]. وفي الحالتين جرت مناقشات مستفيضة بين الباحثين في الأردن والشرق الأوسط حول مفهوم المجتمع المدني بهدف الوصول إلى تعريف إجرائي له ينسجم مع الإطار العام لتطور المجتمعات العربية والشرق أوسطية، ويأخذ بالاعتبار السياق التاريخي والثقافي والأشكال التنظيمية الأصيلة التي اتخذتها التعابير المدنية في الحياة المعاصرة للإقليم.

وفي ١٩٩٥، أصدر د. مصطفى الحمارنة أول كتاب عن المجتمع المدني الأردني، ضمن سلسلة إصدارات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في القاهرة، والتي تضمنت بحوثاً عن المجتمعات المدنية في مختلف الدول العربية[١٤]. وخلال العقدين الأخيرين، تم نشر عشرات الكتب المؤلفة والمترجمة، والأطروحات الجامعية والمقالات وأعمال المؤتمرات عن المجتمع المدني[١٥]. لكن الباحثين والنشطاء ظلّوا يواجهون مشكلة عدم الاتفاق على تعريف محدد للمجتمع المدني حتى الآن.

١,٢. مفهوم المجتمع المدني في الأردن

في الأردن، كما في بلدان أخرى عديدة، انتشر مفهوم المجتمع المدني حتى بات من أكثر المفاهيم تداولاً واستعمالاً خلال العقدين الأخيرين. كما دخل تعبير المجتمع المدني في إطار الخطاب السياسي للحكومات الأردنية المتعاقبة والأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان وكُتاب الأعمدة في الصحف اليومية. ومع ذلك، فما زال مفهوم المجتمع المدني يعد من التعابير الأكثر صعوبة على الفهم، حيث تتعدد تعريفاته، وحسب وجهة النظر التي تتبناها مختلف الأطراف.

ويعد تعريف د. سعد الدين إبراهيم للمجتمع المدني، وهو التعريف الذي كان يتصدر مقدمات سلسلة تقارير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية عن المجتمع المدني في بلدان العالم العربي[١٦]، من أقدم التعريفات وأكثرها انتشاراً، وقد لقي قبولاً عند معظم الباحثين والنشطاء الاجتماعيين في الأردن خلال التسعينيات من القرن الماضي.

يقول التعريف المذكور إن المجتمع المدني هو «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف».

وقد جمع هذا التعريف بين ثلاثة أركان أساسية، هي توافر الطواعية أو الفعل الإرادي الحر للأفراد، وتوافر عنصر التنظيم الجماعي، وأخيراً الركن الأخلاقي والسلوكي للمجتمع المدني، أي الاحترام المتبادل

(١٣) نشرت حصيلة هذه الدراسة في كتابين نشرا باللغة العربية عام ٢٠٠٤، بعد تطوير وتحديث المعلومات الواردة فيهما، وهما: «تطور المجتمع المدني في الأردن وواقعه الراهن»، تحرير هاني الحوراني وحسين أبو رمان، ويقع في ١٦٢ صفحة. ودراسات حالة حول أداء منظمات المجتمع المدني في الأردن، وهو من إعداد تسعة باحثين، ويقع في ١٨٨ صفحة، وقد تضمن الأخير ١٢ دراسة حالة تدرس قصص نجاح وفشل منظمات المجتمع المدني في الأردن.

(١٤). صدر هذا الكتاب عام ١٩٩٥، في ١٩٦ صفحة، وهو يصف تطور المجتمع المدني الأردني في إطار تطور المجتمع والدولة الأردنية، واعتمد المؤلف منهجاً وصفياً وتحليلياً لبنية المجتمع المدني ومكوناته القطاعية.

(١٥). نشرت عن المجتمع المدني خلال العقدين الأخيرين (١٩٩٠/ ٢٠٠٩) ١٨٨ مطبوعة منشورة، منها ٧٢ كتاباً و١٩ كتاباً بأعمال مؤتمرات، ١٥ كتاباً مترجماً، ٢٦ أطروحة جامعية، ١١ دليلاً، ٣٥ دراسة وورقة بحثية و٩ مطبوعات دورية. أنظر: هاني الحوراني، «حالة الأدبيات الموضوعة حول المجتمع المدني في الأردن»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الإقليمي الذي نظمته مؤسسة المستقبل حول «الأبحاث المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني: الواقع والتطلعات»، ٢٦-٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، البحر الميت.

(١٦). أنظر تعريف د. سعد الدين إبراهيم للمجتمع المدني في مقدمات سلسلة دراسات «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي»، الصادرة في تسعينيات القرن الماضي، وهي من منشورات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، انظر موقع المركز المذكور على شبكة الإنترنت: www.eicds.org

للآراء، والسعي للتوافق أو التراضي على حل النزاعات، مع عدم اللجوء إلى العنف كأداة لحسم الخلاف، واعتماد الأساليب السلمية في إدارة التنوع والاختلاف.

ولقد بذل أفراد فريق مشروع «المجتمع المدني والمجال العام لمدينة عمان»، الذي أشرف على تنفيذه «مركز الأردن الجديد» في عام ١٩٩٦، جهداً خاصاً لتعريف المجتمع المدني، وقدّم فريق البحث مساهمة هامة على هذا الصعيد، فقد عرف المجتمع المدني بأنه «**الحيز أو المجال الذي تحاول فيه الحركات والتنظيمات المختلفة، كالجمعيات المحلية والمجموعات النسائية والدينية والمنظمات الثقافية، وكذلك التنظيمات المدنية الأخرى التي تمثل مختلف طبقات اجتماعية، كالمنظمات المهنية والنقابات العمالية، أن تتكون وتنشأ من أجل التعبير عن آرائها وتقوية نفوذها**» (الحوراني وشتيوي، ١٩٩٦: ٨-٩).

وفي مكان آخر من البحث المذكور، وصف فريق البحث المجتمع المدني «**بأنه حيز أو مجال مدني يعمل على توفر الحرية وذلك من أجل قيام التنظيم الذاتي النشط لمجتمع متعدد المجالات**». وكان من مزايا هذا التعريف أنه يتعلق بالحياة العامة، وليس بالحياة الخاصة للعائلة أو العشيرة أو المنظمات الإرثية، وهو على مسافة من الدولة، ولكنه يوجد ضمن إطار حكم القانون. ويمكن «**التعبير عن المجتمع المدني من خلال المشاركة في الحياة العامة، كالمساهمة في أنشطة المنظمات التطوعية والمهنية والنقابية والإعلامية وغيرها**». وأكد المشروع سالف الذكر في إطار شرحه لمفهوم المجتمع المدني على أنه ينطوي على «**المفهوم الشامل للحركات الاجتماعية والمواطنة**»، فهو يجمع بين الحقوق والواجبات وممارستها وإعادة النظر فيها، وبالتالي إعادة تعريفها» (الحوراني وشتيوي، ١٩٩٦: ٨-٩).

يبقى أن نشير إلى أن جملة المشاريع البحثية الخاصة بالمجتمع المدني في الأردن، شدّدت على أن المجتمع المدني مدعو ليكون مصدراً لقيم الحرية والتقدم، وأن هذا ينطبق على البلدان النامية والبلدان المتطورة على حد سواء، وإن كان لا بد من مراعاة اختلاف السياق الحضاري والثقافي الذي تنمو فيه قيم الحرية والتقدم هذه (الحوراني وشتيوي، ١٩٩٦: ٩-١٠).

ومن ناحية أخرى، تطرق النقاش في الأردن إلى مفهوم المجال العام الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع المدني. وقد تم تعريف المجال العام على «**أنه مجموعة المؤسسات التي تعمل على تشكيل الرأي العام، مثل وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الفكرية. وذلك لأن نشاط هذه المؤسسات يؤدي في الغالب إلى ظهور الرأي العام كقوة سياسية. واذا ما أُريدَ للمجال العام أن يكون قوة داعمة للمجتمع المدني، فيجب أن يكون مستقلاً، لكي يتشكل الرأي العام ويزدهر**». بهذا، فإن القضية لا تتمثل فقط في وجود أو عدم وجود مجال عام، وإنما في ما إذا كان هذا المجال العام مستقلاً أو أنه يقع تحت سيطرة الدولة. وبكلمات أخرى، فإن المجال العام المستقل هو مجال منفصل عن الدولة، ويشكل جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدني الذي يتطلب تمتعه بدرجة معينة من الجرأة من أجل أن ينمو ويتطور (الحوراني وشتيوي، ١٩٩٦: ١١).

وما يعنينا هنا هو أن نشير إلى أن النقاشات المحلية (وكذلك النقاشات الإقليمية والدولية التي كان الباحثون الأردنيون طرفاً فيها)، قد تطرقت إلى عدة إشكالات تطبيقية تتصل بالتعريفات السابقة، حيث حاولت الإجابة عن عدد من الأسئلة ذات الصلة بمفهوم المجتمع المدني[١٧]، ومنها:

(١٧). كانت هذه الأسئلة مثار بحث في ورش العمل الاقليمية المشاركة في مشروع «الحاكمية والمجتمع المدني»، والتي ضمت باحثين من الأردن، مصر، لبنان، فلسطين، وذلك خلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

- هل المنظمات ذات الطابع العائلي أو العشائري التي تنطوي على علاقات قرابة ودم تدخل أم تخرج من إطار منظمات المجتمع المدني؟
- هل «**المضافة**» أو «**الديوان**»، وهما شكلان تقليديان للاجتماع والتشاور وبناء الإجماع مشتقان من الحياة الريفية والبدوية، يندرجان في إطار ممارسات وتجسيدات المجتمع المدني؟
- هل المنظمات المدنية الحديثة القائمة على العضوية الإلزامية (مثل النقابات المهنية) تعد جزءاً من المجتمع المدني أم أنها رسمياً خارجه عنه بسبب اقترانها بالعضوية الإلزامية ؟
- هل الأحزاب السياسية في الأردن جزء من المجتمع المدني أم أنها أحد مكونات المجتمع السياسي؟
- هل شرعية التنظيم المدني، بمعنى اعتراف السلطات الحكومية به أو حصوله على ترخيص مسبق من هذه السلطات، شرط لا غنى عنه لاعتباره جزءاً من المجتمع المدني؟
- هل المؤسسات التي ينشئها أفراد من الأسرة المالكة لغايات خدمة المجتمع (Royal NGO's)، مثل مؤسسة نهر الأردن، الصندوق الأردني الهاشمية للتنمية وغيرها، تدخل في عداد منظمات المجتمع المدني؟

هذا، وستوضح الأقسام التالية من هذا التقرير، كيف أجابت الخبرة المحلية للمجتمع المدني عن هذه الأسئلة.

تعريف «سيفيكوس» للمجتمع المدني

عرف سيفيكوس، المجتمع المدني على أنه «**ساحة تقع خارج الأسرة والدولة والسوق، تخلقها الأفعال والتحركات الفردية والجماعية والمنظمات والمؤسسات من أجل تقديم المصالح المشتركة**»(١٨).

وقد حظي التعريف بقبول واسع النطاق من قبل اللجنة الاستشارية ومجموعات الحوار الإقليمية، وكذلك من المشاركين في الورشة الوطنية، فضلاً عن فريق الباحثين، وذلك لاعتبارات عدة:

أولاً: أنه تعريف مرن وواسع يستوعب أشكالاً متنوعة من الأفعال والمبادرات والتحركات الفردية والجماعية، ولا يفيد النظر إلى المجتمع المدني، كما لو كان مجرد مجموعة من الأطر الدائمة والرسمية من المنظمات، التي ينظر إليها عادة باعتبارها، تجسيداً للمجتمع المدني **بسيفيكوس**، بغض النظر عن فعاليتها والدور الذي تلعبه.

وعليه، فإن المجتمع المدني لا يُنظر إليه، بموجب التعريف المطور لسيفيكوس، باعتباره كتلة من التنظيمات محددة المعالم فقط، وإنما ينظر إليه باعتباره ساحة (Arena)، أي مكان أو مسرح للأفعال والأنشطة والمبادرات الفردية والجماعية. ويعطي هذا التعريف أهمية رئيسية لعملية التفاعل بين الأفراد والجماعات، والتي تتخذ أشكالاً متنوعة من الحوار والتأثير المتبادل وصولاً إلى حلول للمشاكل وتحقيق المصالح المشتركة.

إن مفهوم الساحة ينتسب إلى حقل الفاعلية السياسية الذي يمكن المجتمع المدني من لعب دوره في الحياة العامة، من خلال تفعيل الانخراط المدني أو المشاركة السياسية والاجتماعية، من أجل تحقيق التنمية والحكم الرشيد، وتكريس دور المجتمع المدني كشريك للدولة والقطاع الخاص في عمليات صنع القرار ووضع السياسات.

(١٨) انظر الدليل التدريبي لـ سيفيكوس والخاص ببناء دليل مؤشرات عن حالة المجتمع المدني.
Assessing the state of civil Society: A Toolkit for the CIVICUS civil index CSI.2008 Edition

ورغم أن الأسرة/ العشيرة/ الحمولة/ القبيلة لا تعتبر جزءاً من المجتمع المدني، غير أن التعريف المحدث للمجتمع المدني، يقر بالدور الذي يمكن للروابط المؤسسة على العلاقات العائلية/ العشائرية، أن تكون جزءاً من المجتمع المدني، مادام أنها تشكل ميداناً لتحركات الأفراد والجماعات، وتتسم عضويتها بالطابع الاختياري وتلتزم بمعايير الحكم الرشيد.

من ناحية أخرى، فإن الحدود القائمة ما بين المجتمع المدني والدولة والأسرة والسوق، هي حدود هلامية، وليست حدوداً صارمة أو جامدة، وبذلك فهي تسمح بانتقال المؤسسات والأفراد من خارج نطاق المجتمع المدني إلى نطاق المجتمع المدني. إن الحدود الهلامية تسمح للفاعلين/ اللاعبين في السوق، مثل المؤسسات والمبادرات التي تقوم بها الشركات لخدمة الصالح العام مثل مؤسسة عبدالحميد شومان، والتي تندرج ضمن مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، بأن تجد مكاناً لها في ساحة المجتمع المدني، كما أن المؤسسات المشتركة التي تقيمها الدولة بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين، مثل المجالس الاقتصادية- الاجتماعية التي تضم معاً ممثلين عن النقابات ومنظمات الأعمال والمجتمع المدني والمؤسسات الحكومية مما تقترب أيضاً من الحيز المدني. وينطبق هذا أيضاً على العاملين في المجال الإرثي/الأسري، مثل الوقفيات العائلية والدواوين أو الروابط التي تقوم عضويتها على رابطة العائلة/ العشيرة أو البلدة الأصلية ما يسمح لها بأن تلعب دورها في إطار المجتمع المدني[١٩]. وبطبيعة الحال، فإن هذا التعريف المحدث واجه بعض التحفظات. ولعل أبرز هذه الاعتراضات والتحفظات هو الخشية على الطابع المدني وعلى الاستقلالية التي يجب أن تتحلى بها فئات المجتمع المدني، جراء التساهل في إدخال مؤسسات تندرج في نطاق السوق أو الحكم ضمن المجتمع المدني، وكذلك الخشية من أن يؤدي دخول المنظمات ذات الطابع العائلي في إطار المنظمات المدنية إلى تهديد القيم والمبادئ الحديثة التي يفترض أن تحملها منظمات المجتمع المدني[٢٠].

٢,٢. التطور التاريخي للمجتمع المدني في الأردن

لقد سبق أن أشرنا إلى أن مفهوم المجتمع المدني قد ظهر في الأردن في فترة مبكرة من نشأة الدولة الأردنية الحديثة، وذلك عام ١٩٢٣ مع نشر أول مقال صحفي معروف عن المجتمع المدني، حيث دعا صاحب المقال إلى «إعلاء شأن التنظيمات المدنية الحديثة وإلى إحلالها محل الروابط الاجتماعية القديمة»، ولقد نشر المقال المذكور بعد نحو عامين من قيام أول حكومة مركزية في شرق الأردن.

لكن مفهوم المجتمع المدني غاب عن الأردن، شأنه شأن العديد من الدول المجاورة لعدة عقود، إلى أن ظهر ثانية في نهاية الثمانينيات بارتباط قوى مع انفجار الأزمة المالية والاقتصادية في الأردن خلال عامي ١٩٨٨/٨٩، والتي أعقبها نشوب حركة احتجاج اجتماعية واسعة عمت الأردن حينها (نيسان/إبريل ١٩٨٩)، وقادت إلى تحقيق انفراجة سياسية واسعة، كان من أبرز ثمارها استئناف الحياة البرلمانية

(١٩). تشكل الروابط القائمة على العلاقات الأسرية أو العشائرية، أو القائمة على الانتماء إلى إقليم (محافظة) أو مدينة معينة حصة هامة من منظمات المجتمع المدني في الأردن، وهي تشكل شبكة للأمان الاجتماعي والتضامن والعون المتبادل. كما أنها محكومة بقوانين حديثة حيث تطبق الأخيرة عليها، تماماً كما تطبق على الجمعيات الأخرى. وهو ما يقتضي وجود حد أدنى من قواعد الحاكمية، مثل الانتخاب الدوري للقيادة التنفيذية، والعضوية الاختيارية ودفع رسوم العضوية، وتقديم التقارير المالية والإدارية عن الأداء للجمعيات العمومية، كما تنص أنظمة الروابط على حقوق وواجبات الأعضاء ... إلخ.

(٢٠). لقد صدرت هذه الاعتراضات عن نشطاء وباحثين يعتقدون أن الجمعيات والمنظمات المدنية يجب أن تمثل القيم التقدمية والحداثية المفترضة للمجتمع المدني المعاصر. وأن الجمعيات والروابط العائلية والعشائرية تحيي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الهويات الفرعية وتعلي من شان الولاءات الثانوية بدلاً من الهوية الوطنية والمواطنية والقيم الديمقراطية العامة. وتشكل هذه الاعتراضات مثالاً نموذجياً بين رؤية المجتمع المدني كما هو في الواقع، وبين الرؤية المثالية التي تفترض عنصر الوعي والرسالة المدنية والامتثال للقيم الإنسانية السامية كحقوق الإنسان والحوار والحق في الاختلاف والقبول بالآخر في منظمات المجتمع المدني. الخ.

الكاملة وتشريع التعددية الحزبية والسياسية وإلغاء الأحكام العرفية ورفع القيود المفروضة على الصحافة ومنظمات المجتمع المدني.

وتعد مرحلة ما بعد عام ١٩٨٩ بمثابة حقبة ازدهار ذهبية لمنظمات المجتمع المدني في الأردن، وقد تجلى ذلك من الناحيتين الكمية والنوعية على حد سواء. والمعروف أن المجتمع المدني الأردني مر بأربع مراحل من التطور التاريخي (الحوراني وأبو رمان، ٢٠٠٤، ٢١-٣٠)، غطت الأولى منها الأعوام ١٩٤٨/١٩٢١، التي شهدت نشوء الجيل الأول من تنظيمات المجتمع المدني التي ضمت عدداً محدوداً منها لم يتعد الخمسين، توزعت ما بين الجمعيات الاجتماعية والنوادي الرياضية والثقافية وغرف التجارة والأحزاب السياسية.

ولقد عمل الجيل الأول من هذه المنظمات في ظروف معقدة وغير مواتية من حيث العلاقات الاقتصادية-الاجتماعية السائدة، حيث كان نصف السكان يتوزع بين الريف والبلدات الصغيرة، والنصف الآخر يعيش على أنماط من البداوة القائمة على رعاية الماشية، ما يعني سيادة علاقات إنتاج ما قبل رأسمالية يقابلها أشكال تنظيم اجتماعية تقليدية أساسها رابطة العشيرة والعائلة. أما سياسياً، فقد كان الأردن يخضع للانتداب البريطاني الذي استمر حتى عام ١٩٤٦. وحتى بعد ذلك، ظل الأردن مقيداً بمعاهدة تحالف مع بريطانيا حتى آذار/مارس ١٩٥٧. ورغم تمتع الأردنيين حينذاك بحقوق الاجتماع والتنظيم بموجب قانون الجمعيات العثماني الذي يعود إلى عام ١٩٠٩، إلا أنه سرعان ما تم تقييد حرية التنظيم والاجتماع بموجب تشريعات وطنية متتالية، قيدت بموجبها حركة ونشاط الجمعيات والأحزاب والصحافة (الحوراني وأبو رمان، ٢٠٠٤: ٣٠).

وتمثل الأعوام ١٩٦٧/١٩٤٨ المرحلة الثانية من تطور المجتمع المدني الأردني. ففي مطلع هذه المرحلة نال الأردن استقلاله عن بريطانيا (أيار/مايو ١٩٤٦)، وتم ضم فلسطين الوسطى (الضفة الغربية لنهر الأردن) إلى المملكة الأردنية الهاشمية، واستقبل كل من شرق الأردن والضفة الغربية مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا في حرب ١٩٤٨، مباشرة بعد إعلان قيام دولة اسرائيل على نحو ٨٠٪ من مساحة فلسطين.

ورغم مأساوية الكارثة الفلسطينية إلا أنها ادخلت إلى الأردن عملية دينامية جديدة، فقد تضاعف عدد سكان الأردن ثلاثة أمثال عددهم قبل عام ١٩٤٨، ورافق ذلك تغيرات جذرية في البنية الاجتماعية والخارطة السياسية، ما دفع الدولة الأردنية إلى وضع دستور جديد للبلاد عام ١٩٥٢، وإلى تطوير النظام البرلماني وإصدار سلسلة من التشريعات التي كفلت حرية إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية (الحوراني وأبو رمان، ٢٠٠٤: ٣٠-٣٧).

ولقد شكلت هذه التحولات فرصة مواتية لظهور مئات الجمعيات الاجتماعية والنقابات العمالية والمهنية والتنظيمات النسائية والأحزاب السياسية واتحادات المعلمين والطلبة والغرف التجارية والصناعية والجمعيات التعاونية، وإلى انتشار الصحف اليومية والأسبوعية والحزبية والثقافية. ورغم وقوع انتكاسة كبيرة للمجتمع المدني الأردني، في عام ١٩٥٧، جراء حل حكومة سليمان النابلسي الائتلافية وإلغاء الأحزاب السياسية، ومنع التنظيمات النسائية والطلابية، وملاحقة نشطاء وقادة النقابات العمالية والمهنية، إلا أن المجتمع المدني تجاوز تدريجياً هذه الانتكاسة بإنشاء المزيد من النقابات العمالية والمهنية والجمعيات الخيرية ومنظمات الأعمال، لكن الأحزاب السياسية وكذلك منظمات الطلبة والمرأة والمعلمين ظلت محظورة (الحوراني وأبو رمان، ٢٠٠٤: ٣٧-٤٢).

ومع حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، فقد الأردن الضفة الغربية التي كانت قد خضعت لسيادته منذ

حرب ١٩٤٨، لكنه استقبل المزيد من النازحين الفلسطينيين، ومر بمرحلة صعبة من التأقلم مع العواقب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحرب (الحوراني وأبو رمان، ٢٠٠٤: ٤٢-٥٢). غير أن هذه الأخيرة شجعت على ظهور أجيال جديدة من منظمات المجتمع المدني، مثل الجمعيات التي عملت في مجالات الإغاثة والعون الإنساني والصحي للنازحين بسبب الحرب، وعادت إلى الظهور عشرات التنظيمات التي كانت ممنوعة من مزاولة أنشطتها علناً، لا سيما الأحزاب السياسية والتنظيمات النسائية والطلابية. ونشأ خلال هذه الفترة المزيد من النقابات العمالية والمهنية واتحادات المعلمين والطلاب ونقابات العمال الزراعيين وغيرها من التنظيمات (الحوراني وأبو رمان، ٢٠٠٤: ٤٣).

ومرة أخرى، تعرضت الأحزاب السياسية والعديد من التنظيمات المدنية للحل مع صدامات أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ بين الدولة الأردنية وتنظيمات المقاومة الفلسطينية. لكن خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، ظهرت فئات جديدة من منظمات المجتمع المدني لم تكن قائمة من قبل مثل الروابط والجمعيات الثقافية والنسائية والبيئية، واتجهت الجمعيات الاجتماعية نحو المزيد من التخصص، ونشأت منظمات جديدة تعنى بالتنمية البشرية، وتضاعف عدد الجمعيات الاجتماعية الخيرية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٩ (الحوراني وأبو رمان، ٢٠٠٤: ٥٢-٦٩).

كما أدى الانفتاح السياسي بعد الانتخابات العامة لعام ١٩٨٩ إلى دخول الأردن مرحلة جديدة من النمو والازدهار لمنظمات المجتمع المدني، فقد مثلت تلك الانتخابات مرحلة فاصلة على صعيد استئناف الحياة البرلمانية وانتظام الانتخابات العامة واستعادة الأحزاب حرية العمل العلني والشرعي لأول مرة منذ عام ١٩٥٧. ولقد أرسى الميثاق الوطني الأردني الذي صدر في حزيران/يونيو ١٩٩١، أُسس مصالحة سياسية سلمية بين قوى المعارضة والدولة الأردنية، فقد دعا الميثاق الوطني إلى إجراء إصلاحات سياسية وتشريعية لنظام الحكم، ما فتح الباب أمام صدور سلسلة من القوانين التي سمحت بالتعددية الحزبية والسياسية والحريات الإعلامية وحقوق التنظيم والاجتماع لفئات كانت محرومة من هذه الحقوق، مثل النساء والشباب والكتاب. كما سمحت مناخات الانفتاح السياسي أمام تأسيس منظمات لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية ومراكز الأبحاث والمنتديات الفكرية والثقافية. وخلال العقدين الأخيرين، تضاعف عدد منظمات المجتمع المدني وازدادت تنوعاً من حيث النوع، كما تحسن مستوى انتشارها إقليمياً. ولقد ترافق هذا النمو العددي والانتشار الجغرافي مع تنامي الأنشطة والأدوار التي تقوم بها هذه المنظمات، كما ازداد الوعي خلال العقدين الأخيرين بأهمية دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة والانخراط المدني، وفي الشراكة مع الدولة والقطاع الخاص، سواء على صعيد تنفيذ مشاريع التنمية أو في وضع السياسات والتشريعات الجديدة[٢١].

(٢١) انظر دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن (مؤلف جماعي)، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦، عمان، المقدمة التاريخية.

٣,٢. خارطة المجتمع المدني في الأردن

يتألف المجتمع المدني الأردني المعاصر من نحو ٢٠ فئة من التنظيمات المدنية التي تضم، وفق آخر البيانات المتاحة لعام ٢٠١٠، حوالي ٥٧١٨ منظمة، يتجاوز عدد أعضائها مليون ونصف مليون عضو[٢٢]. (انظر الجدول رقم «٢, ٣:١» خارطة المجتمع المدني الأردني: توزيع منظمات المجتمع المدني حسب الفئات والعضوية). وتلقي هذه الفقرة نظرة مكثفة على موقع المجتمع المدني في إطار القوى الاجتماعية للبلاد. وللوصول إلى خارطة المجتمع المدني، فإن الفقرة التالية هي محصلة جولتي نقاش حول خارطة القوى في المجتمع الأردني وخارطة المجتمع المدني نفسه، جرت خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

الجدول رقم (٢,٣:١)

خارطة المجتمع المدني الأردني

توزيع منظمات المجتمع المدني حسب الفئات والعضوية

الرقم	فئة المنظمة	عدد المنظمات	نسبة المنظمات إلى المجموع	عدد الأعضاء	نسبة الأعضاء إلى المجموع
١	الجمعيات الخيرية والاجتماعية	١،٥٥٢	٪٢٧,٢	٧٨٨،٠٠٠	٪٤٩,٥
٢	جمعيات أخرى	٩٤٨	٪١٦,٦	---	----
٣	الجمعيات التعاونية	١،٢٥٦	٪٢٢	١٢٣،٦٤٠	٪٧,٨
٤	المنظمات المهنية	٢٦٦	٪٤,٧	١٧٧،٢٥٦	٪١١,٢
٥	الأندية الرياضية والشبابية	٢٧٩	٪٤,٩	٥٠،٠٠٠	٪٣,٢
٦	الهيئات الثقافية	٣٧٤	٪٦,٦	١٠،٠٠٠	٪٠,٦
٧	المنظمات النسائية	١٤٧	٪٢,٦	١٤٥،٠٠٠	٪٩,١
٨	النقابات العمالية	١٧	٪٠,٣	٦٩،٠٢٠	٪٤,٣
٩	اتحاد المزارعين	١٥	٪٠,٢	٣،٠٠٠	٪٠,٢
١٠	منظمات أصحاب العمل	١٤٠	٪٢,٤	٩٣،٢٧٣	٪٥,٩
١١	الروابط العائلية	٢٧٦	٪٤,٨	١٠٠،٠٠٠	٪٦,٣
١٢	الأحزاب السياسية	١٨	٪٠,٣	١٢،٥٠٠	٪٠,٨
١٣	منظمات البيئة	٣٤	٪٠,٦	٨،٠٠٠	٪٠,٥
١٤	الشركات غير الربحية	٢٤٤	٪٤,٣	١،٢٥٠	٪٠,٨
١٥	نوادي المعلمين	٩	٪٠,٢	٧،٥٣٤	٪٠,٥
١٦	جمعيات الصداقة	٤٦	٪٠,٨	١،٠٠٠	٪٠,٠٦
١٧	جمعيات الخريجين	١٣	٪٠,٢	١،٣٠٠	٪٠,٠٨
١٨	جمعيات أجنبية	٨٤	٪١,٥	١،٠٠٠	٪٠,٠٦
	المجموع	٥٧١٨	٪١٠٠	١،٥٩١،٧٧٣	٪١٠٠

المصدر: جدول تجميعي، إعداد مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠١٠، عمان، الأردن.

شارك في الجولة الأولى عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني، وخبراء اجتماعيون ومسؤولون في مؤسسات حكومية، وباحثون في الموارد البشرية. أما الجولة الثانية من العصف الفكري، فقد قامت بها اللجنة الاستشارية للمشروع، والمؤلفة من قادة منظمات مجتمع مدني، خبراء، ومسؤولين في المؤسسات الحكومية المعنية، وممثلين عن المنظمات الدولية والمانحة. لقد اطلع أعضاء اللجنة الاستشارية على نتائج الجولة الأولى التي رسمت الخطوط العامة للقوى الاجتماعية وكذلك لخارطة المجتمع المدني الأردني، وقاموا بمناقشتها وإدخال بعض التعديلات والإضافات على كل من خارطة القوى الاجتماعية وخارطة المجتمع المدني المقترحتين من الورشة الأولى.

(٢٢) لا يشمل الرقم المذكور عدد اتحادات الطلبة في الجامعات والمعاهد العليا أو عدد أعضاء هذه الاتحادات، حيث لا تتوافر معلومات رسمية عن الطبيعة القانونية لهذه الاتحادات أو عن أنشطتها، باستثناء الوقائع الخاصة بانتخاباتها، وعموماً يفترض أن طلبة الجامعات والمعاهد العليا هم أعضاء تلقائيون في هذه الاتحادات. ومن ناحية أخرى تم التسليم بالأرقام الرسمية المعلنة من وزارة التنمية الاجتماعية حول عدد أعضاء الجمعيات الاجتماعية والخيرية، وهو ٧٨٨ ألف عضو، رغم ورود تحفظات من جهات مختلفة حول صحة هذا الرقم. وأخيراً لقد استمدت المعلومات الواردة في الجدول رقم (٢,٣:١) من مصادر متنوعة من قبل وحدة بيانات المجتمع المدني في مركز الأردن الجديد، بناءً على مسح عام قامت به الوحدة المذكورة عام ٢٠١٠ لصالح هذه الدراسة.

وتتلخص حصيلة هاتين الجولتين في التالي:

خارطة القوى الاجتماعية في الأردن

تم رسم معالم خارطة القوى في المجتمع الأردني، من خلال تقسيم هذه القوى إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- **الأكثر تأثيراً.**
- **ذات التأثير المتوسط.**
- **الأقل تأثيراً.**

وقد تم ترتيب كل مجموعة تنازلياً حسب درجة تأثيرها، وقد جاء ترتيب القوى الأكثر تأثيراً ضمن المجموعة الأولى، على النحو التالي:

المجموعة الأولى:

الملك: إنه رأس السلطة التنفيذية، وفي الوقت نفسه يتمتع بسلطات أخرى كشريك للبرلمان في المصادقة على القوانين، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، إضافة إلى تمتعه بسلطات أخرى بموجب الدستور الأردني[٢٣] (تشامبرز والحوراني، ٢٠٠٧: ١٧).

الأجهزة الأمنية: لا تقوم فقط بحماية الأمن الداخلي للبلاد، وإنما هي أيضاً واحدة من أهم أذرع السلطة التنفيذية في عملية اتخاذ القرارات ذات الطابع الإستراتيجي والتكتيكي، سواء على صعيد تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي، أو على صعيد استشعار التهديدات الخارجية واستباقها.

الحكومة: هي السلطة التنفيذية التي تتصرف بحجم هائل من الموارد المالية، وهي أيضاً هيئة التوظيف الأكبر للقوى العاملة، وبيدها سلطات التخطيط والتنفيذ واقتراح القوانين على البرلمان، وكذلك وضع القوانين المؤقتة في غياب البرلمان.

الجيش: تنبع أهميته من عوامل عدة، فهو المؤسسة الأولى التي تم بناؤها قبل بقية مؤسسات الدولة في مطلع العشرينيات، حتى أن بعض الباحثين البريطانيين يقولون إن «الجيش هو الذي خلق الدولة وليس العكس». وقد أدت الحروب العربية- الإسرائيلية في الأعوام ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣ إلى نمو متزايد للاعتماد على الجيش وزيادة أعداده. كان الجيش هو الموظِف الأكبر لأبناء الفئات البدوية والريفية منذ العشرينيات وحتى وقت قريب، وله دور تاريخي في نشر التعليم ومحو الأمية وتطوير المهارات والتدريب في الريف والبادية الأردنية. ورغم توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٤، واستقرار علاقات الأردن مع دول الجوار إلا أن الجيش ما زال يتمتع بمكانة هامة في ترتيب القوى الاجتماعية، كونه ركيزة اجتماعية رئيسية للنظام السياسي وعنصراً فعالاً في حماية الاستقرار السياسي الداخلي.

القطاع المالي: ويقصد به رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك وشركات التأمين التي تتجمع في مؤسساتها

(٢٣) يلعب الملك دوراً مركزياً في بنية النظام السياسي الأردني. وهو بموجب الدستور يعين رئيس وأعضاء مجلس الأعيان (الغرفة الثانية للبرلمان)، وله حق حل أو تعليق أعمال البرلمان، الدعوة إلى الانتخابات العامة، المصادقة على التشريعات، اختيار رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة، تعيين رؤساء السلطة القضائية.

أرصدة هائلة من الأموال، وهي المقرض الأول للدولة والقطاع الخاص معاً. إن معظم البنوك وشركات التأمين ما زالت تتسم بالطابع العائلي، حيث يتحكم عدد قليل من العائلات المالية بسلطات واسعة في مجالس الإدارة. وذلك على الرغم من أن البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية وضعت المزيد من الضوابط ومبادئ الحوكمة على هذه المؤسسات وأخضعتها للرقابة المباشرة مؤخراً.

القوى الدينية: ويقصد بها الفئات القيادية في الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي التي تمارس نفوذها على شريحة مهمة من المواطنين، من خلال شبكاتها الاجتماعية وخطابها السياسي والديني.

العشائر: تنبع أهميتها من كونها أحد مكونات القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي، والأهم من ذلك أنها جزء من ثقافة البلد الاجتماعية والسياسية ونظام قيمه، أكثر مما هي تجسيد لوجود مادي لنمط إنتاج أو لتشكيل اجتماعي رئيسي.

أصحاب النفوذ: وهم خليط متنوع من كبار رجال الأعمال وزعماء العشائر ووجوه الأقليات الدينية، ورجالات الدولة السابقين.

المجموعة الثانية:

وهي ذات تأثير متوسط، وتتألف من الفئات التالية مرتبة ترتيباً تنازلياً:

مجلس الأمة: فالبرلمان رغم الضعف المتزايد لهيبته وتراجع دوره كسلطة تشريعية ورقابية، ما زال يملك أوراق قوة كبيرة، إذ يملك حق منح وسحب الثقة من الحكومة، وإقرار الموازنة الحكومية ومراقبة الأداء المالي لها. وهذا هو السبب في إقبال رجال الأعمال والمتقاعدين من الدولة والجيش والأمن على ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس النواب(٢٤).

الإعلام: وقد تحول إلى صناعة كبيرة تشمل الصحف اليومية والإذاعات الخاصة وبعض المحطات الفضائية الخاصة والصحف والمجلات الإعلانية. كما أنه يتجسد في نقابة الصحفيين وعدد آخر من المنظمات غير الحكومية، التي باتت تلعب دوراً متنامياً في التأثير على الرأي العام، خاصة مع التحسن النسبي في حريات النشر والتعبير في السنوات الأخيرة(٢٥).

الأقليات: حظيت الأقليات الدينية وبعض المجموعات الاجتماعية الأخرى مبكراً بفرص واسعة لبناء مصادر قوتها الخاصة، مثل ملكية الأراضي، التعليم الأفضل، التنظيم الاجتماعي، الحصول على امتيازات مبكرة كوكلاء لشركات أجنبية، القرب من مراكز صناعة القرار في الدولة. وهي تتمتع

(٢٤) يصل عدد النواب الذين جاءوا من خلفيات عسكرية وحكومية إلى ٢٣ نائباً أو ٢١٪ من أعضاء المجلس النيابي الخامس عشر (٢٠٠٧/٢٠٠٩). أما ممثلو القطاع الخاص فقد وصل إلى ٢٩ نائباً، أو ٢٦,٥٪ من أعضاء المجلس المذكور. ومعظمهم مقاولون ورجال أعمال جدد. انظر: المرشد إلى مجلس الأمة الأردني (٢٠٠٧/٢٠١١). مؤلف جماعي، مركز الأردن الجديد للدراسات، ص ١٢٨/١٢٩.

(٢٥) يصل عدد أعضاء نقابة الصحفيين إلى ٨٧٢ عضواً، حسب موقع النقابة الإلكتروني فيما يبلغ عدد الصحف اليومية الأردنية إلى ثماني صحف، فيما يصل عدد الصحف الأسبوعية إلى ٣٨ صحيفة، اما المجلات الصادرة في الأردن فيصل عددها إلى ١٩. هناك أيضاً ١٩ محطة اذاعة محلية وثماني محطات إعادة بث. وتبث من الأردن ٢٢ محطة فضائية، من بينها ٦ محطات أردنية ومحطة واحدة تبث بالكوابل، انظر موقع النقابة الإلكتروني: www.jpa.jo

بتمثيل سياسي يفوق بكثير حجمها العددي، إضافة إلى دورها الحيوي في القطاع الخاص[٢٦].

المهنيون: وهم ينتمون إلى مختلف التخصصات، ويشكلون عماد الطبقة الوسطى التي وإن شهدت تراجعاً نسبياً في أوضاعها المعيشية، إلا أنها تمثل الأساس الذي يحفظ الاستقرار الاجتماعي ويؤمن الإطار اللازم للتقدم والتجديد والإبداع. وتشكل النقابات المهنية الإطار التنظيمي الرئيسي والأكبر للفئات المهنية، خاصة بحكم إلزامية العضوية فيها، ومن كونها قوة سياسية فاعلة شغلت وتشغل موضوعياً المكان الذي يفترض أن تملأه الأحزاب السياسية، في مجالات التعبير السياسي والتعبئة والحشد لأفراد الطبقة الوسطى[٢٧].

القضاء المدني: وتنجم قوته من موقعه كسلطة ثالثة بموجب الدستور[٢٨]، وهو يتمتع بمساحة لا يستهان بها من الاستقلالية والنزاهة، وقد أكسبته بعض القرارات الصادرة عنه، سواء بسبب تصديه لبعض القرارات غير الدستورية والتعسفية أو لنقضه التشريعات الفاسدة، سمعة جيدة إلى حد ما، على أن أوضاع المؤسسات القضائية ما زالت بحاجة ماسة إلى إصلاح، وإلى إعادة تأهيل الجسم القضائي ومده بالأفراد ذوي الكفاءات والخبرة.

قطاع التعليم: يشكل العاملون في مختلف مؤسسات التعليم كتلة اجتماعية كبيرة العدد، وإن كانت مفككة قطاعياً، وبعيدة عن الشأن العام وعن الاحتكاك بالفئات المهنية والشعبية الأخرى. ورغم أن هذه الفئة تفتقر إلى التنظيم النقابي والمهني، إلا أنها تظل قوة يحسب حسابها، كما ظهر مؤخراً مع عودة معلمي المدارس الحكومية للتحرك الواسع من أجل المطالبة بحقوقهم في التنظيم النقابي[٢٩].

رجال الدين: ويقصد بهم الفئات المتنوعة من العاملين في مجال الإفتاء وتفسير التعاليم الدينية وقيادة المصلين في المساجد. وتكمن قوتهم في المجتمع الأردني من اتصالهم المباشر بالمواطنين ولجوء الأخيرين إليهم يومياً طلباً للنصح والتوجيه الديني، هذا إضافة إلى وجود منابر واسعة تحت تصرفهم، هي المساجد التي تضمن لهم الاحتكاك اليومي بالمصلين، ولخمس مرات في اليوم الواحد[٣٠].

---

(٢٦) تتألف الأقليات في الأردن من عدة طوائف دينية وطنية، كالمسيحيين الأردنيين، وهم بدورهم يتوزعون على عدة طوائف أبرزها اتباع الكنيسة الأرثوذكسية إضافة إلى أقليات إثنية مثل الشركس والشيشان والأرمن والدروز والبهائيين والأكراد. وأكثر الأقليات عدداً هم المسيحيون الأردنيون (٣٪) الذين يحظون بتمثيل سياسي مميز، كما يتمتعون بثقل كبير في الحياة الاقتصادية، إن غالبية السكان (٩٦٪) هم العرب المسلمون السنة، بينما لا تتجاوز نسبة الدروز ١٪ من السكان، ولا يوجد في الأردن أتباع كُثر للمذهب الشيعي. إن الأردنيين يتوزعون حسب أصولهم الوطنية إلى أردنيين أصليين وأردنيين من أصل فلسطيني، ويشكو الأخيرون من عدم تمتعهم بحقوق المواطنة الكاملة، من حيث الوظائف الحكومية والعسكرية والتمثيل البرلماني. وهناك جاليات عمالية من جنوب شرق آسيا فضلاً عن استقبال أعداد كبيرة من العراقيين الذين لجأوا إلى الأردن بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩٠/١٩٩١) والاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣)، انظر www.ar.wikipedia.org

(٢٧) يصل عدد أعضاء النقابات المهنية إلى ١٧٧٢٥٦ شخصاً، منهم ٤٨٩٣٧ من الإناث أو حوالي ٢٨٪. انظر المجتمع المدني الأردني، بنيته وتوزيعه القطاعي والاقليمي، مؤلف جماعي مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠١٠، ص٢٣.

(٢٨) يوجد في الأردن ثلاثة أنواع من المحاكم النظامية، المحاكم الدينية والمحاكم الخاصة. وتمارس المحاكم النظامية حق القضاء على جميع الأشخاص في الأمور المدنية والجزائية، أما المحاكم الدينية فتتوزع ما بين المحاكم الشرعية والمحاكم الكنسية، في حين تنقسم المحاكم الخاصة إلى عدة محاكم قضاتها نظاميون تختص بالقضايا المحالة إلى محاكم الجنايات الكبرى، صيانة أملاك الدولة، الجمارك، ضريبة الدخل، تسوية الأراضي والمياه، البلديات. وهناك محاكم خاصة قضاتها أو بعضهم غير نظاميين، مثل أمن الدولة، المحاكم العسكرية، محكمة الشرطة، المحكمة العمالية الخاصة. انظر موقع وزارة العدل الأردنية.

(٢٩) يصل عدد معلمي مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي إلى ٨٤,٥ ألف معلم، تابعون للحكومة ويطالب هؤلاء بنقابة خاصة بهم، علماً بأن معلمي المدارس الخاصة يتمتعون بنقابة لهم، أنظر موقع دائرة الإحصاءات العامة،www.dos.gov.jo

(٣٠) يصل عدد المساجد العاملة في الأردن إلى ٦٢٤٣ مسجداً، أما عدد المساجد قيد الإنشاء فيصل إلى ٧٧٢ مسجداً، أي بمعدل ٨٣٤ شخصاً من السكان لكل مسجد، ما يجعل الأردن في مقدمة الدول الإسلامية من حيث حصة السكان من المساجد المقامة.

www.awqaf.gov.jo

المجموعة الثالثة:

وتتكون من الفئات الأقل تأثيراً من بين القوى الاجتماعية، وهي مرتبة تنازلياً على النحو التالي:

غرف الصناعة والتجارة ومنظمات الأعمال الأخرى: وهي وإن كانت تحمل لواء الدفاع عن مصالح القطاع الخاص والتعبير والتفاوض باسمه مع الدولة، إلا أن وزنها الفعلي أدنى من الإمكانات المتاحة لهذه المنظمات، التي ما زالت تسودها ذهنية الاعتماد على الحكومة وإحجامها عن لعب دور قيادي ديناميكي للقطاع الخاص، ومع ذلك فهي تظل ذات تأثير قوي على عملية التشريع ووضع السياسات الاقتصادية(٣١).

المنظمات التي نشأت بمبادرات من أفراد الأسرة المالكة وجماعات كسب التأكيد: ويقصد بها الأجيال الجديدة من منظمات المجتمع المدني الأردني التي نشأت على حدوده مع الدولة. تعمل هذه المنظمات في مجالات المناصرة والتأييد للفئات الضعيفة مثل المرأة والشباب، وتعزيز انخراطهما الاجتماعي والسياسي، وإلغاء التمييز ضدهما، إضافة إلى العاملين في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، ومكافحة الفقر، والتأثير بالسياسات، وبناء القدرات والتمكين. وتشكل هذه الأنشطة القاسم المشترك لطائفة من المنظمات المدنية المستقلة والمؤسسات والمبادرات التي يقودها أفراد من الأسرة المالكة(٣٢).

الأحزاب السياسية: رغم تراجع نفوذها باطراد منذ تدشين مرحلة الانفراج السياسي عام ١٩٨٩، وحصولها على الشرعية بموجب قانون الأحزاب لعام ١٩٩٢، إلا أنها تظل تعبر عن التعددية السياسية القائمة في الأردن، وتوفر قنوات اتصال ما بين السلطات الحكومية والمواطنين. ويعود جزء من قوة الأحزاب السياسية إلى الثقل الخاص للحركة الإسلامية في المجتمع(٣٣).

الحركة العمالية: تعتبر القوة الاجتماعية الأضعف، حتى بين مجموعة القوى الأقل تأثيراً، ويفسر ذلك ضآلة القاعدة العمالية المنظمة في نقابات، وغياب التجديد القيادي والديمقراطية الداخلية عنها، واستمرار الوصاية الأمنية على مؤسسات الحركة العمالية(٣٤).

خارطة المجتمع المدني

في ضوء العرض السابق لخارطة القوى الاجتماعية، جرى الاقتراب أكثر إلى موقع المجتمع المدني ضمن الخارطة المذكورة. حيث تم التوصل إلى توزيع فئات المجتمع المدني حسب المستويات الثلاث التالية:

(٣١) يبلغ عدد منظمات الأعمال ١٤٠ منظمة، تضم ٩٣٢٧٣ عضواً، أهمها غرف التجارة التي تتوزع على جميع محافظات الأردن، في حين تتوزع غرف الصناعة على ثلاث محافظات. وإلى جانبها هناك ٤٤ نقابة لأصحاب الأعمال، وتوجد أيضا جمعيات لأصحاب الأعمال يصل عددها إلى ٢٤ جمعية. انظر: بنية المجتمع المدني.... (مؤلف جماعي، مصدر مشار إليه سابقاً، ص ٣٣/٣٤.

(٣٢) إلى جانب المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال كسب التأييد هناك العديد من المؤسسات التي قامت بمبادرات من أفراد من الأسرة المالكة، أبرزها مؤسسة نهر الأردن، التي مر على تأسيسها ١٥ عاماً وتشرف عليها الملكة رانيا العبدالله، وتحولت خلالها إلى محرك ضخم للتنمية. وهناك أيضاً الصندوق الأردني الهاشمي، الذي تقوده الأميرة بسمة بنت طلال منذ عقود.

(٣٣) يصل عدد الأحزاب السياسية الأردنية إلى ١٨ حزباً، تمثل مختلف التيارات السياسية والأيديولوجية، علماً بأن عددها كان قد وصل إلى ٣٧ حزباً حتى عام ٢٠٠٨. وقد تقلص هذا العدد تحت تأثير فرض قانون جديد رفع عدد المؤسسين من ٥٠ إلى ٥٠٠ مؤسس. ورغم عدم توفر ارقام رسمية عن عدد الأعضاء الحزبيين، إلا أنه من المعروف أن أكبرها عدداً ونفوذاً هو حزب جبهة العمل الإسلامي الذي يصل عدد مؤسسيه إلى ٨٢١ شخصاً وله ١٩ فرعاً في مختلف المحافظات والمدن الأردنية. وللحزب ٦ مقاعد في مجلس النواب الخامس عشر المنتخب عام ٢٠٠٧، والذي تم حله بعد عامين، في حين كان للحزب ١٧ مقعداً في المجلس الرابع عشر (٢٠٠٣/٢٠٠٧). علماً بأن الحزب قاطع الانتخابات النيابية الأخيرة والتي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠.

(٣٤) تضم الحركة العمالية ١٧ نقابة، منضوية تحت لواء الاتحاد العام لنقابات العمال الذي كان قد تأسس عام ١٩٥٤. ويشوب الغموض عدد أعضاء النقابات العمالية، جراء إحجام معظم النقابات عن إجراء انتخابات تنافسية، وتردد المصادر القيادية للاتحاد العام أن عدد أعضائه يصل إلى ١٥٠ ألفاً، لكن المصادر المستقلة تشكك في هذا الرقم وتعتبر أنه ربما لا يتجاوز العدد الفعلي ٥٠ ألفاً او نحو ذلك. انظر بنية المجتمع المدني، مصدر مشار إليه سابقاً، ص ٣٣/٣١.

- **الأكثر تأثيراً .**
- **متوسطة التأثير.**
- **الأقل تأثيراً.**

وفيما يلي عرض لخارطة المجتمع المدني الأردني:

في مقدمة القوى التي تقع ضمن مستوى الفئات الأكثر تأثيراً، جاءت:

المنظمات غير الحكومية، والمؤسسة بمبادرات من أفراد الأسرة المالكة: يعود تأثير هذه المنظمات (أو المظلات الكبيرة منها) إلى أنها: تأسست أولاً بموجب قوانين أو أنظمة أو ترتيبات إدارية خاصة بها، منحتها مصادر قوة استثنائية عما تتمتع به الجمعيات أو منظمات المجتمع المدني العادية. ثانياً، حيازتها موارد مادية لا تقارن بالمنظمات الأخرى، مالية وبشرية وتقنية ولوجستية. ثالثاً، تحظى بقدرة أكبر على الوصول إلى الفئات المستفيدة في أرجاء البلد دون مواجهة أي عراقيل أو قيود إدارية أو سياسية. ومما لا شك فيه أن مصادر القوة هذه ترجمت نفسها بقدرات أكبر من أجل إنجاز الأهداف المحددة لها. كما أظهرت كفاءة مهنية في التصدي للمشكلات، لكن نقطة الضعف الرئيسية في هذا النوع من المنظمات هي غياب آليات المساءلة والمشاركة في اتخاذ القرار، وكونها تنوب عن منظمات المجتمع أكثر من أن تكون رديفاً لها. وهو ما يبرز الحاجة إلى بلورة أطر للشراكة والمسؤولية بين هذه المنظمات وبين الجمعيات الاجتماعية والخيرية وغيرها، لا سيما على المستوى المحلي.

المنظمات الدولية والأجنبية: على الرغم من أن العديد من منظمات الأمم المتحدة ووكالات التنمية الدولية لا تعتبر جزءاً من منظمات المجتمع المدني العالمي، حيث أنها امتداد للأمم المتحدة أو لحكومات بلدان بعينها، إلا أنها تلعب أدواراً هامة في العديد من مجالات النشاط المدني الأردني، وتشكل جزءاً من البيئة العامة المؤثرة على المنظمات المدنية المختلفة. ومع ذلك بات الأردن مسرحاً لنشاط نوع آخر من هذه المنظمات الأجنبية ذات النشاط الدولي، ومن مختلف الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية واليابان وأستراليا فمع تسارع انغماس الأردن في العولمة وتوقيعه لاتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة في مطلع هذا العقد، فقد فتح أبوابه لعشرات المنظمات الأجنبية التي تعمل بتماس مباشر مع منظمات المجتمع المدني الأردني. وهكذا ازداد وزن المنظمات الأجنبية وبات دورها أساسياً في تمويل برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني المحلي، وفي الوقت نفسه، في التأثير على أجندة عمل هذه المنظمات التي باتت تتبع التمويل المتاح أكثر مما تنفذ أجندة مستمدة من رؤيتها الخاصة لأولويات المجتمع نفسه[٣٥].

جمعيات الأعمال: ويقصد بها ليس فقط النمط القديم من المنظمات كالغرف التجارية والصناعية، وإنما أيضاً تشكيلة واسعة من المنظمات، مثل نقابات أصحاب العمل، جمعيات الأعمال والمؤسسات الكبرى للقطاع الخاص في مختلف فروع الاقتصاد، وأخيراً غرف التجارة المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ومع الدول الكبرى الأخرى. إن نقطة الضعف الرئيسية في هذه الفئة أنها لا تتصرف حتى الآن بوصفها جزءاً من المجتمع المدني، وتتفادى الانغماس في

(٣٥) يقدر عدد المنظمات غير الحكومية الأجنبية في الأردن حالياً بـ ٤٩ جمعية، إضافة إلى ٣٥ منظمة مسجلة كشركات غير ربحية في وزارة الصناعة والتجارة. انظر المصدر السابق ص ٤٥/٤٦.

السياسة، أو الشأن العام لعدم التصادم مع الحكومة. لكنها بدأت مؤخراً في تطوير شراكتها مع القطاع العام، وانفتحت أكثر على بعض فئات المجتمع المدني، لا سيما المنظمات غير الحكومية الملكية، إضافة إلى كبريات المنظمات المدنية الأخرى[٣٦].

النقابات المهنية: وهي من فئات الجيل الأول من منظمات المجتمع المدني، التي رغم اتصالها الوثيق بالحياة المعاصرة والتطورات العلمية والتكنولوجية ما زالت أسيرة أنماط قديمة من الفكر السياسي والتنظيم المهني. وهي تحتل موقعها المهم كواحدة من أكبر قطاعات المجتمع المدني بالاعتماد على قاعدة عضويتها العريضة ومواردها المالية الكبيرة التي كفلت لها استقلالية واسعة عن الحكومة، بل ومعارضة لسياساتها، مع أنه كان يمكن أن تستثمر نقاط القوة هذه في مضاعفة قوى المجتمع المدني ككل، لكنها على ما يبدو اكتفت باستثمار مواردها الذاتية ما حال دون انفتاحها على قوى المجتمع المدني الأخرى.

أما الفئات التي تندرج في اطار المستويات متوسطة التأثير فهي تشمل المنظمات التالية:

المنظمات النسائية: وهي مكونة من مظلات وطنية ثلاث:

١- تجمع لجان المرأة الوطني الأردني الذي ينتشر في مختلف المحافظات، ولديه قدرة كبيرة على الوصول إلى النساء في المجتمعات المحلية.

٢- الاتحاد النسائي الأردني العام الذي يضم نحو ١٥٠ جمعية نسائية منتشرة أيضاً في مختلف المحافظات.

٣-اتحاد المرأة الأردنية الذي يعد الأكثر استقلالاً عن الحكومة، والأكثر تعبيراً عن التجربة التاريخية للحركة النسائية.

وإلى جانب هذا، يجب الأخذ بالاعتبار «اللجنة الوطنية لشؤون المرأة»، الإطار شبه الحكومي لتنسيق وتوحيد الجهد النسائي، إضافة إلى منظمات نسائية أخرى تعمل على المستوى الوطني.

تستمد هذه المنظمات مكانتها في المجتمع من الأهمية الخاصة لقضايا تمكين المرأة ومكافحة التمييز ضدها والعدالة الجندرية في الأجندة الدولية، والتي توفر موارد للعمل في هذه الأجندة، بما في ذلك تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز إنتاجيتها في إطار برامج الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي للفئات الاجتماعية الضعيفة.

هذا، وقد سجلت المنظمات النسائية نجاحات هامة في العقدين الأخيرين تمثلت في تخصيص مقاعد محفوظة للمرأة في البرلمان والمجالس البلدية، وتحسن مستوى تمثيل المرأة في الحكومة والغرفة الثانية للبرلمان (مجلس الأعيان)، وفي بعض المواقع القيادية في الحكومة والقضاء ومنظمات الأعمال[٣٦].

منظمات الحماية وكسب التأييد: وهي مزيج من المنظمات العاملة في مجالات حقوق الإنسان والتنمية السياسية وتمكين المرأة والشباب والبيئة والتعليم وإصلاح السياسات، وقد حققت هذه المنظمات نجاحات هامة في العقدين الأخيرين، في مجالات حماية حقوق الإنسان، من خلال بناء شبكة من المنظمات المهنية المتخصصة، وتطوير أشكال من الشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص، وفي الوقت الذي مارست فيه

(٣٦) انظر القسم الخاص بالبيئة العامة للمجتمع المدني في هذا التقرير، لا سيما السياق الاجتماعي والاقتصادي، دليل الامكانات الأساسية. والذي يتضمن مؤشرات زيادة تمثيل المرأة في مختلف المواقع القيادية.

دوراً رقابياً عليهما. وتضم منظمات كسب التأييد جمعيات مستقلة قائمة على العضوية، وأخرى مسجلة كشركات غير ربحية، كما أن بعضها مؤسسات رسمية مستقلة مثل «المركز الوطني لحقوق الإنسان»، ومؤخراً تشكل «المجلس الاقتصادي والاجتماعي»، وهو مؤسسة مستقلة لرعاية الحوار والشراكة بين الشركاء الاجتماعيين: الحكومة، القطاع الخاص، النقابات، والمجتمع المدني.

النوادي الرياضية: رغم قدم هذا الشكل من التنظيم المدني، إلا أنه ما زال يستقطب شرائح واسعة من المجتمع المدني التي تعتبر الرياضة والمبادرات الرياضية وسيلتها الخاصة للتفاعل وإظهار الهوية الخاصة والتنافس والتضامن. وتتوزع النوادي الرياضية على مساحة واسعة من الأصول الاجتماعية والمناطقية والدينية ، وهي تعكس تعددية وتنوع المجتمع المدني الأردني. ومن خلال الرياضة، تبنى اليوم واحدة من أكثر الشراكات نجاحاً بين النوادي والشركات والدولة.

الإعلام المستقل: مثّل صدور قانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ الذي اتسم بالمرونة تجاه الصحافة وحريات الرأي والتعبير، محطة انطلاق لمؤسسات الإعلام المستقل التي يعود رأسمالها بالكامل لأفراد أو جماعات من القطاع الخاص، هذا في حين تسيطر الحكومة على وسائل الإعلام الرئيسية مثل الإذاعة والتلفزيون، كما تمتلك حصصاً متفاوتة الأهمية في بعض الصحف اليومية الرئيسية. ويلعب الإعلام المستقل عموماً دوراً مهماً في توسيع نطاق المجال العام، وفي إدارة الحوارات الوطنية والتأثير على صنع الرأي العام. وشكلت الصحف الأسبوعية (تابلويد) أول وسائل الإعلام المستقل، ثم تلاها صدور صحف يومية ومجلات دورية. وفي السنوات الأخيرة دخلت أجيال جديدة من وسائل الإعلام المستقل، تمثلت بالمحطات الإذاعية والفضائيات الخاصة والصحف والمواقع الإلكترونية الإخبارية والحوارية.

الروابط العائلية والعشائرية: وهي تشكل شبكة واسعة من المنظمات التي توفر الحماية والتضامن بين أعضاء التشكيلات الاجتماعية التقليدية، مثل العائلة والعشيرة والحمولة وأبناء المنطقة الأصلية التي ينتمي إليها مواطني المدن الرئيسية. وتظهر أهمية هذه الشبكة من المنظمات في أوقات الأزمات الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة، وهي بذلك تمثل شبكة أمان اجتماعية غير رسمية تكمل الجهود الحكومية في هذا المجال. ورغم أن بعض منظمات هذه الفئة، قد تُجَند سياسياً في أوقات الأزمات، لحشد التأييد للمواقف الحكومية، إلا أنها في الأحوال العادية توفر أدوات للتواصل والحوار والإسهام في الشأن العام المحلي.

يندرج في إطار الفئات الأقل تأثيراً عدد قليل من قطاعات المجتمع المدني، وتحديداً النقابات العمالية والجمعيات التعاونية والجمعيات الخيرية والاتحادات الطلابية، على النحو التالي:

النقابات العمالية: لقد فقدت النقابات العمالية نفوذها التقليدي حتى في قواعدها الاجتماعية، حيث باتت القطاعات العمالية تشن نضالاتها المطلبية دون انتظار قياداتها النقابية. كما ابتعد الاتحاد العام لنقابات العمال الذي يمثل الهيكل الرئيسي للحركة العمالية المنظمة عن بقية الحركات الاجتماعية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني. وينظر إليه اليوم كنظام بيروقراطي يفتقر إلى الديمقراطية والحيوية وتسوده مظاهر الفساد والارتزاق.

الجمعيات التعاونية: على الرغم من ثقلها العددي وانتشارها في مختلف الأقاليم، لا سيما في الأرياف والبوادي، الا أن الجمعيات التعاونية لم تكن يوماً جزءاً فاعلاً من المجتمع المدني الأردني، ويعود ذلك أساساً إلى خضوعها لهيمنة البيروقراطية الحكومية.

الجمعيات الخيرية: تلعب الجمعيات الخيرية أدوارها الأساسية في النطاقات المحلية أكثر مما تقوم به على الصعيد الوطني. وقد أضعفت التدخلات الحكومية في أمور الاتحاد العام للجمعيات الخيرية دورالأخير، حيث صارت تحت إدارة هيئة معينة من الحكومة منذ سنوات، بدعوى التحقيق في قضايا فساد مزعومة.

الاتحادات الطلابية: باستثناء حركة «ذبحتونا» الطلابية المسيسة التي تنشط عبر الجامعات، وعلى الصعيد الوطني، في الدفاع عن القضايا المطلبية والديمقراطية للطلبة، فإن بقية التشكيلات الطلابية، ذات الطابع الموقعي تلعب أدواراً محدودة، خاصة في ظل منع الطلبة من ممارسة الأنشطة السياسية في جامعاتهم، ومحاصرة الأجهزة الأمنية للتنظيمات الطلابية التابعة لأحزاب المعارضة.

ثالثاً:

تحليل المجتمع المدني في الأردن

ثالثاً: تحليل المجتمع المدني في الأردن

يتضمن هذا الفصل خلاصة تحليل الأبعاد الخمسة لدليل المجتمع المدني:

- **الانخراط المدني.**
- **مستوى التنظيم.**
- **ممارسة القيم.**
- **الأثر المدرك.**
- **البيئة الخارجية.**

إن القراءة التالية للأبعاد الخمسة المذكورة، تعتمد على البحوث الكمية والنوعية التي أجريت لأهداف المشروع، إضافة إلى جملة متنوعة من المصادر الأخرى؛ مثل قواعد المعلومات التي جمعت في نطاق المشروع بالإضافة إلى المجمعة من قبل؛ المسوح الدولية ذات العلاقة؛ الأدبيات والأبحاث السابقة، علاوة على نتائج المناقشات والحوارات التي جرت في مراحل مختلفة من المشروع (اجتماعات اللجنة الاستشارية، مجموعات التركيز الإقليمية، والورشة الوطنية التي عقدت في ختام المشروع)[٣٧].

١,٣. الانخراط المدني

يصف الانخراط المدني الأنشطة الرسمية وغير الرسمية للأفراد والمنظمات في سعيها لتحقيق المصالح الجماعية، وقد حلّ هذا البعد في المرتبة الرابعة والأخيرة ضمن الأبعاد الأربعة المكونة لماسة المجتمع المدني الأردني، بمستوى قدره ٣٦،٨ نقطة (على مقياس من مئة نقطة). ويتكون هذا البعد الذي يقيس مدى انخراط المواطنين وعمقه، اجتماعياً وسياسياً، من ستة مؤشرات رئيسية، سجلت النتائج التالية: مدى الانخراط الاجتماعي ٩،٣ نقطة، عمق الانخراط الاجتماعي ٣٢،٦ نقطة، تنوع الانخراط الاجتماعي ٨٥،٦ نقطة، مدى الانخراط السياسي ٦،٥ نقطة، عمق الانخراط السياسي ٢٧،١ نقطة،

٣٧- نفذ مسحان لغايات إعداد هذا التحليل، الأول المسح التنظيمي، وقد شمل عينة من ١٢١ منظمة من مختلف فئات المجتمع المدني ومن محافظات الأردن الاثنتي عشرة. انظر الملحق رقم (٣) في نهاية هذا التقرير. المسح الثاني هو مسح الإدراكات الخارجية، وشمل عينة من ٥٠ شخصية من الخبراء وأصحاب المصالح (Stakeholders)، وروعي في اختيارهم الأبعاد الجهوية والجندرية. لمزيد من التفاصيل، انظر الملحق رقم (٤) في نهاية هذا التقرير. وقد استيعض عن المسح السكاني بمسوح دولية شملت الأردن، مثل مسح القيم العالمي (WVS)، ومؤشرات دولية عديدة أبرزها تصنيف فريدم هاوس للبلدان حسب درجة تمتعها بالحريات، مؤشرات منظمة الشفافية الدولية. هذا بالإضافة إلى دراسات الحالة وعددها خمس. انظر تعريف سريع بهذه الدراسات في الملحق رقم (٣) في نهاية هذا التقرير.

وأخيراً تنوع الانخراط السياسي ٥٩،٨ نقطة. (انظر الشكل رقم «٣, ١:١» الذي يبين قيمة المؤشرات الستة الرئيسية لبعد الانخراط المدني).

الشكل رقم (٣,١:١)

المؤشرات الستة الرئيسية لبعد الانخراط المدني

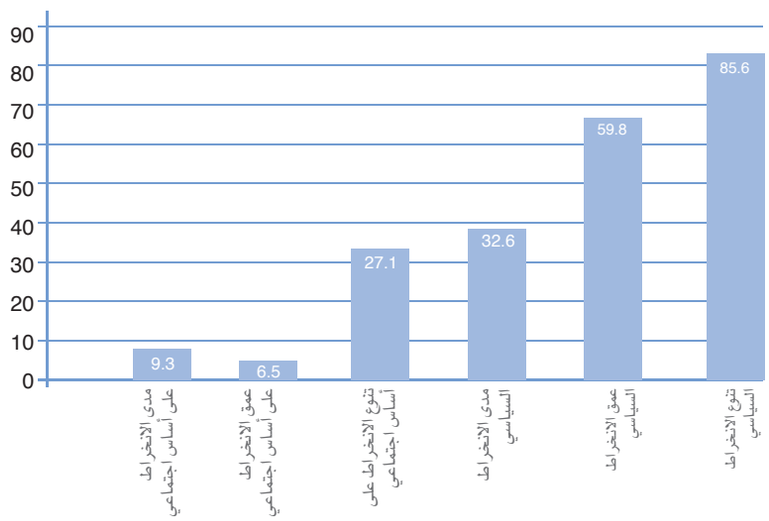

المصدر: مصفوفة مؤشرات دليل المجتمع المدني في الأردن - ٢٠١٠، الملحق رقم (١) من هذا التقرير.

هذا، وتتناول المؤشرات الفرعية لبعد الانخراط المدني، العضوية الاجتماعية والسياسية، والتطوع الاجتماعي السياسي، ومستوى الانخراط المجتمعي والنشاطية الفردية. (انظر الشكل رقم «٣, ١:٢» الخاص بالرسم التوضيحي لمنهجية تحليل الانخراط المدني).

الشكل رقم (٣,١:٢)

الرسم التوضيحي لمنهجية تحليل الانخراط المدني

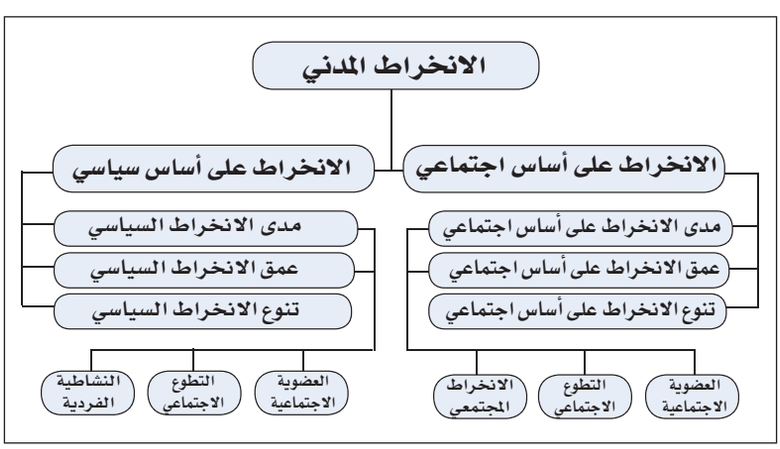

وعادة تستمد البيانات اللازمة للوصول إلى هذه المؤشرات من مسح السكان (أو مسح المواطنين) الذي يعد أحد المسوح الثلاثة التي يعتمد عليها تحليل المجتمع المدني، وفي حالة الأردن، فقد استعيض عن هذا المسح بالرجوع إلى عدد من المسوحات الدولية التي كان الأردن أحد البلدان المشمولة بها، إضافة إلى المسوحات المحلية التي تناولت المستوى التنظيمي وإدراك الأثر، والدراسات النوعية التي نفذت خلال المشروع، وغيرها من المصادر المحلية، كالتقارير الصحفية والمقابلات والحوارات التي أجريت خلال المشروع.

يظهر الرسم المبين سابقاً (الشكل رقم ١:١،٣)، الدرجات التي أحرزتها المؤشرات الفرعية الستة، التي على أساسها تم احتساب درجة الانخراط المدني في الأردن، وهي ٣٦,٨ نقطة على مقياس من صفر إلى مئة.

إن هذه الدرجة المنخفضة من الانخراط المدني تفسرها الفقرات التالية:

١،١،٣. مدى الانخراط القائم على أسس اجتماعية

يقاس مدى الانخراط على أساس اجتماعي من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية، هي: العضوية الاجتماعية، التطوع الاجتماعي، الانخراط المجتمعي.

والواقع أنه لم تتوافر بيانات عن التطوع الاجتماعي في الأردن في مسح القيم العالمي المستخدم في هذه الدراسة، ما قد يفسر جزئياً تدني درجة الانخراط على أساس اجتماعي إلى ٩,٣ نقطة، وهو حاصل المتوسط الحسابي لمؤشرين فرعيين هما العضوية الاجتماعية (٦,٦ نقطة) والانخراط المجتمعي (١١,٩ نقطة).

ومهما يكن، فإن مختلف المؤشرات الأردنية للانخراط على أساس اجتماعي، تظهر وجود ضعف عام في هذا النوع من الانخراط، وتؤيد ذلك استطلاعات الرأي المتعددة التي أجريت منذ تسعينيات القرن الماضي وحتى الآن. وعلى سبيل المثال، أظهر استطلاع أخير أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية التابع للجامعة الأردنية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، حول الديمقراطية في الأردن على عينة وطنية من ١٢٠٠ شخص، أن هناك ضعفاً عاماً في العضوية الاجتماعية التي تقيس مدى انخراط المواطنين في المنظمات الاجتماعية والسياسية على حد سواء. فنسبة المستطلعين (المستجيبين) الذين أفادوا بأنهم منخرطون في

الإطار رقم (١)

اتجاهات قادة الرأي العام والقوى الاجتماعية المؤثرة نحو
مكانة العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني

توضح دراسة «مكانة العمل التطوعي في منظمات المجتمع المدني الأردني» (2010) أن مفهوم العمل التطوعي في المجتمع الأردني، كما يدركها قادة الرأي والقوى الاجتماعية المؤثرة، تتوزع ما بين مرجعيات ذاتية ومرجعيات اجتماعية ومرجعيات مصلحية.

وتشير النتائج إلى أن أعلى ثلاث مرجعيات لمفهوم العمل التطوعي تدل على الأبعاد الثلاثة، وأعلاها المرجعية الاجتماعية «العمل التطوعي واجب وطني»، وفي الترتيب الثاني المرجعية الذاتية «العمل التطوعي واجب ديني»، وفي المرتبة الثالثة المرجعية المصلحية «العمل التطوعي وسيلة للحصول على الوظيفة».

فيما تؤكد الدراسة استمرار الصورة الذهنية التقليدية حول التطوع المرتبط بالنخوة والفزعة للآخرين، بينما تتراجع الصورة الذهنية التي أغنتها التجربة الإنسانية المعاصرة، مثل صورة مساعدة الطبيعية، صورة مساعدة الناس ومساعدة أنفسهم، المعنى والقيمة في الحياة ..إلخ.

وفيما يخص الاستعداد للتطوع في المجتمع الأردني، فقد استخلصت الدراسة المذكورة من آراء عينة البحث أن 29.7% من المستجيبين يرون أن المجتمع الأردني مجتمع «تطوع فردي» أكثر من كونه مجتمع «تطوع مؤسسي». كما يرى 48.5% من قادة الرأي لواقع ممارسة العمل التطوعي، أن العمل التطوعي في الأردن قد تراجع، في مقابل 25.9% وصفوا العمل التطوعي بأنه ضعيف مؤسسياً، فيما وصف 20% من عينة قادة الرأي العمل التطوعي بالضعف بشكل عام.

المصدر: د. باسم الطويسي، مكانة العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني الأردنية، دراسة حالة (2010)، دراسة معدة لغايات مشروع مؤشرات المجتمع المدني، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات.

عضوية أطر مدنية تطوعية، مثل الجمعيات الخيرية والهيئات الشبابية أو الثقافية أو التعاونية أو النوادي الرياضية، قد تراوحت بين ١,٥٪ و٤٪ من إجمالي المستطلعين. وكانت أعلى نسبة للمستطلعين المنضمين لمنظمات مدنية هي للمنتمين إلى جمعيات ذات طبيعة عائلية أو قرابية، حيث بلغت ٨,٧٪ من إجمالي المستجيبين[٣٨]. (انظر الجدول رقم «١:١,٣»)

الجدول رقم (١:١,٣)

نسبة المستجيبين المنتسبين إلى عدد من منظمات المجتمع المدني للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩

العام	جمعية خيرية		جمعية تعاونية		نقابة عمالية		هيئة شبابية		هيئة ثقافية		نادي رياضي		جماعة دينية		جمعية عائلية	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
٢٠٠٧	٣,٢	٩٦,٨	١,١	٩٨,٩	٠,٥	٩٩,٥	٠,٧	٩٩,٣	٠,٥	٩٩,٥	٢,٩	٩٧,١	٠,٦	٩٩,٤	٤,٥	٩٥,٥
٢٠٠٨	٢,٢	٩٧,٨	٠,٤	٩٩,٦	٠,٩	٩٩,١	١,١	٩٨,٩	٠,٦	٩٩,٤	٢,٩	٩٧,١	٠,٥	٩٩,٥	٣,٣	٩٦,٧
٢٠٠٩	٤	٩٦	٢,٣	٩٧,٧	١,٨	٩٨,٢	٢,١	٩٧,٩	١,٥	٩٨,٥	٣,٢	٩٦,٨	١,٨	٩٨,٢	٨,٧	٩١,٣

المصدر: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، استطلاع الديمقراطية في الأردن، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

أما على صعيد التطوع الاجتماعي، فعلى الرغم من غياب هذا المؤشر بالنسبة للأردن في مسح القيم العالمي (W.V.S)، إلا أن دراسة مكانة التطوع في منظمات المجتمع المدني الأردنية (٢٠١٠)، والتي أجريت لصالح مشروع دليل المجتمع المدني، كشفت حقائق هامة على هذا الصعيد، أبرزها ما يلي:

- إن قاعدة العمل التطوعي في منظمات المجتمع المدني تتألف أساساً من أعضاء الهيئات الإدارية لهذه المنظمات، حيث يعمل ٩٤٪ منهم بشكل تطوعي كامل، وبدون مقابل، في حين يتلقى ٦٪ من هذه الهيئات الإدارية مكافآت رمزية كبدلات للمواصلات أو لمصاريف أخرى.
- وتظهر الدراسة أن نحو نصف العينة من رؤساء المنظمات المدنية (أو ٤٨٪ منها) يقضون نحو ثلاث ساعات عمل يومياً تطوعاً لهذه المنظمات، بينما يعمل ١٦٪ منهم يومياً، ساعة واحدة، و١٢٪ يقضون ساعة أو أقل أسبوعياً.
- أما على صعيد الهيئات الإدارية المنتخبة، فإن حوالي ٣٨٪ منها تعمل نحو ثلاث ساعات أسبوعياً، في حين يقدم ٢٠٪ من الهيئات الإدارية ساعتين أو أقل شهرياً تطوعاً لمؤسساتهم.

هذا، وقد أظهرت الدراسة أن قادة ومديري أندية الشباب والمعلمين هم الفئة التي تهب وقتاً أطول للعمل التطوعي، حيث أن ٣٣٪ منهم يعملون ساعة أو أكثر يومياً. ويلي هذه المنظمات، الهيئات النسائية والجمعيات الخيرية والثقافية والتعاونية، فيما كان أقلها تطوعاً رؤساء وإدارات الروابط العائلية والمنظمات ذات الطابع الاثني.

من ناحية مستوى الانخراط الاجتماعي في التطوع، فقد أظهرت الدراسة أن ٨٤٪ من منظمات المجتمع المدني التي تم بحثها، قد أفادت بأنها استقبلت متطوعين في أعمالها خلال آخر ١٢ شهراً سابقة على الدراسة. وأوضحت ٦٦٪ من هذه المنظمات أنها استقبلت متطوعين من الذكور والإناث، فيما أفاد ٢٦٪ من المنظمات أنها استقبلت متطوعين من الذكور فقط و٧٪ من المتطوعات الإناث فقط.

٣٨- انظر النتائج الكاملة للاستطلاع المذكور على موقع مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية: www.css-jordan.org

هذا، وكانت الجمعيات الخيرية هي الأكثر استقطاباً للمتطوعين، بنسبة ٢٥٪، ثم الهيئات الثقافية والنسائية بنسبة ١٧,٩٪ لكل منهما.

لكن الدراسة بيّنت أن معدل عدد المتطوعين في كل مؤسسة يصل إلى نحو سبعة متطوعين فقط. وإذا ما تم تعميم هذه المعدل على عموم منظمات المجتمع المدني، فإن إجمالي قاعدة المتطوعين قد يصل إلى ٣٥ ألف متطوع، وهؤلاء يشكلون ١٪ فقط من إجمالي السكان في سن العمل والتطوع (الطويسي، ٢٠١٠).

٣,١,٢. عمق الانخراط القائم على أسس اجتماعية

للوقوف على عمق الانخراط الاجتماعي، يؤخذ بالحسبان ثلاثة مؤشرات، هي: العضوية الاجتماعية والتطوع الاجتماعي والانخراط المجتمعي. ومع استثناء التطوع الاجتماعي في الأردن الذي يقيس النسبة المئوية للقائمين بعمل تطوعي لمنظمة اجتماعية واحدة على الأقل، لعدم توافر بيانات حوله في «مسح القيم العالمي»، فإن عمق الانخراط القائم على أسس اجتماعية سجّل ٣٢،٦ نقطة، وهي حصيلة المتوسط الحسابي لكل من العضوية الاجتماعية (١١،٤ نقطة) التي تقيس النسبة المئوية للناشطين في أكثر من منظمة اجتماعية، والانخراط المجتمعي (٥٣،٨ نقطة) الذي يقيس النسبة المئوية للأشخاص المنخرطين مرة واحدة على الأقل شهرياً في أنشطة اجتماعية مع آخرين في نوادٍ رياضية أو منظمات خدمية تطوعية (انظر الملحق ١: مصفوفة مؤشرات دليل المجتمع المدني في الأردن، ٢٠١٠).

٣,١,٣. التنوع ضمن الانخراط القائم على أسس اجتماعية

يظهر مؤشر تنوع الانخراط الاجتماعي في الأردن، ارتفاع ترتيبه إلى ٨٥,٦ نقطة، ما يشير إلى تنوع انتماء أعضاء منظمات المجتمع المدني، أو بمعنى أخرى تعدد عضويتهم في العديد من المنظمات والمبادرات والأنشطة الاجتماعية.

والواقع أن هناك العديد من المؤشرات التي تعزز هذه النتيجة، أولاً؛ ارتفاع نسبة السكان الحضريين في الأردن إلى أكثر من ٨٠٪ من إجمالي السكان، ما يتيح لهم فرص الانتساب لمختلف أنواع العضويات على أساس المهنة أو السكن أو الهواية. وثانياً؛ ارتفاع معدلات التعليم، حيث لوحظ وجود ارتباط قوي بين مستوى التعليم للسكان وبين الانخراط الاجتماعي (والمدني عموماً).

ويمكن القول إن أبناء الطبقة الوسطى هم أكثر الفئات الاجتماعية عضوية اجتماعية، فهم ينتمون إلى النقابات المهنية تبعاً لمهنهم، وإلى جمعيات متخصصة أو لجان تابعة للنقابة المهنية، بالإضافة إلى احتمال انتمائهم إلى أحد النوادي الرياضية أو الاجتماعية أو إلى حزب سياسي أو منتدى فكري أو ثقافي.

عموماً فإن معدلات انخراط أبناء الطبقة الوسطى في مبادرات وأنشطة اجتماعية ونقابية وسياسية أعلى من الفئات الاجتماعية الأخرى، رغم صعوبة حصرها رقمياً. ويمكن قول الشيء نفسه عن الطلبة والشباب وبعض قطاعات المرأة في المناطق الحضرية الكبرى.

يذكر أن دراسة مكانة العمل التطوعي، المشار إليها آنفاً، قد لاحظت أن أكثر المتطوعين انتشاراً في مؤسسات المجتمع المدني هم من فئة الأقل من الثانوية العامة في مستوى تعليمهم، الذين شكلوا ٣٠٪ من المتطوعين، ثم فئة الثانوية العامة بنسبة ٢٦٪، وأخيراً حملة الدرجات العلمية العليا بنسبة ٥٪. لكن عند مقارنة نسب الفئات المارة مع حجم تمثيلها من السكان، فإن هذا يشير إلى أن حملة شهادة البكالوريوس هم الأعلى مساهمة في العمل التطوعي.

أما حسب التركيب العمري، فإن فئة الشباب (دون ٢٥ سنة)، شكلت أكثر من نصف المتطوعين (٥١٪) في منظمات المجتمع المدني، وهي تناظر نسبتهم من السكان (الطويسي. ٢٠١٠).

٣,١,٤. مدى الانخراط السياسي

كما هي حال الانخراط على أساس اجتماعي، فإنه تتم دراسة الانخراط السياسي من خلال ثلاثة أبعاد هي مدى الانخراط السياسي وعمقه وتنوعه. إن مؤشر مدى الانخراط السياسي يظهر تدنياً ملحوظاً عند ٦,٥ نقطة. وهو حصيلة متوسط العضوية السياسية (٥,٣ نقطة) والأنشطة الفردية (٧,٦٪). وهنا أيضاً لا تتوافر معلومات عن التطوع السياسي في مسح القيم العالمي (W.V.S).

٣,١,٥. عمق الانخراط السياسي

سجل هذا البعد نتيجة متدنية هي ٢٧,١٪، ويقاس عمق الانخراط السياسي عادة بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات فرعية هي العضوية السياسية، التي تعتمد على نسبة الأعضاء الناشطين في منظمات سياسية مثل الاتحادات العمالية والأحزاب ومنظمات حماية البيئة والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية والإنسانية....إلخ، وقد سجل هذه المؤشر الفرعي ١٥,٦ نقطة. المؤشر الفرعي الثاني يقيس التطوع السياسي، وهي نسبة الجمهور أو الأعضاء الذين يعملون تطوعاً (دون اجر) في أكثر من منظمة، مثل الاتحادات العمالية والأحزاب السياسية أو المنظمات الحقوقية والبيئية أو المهنية أو النسائية، أو ينشطون في تحركات سياسية محلية أو مطلبية. أي بكلمات اخرى هو نسبة الذين يعملون بدون أجر في أكثر من منظمة. ومن المؤسف أن المسح العالمي للقيم لا يتضمن بيانات مفيدة عن هذا المؤشرفيما يخص الأردن. ولذلك لم تعطى أي نقطة لهذا المؤشر. أما المؤشر الفرعي الثالث، وهو النشاطوية الفردية التي تقيس نسبة المنخرطين بنشاط كبير في التحركات ذات التوجه السياسي، فقد حصل على ٣٨,٥ نقطة.

وفيما يخص البعد الفرعي المتعلق العضوية السياسية، والتي تقيس نسبة الأعضاء النشطاء في منظمات تهتم بالسياسات، مثل الأحزاب والنقابات العمالية والمهنية وغيرها من منظمات كسب التأييد، فإن البيانات المتاحة من الاستطلاعات الوطنية، تظهر تدني نسبة المنتسبين إلى أحزاب سياسية منذ أواسط التسعينيات، والتي لم تتعد ٢,٤٪ عام ١٩٩٥، مقابل ٩٧,٣٪ أعربوا عن عدم انتسابهم لحزب سياسي. ورغم تدني نسبة المنتمين لأحزاب في عام ١٩٩٥، فإنها تراجعت أكثر مع مرور الوقت، كما يظهر الجدول رقم (٣,١:٢)، حيث انخفضت إلى ١,٤٪ عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٠,٧٪ عام ٢٠٠٥، ثم إلى ٠,٤٪ عام ٢٠٠٩ (استطلاع الديمقراطية، ٢٠٠٥/٢٠٠٩).

الجدول رقم (٣,١:٢)

نسبة المستجيبين المنتسبين إلى حزب سياسي

العام	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نعم	2.4	1.4	1.4	1.2	1.2	1.4	1.2	0.8	1.4	0.7	0.7	0.4	0.8	1	0.4
لا	97.3	97.9	97.5	96.1	89.6	98.2	98.5	98.9	98.2	88.6	97.8	96.8	97.9	95.4	99.6

المصدر: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، استطلاع الديمقراطية للأعوام ١٩٩٥- ٢٠٠٩.

وبالمثل تراجعت نسبة من أعربوا عن رغبتهم في الانتساب إلى حزب سياسي من ٢,٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ١,٥٪ عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٠,٧٪ عام ٢٠٠٥، وأخيراً إلى ٠,٦٪ عام ٢٠٠٩. (استطلاع الديمقراطية، ٢٠٠٩) (انظر الجدول رقم ٣,١:٣).

الجدول رقم (٣:١,٣)

نسبة المستجيبين الذين يعتزمون الانتساب إلى حزب سياسي

العام	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نعم	2.2	1.9	1.4	2.7	2	1.5	1.6	0.9	1.8	0.6	0.7	1	2.4	1.2	0.6
لا	93.2	94.2	94.4	93.7	90.1	92.3	95.9	93.5	94.6	88.6	87.5	93.7	93.4	91	96

المصدر: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، استطلاع الديمقراطية للأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٩.

٦,١,٣. تنوع الانخراط السياسي

يعتمد «تنوع الانخراط السياسي» على مؤشر واحد فقط يقيس نسبة أعضاء المنظمات التي تنتمي إلى فئات اجتماعية مثل النساء، أو الشعوب الأصلية، أو اشخاص من أعراق أخرى، أو مسنين، أو من مناطق ريفية في فئات أو أنشطة اجتماعية، وقد سجل هذا المؤشر نتيجة متوسطة تصل إلى ٥٩,٨ نقطة.

الخلاصة:

على الرغم من وجود اتفاق عام على ضعف الانخراط المدني في الأردن، سواء القائم على أساس اجتماعي أو سياسي، إلا أن هناك تفسيرات متنوعة لهذا الضعف. وتظهر حوارات اللجنة الاستشارية ومجموعات التركيز الإقليمية أن من بين أسباب ضعف الانخراط المدني وجود ما يمكن وصفه «بالكسل المجتمعي» الذي يتجلى في المطالبة اللفظية بالحقوق دون القيام بالواجبات من الناحية العملية، كالتحركات المطلبية والديمقراطية. وثمة من ينسب ذلك إلى وجود خلل في التشريع الذي يكرس الاستئثار بقيادة المنظمات، ولا يحدد مدة معينة لبقاء القادة في أماكنهم للتشجيع على تداول المواقع القيادية. ويرى العديد من النشطاء أن بقاء القياديين مدة طويلة على رأس منظماتهم، يؤدي إلى عزوف المواطنين عن الانضمام إلى الجمعيات المدنية. في حين يفسر البعض ظاهرة ضعف الانخراط المدني في الأردن بانشغال المواطنين بتحصيل الرزق ومواجهة الضغوط المعيشية التي لا تتيح لهم وقت فراغ كافياً لمزاولة التطوع[٣٩].

على أن البعض يرى أن المجتمع الأردني هو «مجتمع تطوعي»، لكنه يفضل الانخراط في أعمال اجتماعية دون الالتزام بإطار محدد، وأن انخراط المواطنين غالباً ما يكون عفوياً مثل أشكال «العونة» في المناسبات الاجتماعية على مستوى العائلة أو الحارة أو القرية. وهو ما يطرح تساؤلاً حول ما إذا كان الانضمام إلى أطر منظمة هو الشكل الوحيد لقياس الانخراط المدني، وأهمية تطوير مقاربات تقيس الانخراط العفوي وغير المنظم. هذا، واعتبر البعض أن عدم وجود مكافأة أو مردود عيني، مهما كانت بسيطة، للعمل التطوعي قد يفسر ضعف الانخراط المدني في الأردن[٤٠].

وعموماً هناك اتفاق عام على أن ضعف الانخراط المدني ذا الطبيعة السياسية ظاهر بصورة أكبر بسبب تخوف المواطنين من السلطات الحكومية إذا ما أقدموا على الانتساب لمنظمات أو أحزاب سياسية، إضافة إلى ضعف جاذبية الأحزاب السياسية وفشلها في تقديم برامج ملموسة، وإلى هيمنة الاستبداد والاحتكار على قيادات الأحزاب السياسية[٤١].

٣٩- وردت هذه الآراء في مجموعات التركيز الإقليمية في إقليمي الجنوب والشمال.

٤٠- وردت هذه الآراء في مجموعات التركيز الإقليمية في إقليمي الجنوب والشمال.

٤١- وردت هذه الآراء في مجموعات التركيز الإقليمية في إقليمي الجنوب والشمال.

الإطار رقم (٢)

جيل جديد من الحركات المدنية

على أنه مهما كانت طبيعة التفسيرات الخاصة بأسباب ضعف الانخراط المدني، فانه يجب أن نتذكر أن الحديث يدور هنا عن الانخراط في منظمات قائمة ذات شخصية قانونية، وليس عن الانخراط المدني بشكل عام، الذي يشمل أيضاً الأشكال غير الرسمية من التحركات والمبادرات والنشاطات المشتركة للجماعات والأفراد. فإلى جانب أشكال الانخراط غير المنظم في أعمال تطوعية ذات طبيعة تقليدية مثل «العونة»، ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية عشرات المبادرات الثقافية والاجتماعية التي تجاوزت متطلبات التسجيل القانوني في منظمات أو جمعيات، إما تفادياً لتعقيدات التسجيل والبيروقراطية الحكومية، أو لرغبتها في إضفاء المرونة والحرية والطابع غير الرسمي على مبادراتها وأنشطتها الخاصة.

وبكلمات أخرى، فاننا بتنا أمام ظاهرة جديدة من الانخراط المدني، أو موجة جديدة من حركات المجتمع المدني، يمكن أن نطلق عليها صفة «غير الرسمية»، علماً بأن المجال العام الذي تعمل في اطاره هذه الحركات بات يجمع ما بين المجال العام «الفيزيقي» أو التقليدي، وما بين المجال العام «الافتراضي»، حيث يعمل العديد من هذه المبادرات من خلال مواقع الكترونية خاصة بها، أو من خلال الـ Facebook أو الـ Youtube.

وعموماً فقد تنامى عدد الحركات المنتمية إلى ما يمكن تسميته «بالمجتمع المدني غير الرسمي» خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١١، كما تعددت أهدافه وخلفيات المنتمين إلى هذه الحركات بصورة استثنائية، ليصل إلى عدة عشرات من الحركات والتجمعات والحملات. وهو ما بات يتطلب وضع هذا النوع من الانخراط المدني الجديد على أجندة البحث، والشروع بالتعامل مع الحركات المدنية الجديدة باعتبارها موجة جديدة من التنظيم المدني.

٢,٣. مستوى التنظيم:

سجل هذا البعد ثاني أعلى نتيجة من بين الأبعاد الأربعة لماسة المجتمع المدني عند ٥٥،٣ نقطة (على مقياس من مئة نقطة). ويشتمل هذا البعد على ستة مؤشرات رئيسية جاءت نتائجها على النحو التالي: الحكم الداخلي ٩٥،٨ نقطة، البنية التحتية الداعمة ٨٠،٢ نقطة، الاتصال القطاعي ٥٩،٤ نقطة، الموارد البشرية ٩،١ نقطة، الموارد المالية والتقنية ٧٨،٨ نقطة، والاتصالات الدولية ٨،٣ نقطة. (انظر الشكل رقم «١:٢,٣» الذي يبين قيمة المؤشرات الستة الرئيسية لبعد مستوى التنظيم)

الشكل رقم (١:٢,٣)

المؤشرات الستة الرئيسية لبُعد مستوى التنظيم

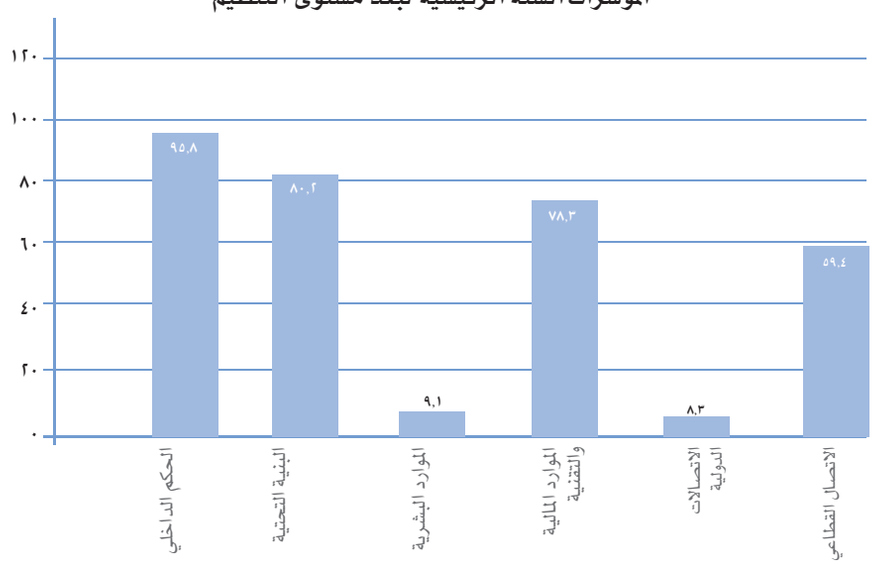

المصدر: المسح التنظيمي، ٢٠١٠.

٣,٢,١. الحكم الداخلي

تمتلك كافة منظمات المجتمع المدني أنظمةً أساسية توضح الجوانب المختلفة للحكم أو الإدارة في هذه المنظمات. وغالباً ما تكون مستمدة من التشريعات أو القوانين الخاصة بكل نوع أو فئة من هذه المنظمات. فقانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته على سبيل المثال، ينص على ضوابط لعمل الهيئات الإدارية للجمعيات الخيرية والاجتماعية. بينما يوجد لكل نقابة مهنية قانونها الخاص الذي ينظم الأمور المهنية لأعضائها. أما بالنسبة للنقابات العمالية فهي محكومة بنظام موحد للاتحاد العام للنقابات. وعموماً، فإن الحكومة تقترح نظاماً نموذجياً للجمعيات، بينما يفرض الاتحاد العام للنقابات نظاماً داخلياً موحداً على النقابات، وهو على كل حال موضع انتقاد من بعض الفئات العمالية التي تشكو من أن ذلك يضعف من استقلالية النقابات.

ولمعظم منظمات المجتمع المدني القائمة على العضوية، بنية تنظيمية هرمية حيث تقف الهيئة الإدارية في قمة الهيكل التنظيمي، وفي الأسفل تحتل الهيئة العمومية قاعدة الهرم. غير أن بعض قطاعات منظمات المجتمع المدني تمتلك هيكلاً تنظيمياً أكثر تعقيداً، مثل وجود هيئات وسيطة بين الهيئة العامة والهيئة الإدارية.

وفيما يتعلق بطبيعة الإدارة في منظمات المجتمع المدني، فقد أظهر المسح التنظيمي الذي أجري في منتصف عام ٢٠١٠، أن الأغلبية الساحقة من العينة المدروسة (وهي مؤلفة من ١٢١ شخصاً من أعضاء الهيئات الإدارية للمنظمات المدنية) وبنسبة ٩٤,٢٪ منها، بأن لدى منظماتها مجالس للإدارة، في حين ذكرت نسبة ضئيلة من المنظمات المبحوثة، لا تتعدى ٤,١٪ عن عدم توافر مجلس إدارة لمنظماتها (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٢٣).

إن أكثر من ٨٥٪ من المنظمات التي شملها البحث، قد اختارت هيئاتها الإدارية الحالية في واحدة من السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠٠٨/٢٠١٠)، في مقابل ٨,٣٪ من المنظمات اختارت هيئاتها الإدارية خلال عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وقد شذت عن ذلك ٣,٣٪ من العينة التي أفادت بأنها اختارت هيئاتها الإدارية منذ فترة زمنية بعيدة تتراوح ما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٢.

وحول آليات اختيار الهيئات الإدارية لمنظمات المجتمع المدني في الأردن، فقد أفاد حوالي ٥٩٪ من العينة أن منظماتها اختارت هيئاتها الإدارية عن طريق الانتخاب، فيما أشار حوالي ٣٠٪ منها أنه تم اختيار هيئاتها الإدارية عن طريق التزكية، و١١٪ تقريباً أفادوا بأن التعيين كان أسلوب اختيار هيئاتها الإدارية (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٢٤).

ولقد لوحظ خلال السنوات العشر الأخيرة، تزايد حلول الاختيار بالتزكية محل الاختيار بالانتخاب في أنواع مختلفة من منظمات المجتمع المدني، ويتم ذلك عندما تقوم الهيئة الإدارية القائمة بإعادة ترشيح نفسها لدورة جديدة، دون أن تتقدم لمنافستها قوائم أخرى أو مرشحون آخرون، فيتم الإعلان عن فوزها بالتزكية. ورغم أن هذا يتم أحياناً إبان انعقاد الجمعية العمومية للمنظمة المدنية، ما يعني نوعاً من الانتخاب لها، إلا أن هذا يتم في أحياناً كثيرة بدون انعقاد الجمعية العمومية أو دون الاعتناء بتوافر النصاب القانوني لانعقادها.

إن تزايد الميل للاعتماد على الفوز بالتزكية من قبل الهيئات الإدارية، يشير بوضوح إلى تراجع الطابع التنافسي عن عملية اختيار الهيئات القيادية، ما يؤدي إلى الركود في المنظمات وإضعاف المشاركة فيها.

إن المسؤول عن تفشي ظاهرة الفوز بالتزكية، هو تخلف الأنظمة الداخلية للمنظمات، وتراجع معايير الحكم الرشيد والقواعد الديمقراطية اللازمة للتنافس الانتخابي والتفويض الدوري للقيادة. فأغلب هذه اللوائح والأنظمة لا تحدد فترات أو دورات معينة لتولي المواقع القيادية في هذه المنظمات، ما يسمح بإعادة اختيار القادة ذاتهم عن طريق نظام التزكية.

الإطار رقم (٣)

فوز رؤساء خمس عشرة نقابة عمالية من أصل سبع عشرة نقابة، بالتزكية لغياب المنافسين!

من المقرر أن تجرى انتخابات الهيئة الإدارية في خمس نقابات فقط، أما الاثنتا عشرة نقابة، فستفوز هيئاتها الإدارية بالتزكية، والتغير في تركيبة هيئات التزكية محدود جداً جداً، لا يتعدى تبديل عضو أو اثنين في بعض الإدارات.

رؤساء التزكية وإدارات التزكية هم أنفسهم منذ سنوات طويلة ونجاحاتهم تتم دوماً بالتزكية، حتى أن بعضهم ينجح بالتزكية منذ عشرين عاماً، والحال نفسه ينطبق على رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال.

بالقطع، هذا أمر غير طبيعي، يشي بوجود خلل كبير، ولا أظن أن عزوف العمال والنقابيين عن الترشح للانتخابات النقابية ترف أو جهل.

المشكلة تتلخص بغياب أبسط قواعد الديمقراطية النقابية عن الجسم النقابي العمالي، والنظام الداخلي الموحد للنقابات العمالية، نظام يفتقر إلى الحد الأدنى من المعايير المنطقية، ناهيك عن المعايير الديمقراطية، فهو مفصل وتجري مراجعته دورياً، كي يظل على مقاس مجموعة من النقابيين المحترفين، الذين لا تنطبق على أغلبهم شروط الانتساب للنقابات، فهم إما من المتقاعدين أو الذين لا نقابة لهم، أو ممن تم تنصيبهم بالواسطة والمحسوبية. النقابيون الحقيقيون لا يتجاوز عددهم ١٠٪.

القيادات العمالية إياها، تهيمن على النقابات العمالية بقوة النظام الداخلي، الذي يقيد الترشيح لمنصب رئيس النقابة او لعضوية الهيئة الإدارية، ويحصرها بأعداد قليلة جداً ممن تنطبق عليهم شروط الترشيح التعجيزية، كأن يكون الراغب في الترشيح للرئاسة، قد مضت عليه دورتان نقابيتان كعضو هيئة إدارية في نقابته.

من مقالة النائب بسام حدادين في صحيفة «الغد» بتاريخ ٢٠١٠/٩/٥.

هذا، وتشكل النقابات العمالية، الفئة الأكثر لجوءاً لأسلوب التزكية في اختيار الهيئات الإدارية، فمن أصل ١٧ نقابة عمالية، تختار ١٥ نقابة هيئاتها القيادية بالتزكية. بينما تقتصر النقابات التي تنظم انتخابات دورية تنافسية على نقابتين فقط[٤٢]، كما بينت ذلك نتائج الدورة الأخيرة للانتخابات النقابية للسنوات ٢٠١٠/٢٠١٢.

ويظهر المسح التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني، من ناحية أخرى، أن ٣٦,٤٪ من المنظمات، اختارت رئيسها الحالي منذ مدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات، وهي المدد المتعارف عليها ضمن التقاليد والأعراف التنظيمية لمعظم المنظمات المدنية الأردنية. وبإضافة المنظمات التي لم يمر على مدة الرئيس الحالي لديها أكثر من سنة، ويشكل هؤلاء ١٩٪ من إجمالي العينة، فإن هذا يعني أن قرابة ٥٥,٤٪ من المنظمات لا تعاني من مشكلة هيمنة الرؤساء لمدد طويلة على قيادة هذه المنظمات.

لكن أقل من ٤٥٪ من المستطلعين، أفادوا بأن الرؤساء الحاليين في منظماتهم يمارسون مهامهم دونما انقطاع لمدد تتراوح ما بين خمس سنوات وأكثر من عشر سنوات، ومن هؤلاء ٢٧٪ قالوا إن رؤساء منظماتهم يمارسون مهامهم على رأس هذه المنظمات منذ مدد تتراوح ما بين ثماني سنوات وأكثر من عشر سنوات (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٢٥).

ومرة أخرى، هناك العديد من الشواهد على أن بعض رؤساء المنظمات يبقون في مناصبهم لعشرات السنوات، وقد تصل أحياناً إلى عشرين عاماً أو أكثر. وهذا هو حال معظم قادة النقابات العمالية، والعديد

٤٢- انظر نتائج الانتخابات النقابية العمالية (٢٠١٠-٢٠١٢)، مرصد الحركة العمالية: http://www.labor-watch.net .

من الجمعيات الاجتماعية والأحزاب السياسية والنوادي الرياضية.

لكن يبرز هنا سؤال هام : من هو صاحب القرارات المهمة في المنظمات المدنية الأردنية؟ إن أكثر من نصف العينة المستطلعة (٥٣,٧٪) في المسح التنظيمي، قالوا إن هذه القرارات تتخذ من قبل المجلس المنتخب أو الهيئة الإدارية المنتخبة. لكن البقية، أفادوا بأن صناعة القرارات المهمة إما أنها تتم من خلال فريق عمل تشكله الهيئة الإدارية (١٩,٨٪)، أو مجلس معين (٨,٣٪)، أو قائد معين (٦,٦٪)، أو من قبل الأعضاء عموماً (٦,٦٪)، وأخيراً من قبل قائد منتخب (٣,٣٪) (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٢٦).

وتشير التجارب المختلفة للمنظمات المدنية إلى ميل الهيئات الإدارية إلى تفويض رئيس المنظمة أو أمين السر أو عدد قليل من أعضائها بمهمة إدارة العمل اليومي وبالتالي اتخاذ القرارات المهمة. وغالباً ما يتم ذلك تحت تأثير طول مدة الرئيس في منصبه وخبرته الطويلة، أو بحكم الصلاحيات الواقعية التي يتمتع بها الرئيس بموجب النظام الأساسي للمنظمة.

٢,٢,٣. البنية التحتية الداعمة

حصل هذا البعد التنظيمي الفرعي والذي يقيس نسبة المنظمات الأعضاء في مظلات وطنية أو شبكات دعم متبادل، على تقييم عالٍ يصل إلى ٨٠,٢٪. ويشار في هذا الصدد إلى أن معظم الفئات أو القطاعات الرئيسية من المجتمع المدني في الأردن تنضوي تحت مظلات عامة وطنية، مثل الاتحادات العامة (الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، الاتحاد النسائي الأردني العام، الاتحاد العام لنقابات العمال...إلخ)، والمجالس (مجلس نقباء النقابات المهنية، المجلس التنسيقي للجمعيات البيئية). وفيما يخص منظمات الأعمال، تعد غرفة تجارة الأردن المظلة الوطنية لغرف التجارة المتعددة في المدن الأردنية، وكذلك هي حال غرفة صناعة الأردن. (انظر الجدول رقم «١:٢,٣» الخاص بالمظلات الوطنية الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني القائمة على العضوية).

الجدول رقم (١:٢,٣)

المظلات الوطنية الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني القائمة على العضوية

فئات المظلات	خصائصها العامة
١. مجلس النقابات المهنية	يضم في عضويته ١٤ نقابة وجمعية مهنية، بعضوية تصل إلى ١٧٧,٢٥٦ عضواً.
٢. الاتحاد العام لنقابات العمال	يضم في عضويته ١٧ نقابة عمالية، بعضوية تصل إلى ٥٠ ألف عضو.
٣. الاتحاد العام للجمعيات الخيرية	يضم في عضويته ١٢ اتحاداً على مستوى المحافظات، وينخرط في عضوية الاتحاد ١٠٨٧ جمعية خيرية.
٤. المؤسسة التعاونية	تضم ١٢٥٦ جمعية تعاونية موزعة على ١٢ محافظة. وينتسب إليها ١٢٣٦٤٠ شخصاً.
٥. غرفة تجارة الأردن	تضم ١٧ غرفة تجارية وتتوزع على المدن الرئيسية في الأردن، بعضوية تصل إلى ٧٨٥٥٥ عضواً.
٦. غرفة صناعة الأردن	تضم أربع غرف صناعية، وتتوزع على أكبر المدن الأردنية.
٧. اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	تضم ممثلين عن ٢٦ هيئة نسائية غير حكومية و ١٠ مؤسسات حكومية ومستقلة ذات علاقة.

المصدر: إعداد وحدة دراسات المجتمع المدني في مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠١٠.

أما الشبكات والتحالفات والائتلافات، فتعد شكلاً جديداً من المظلات التي لم تعرفها منظمات المجتمع المدني إلا في السنوات الأخيرة، حيث توجد عدة شبكات دائمة أو شبه دائمة للمنظمات العاملة في مجالات البيئة، حقوق الإنسان، التنمية الديمقراطية، والمرأة. هذا بالإضافة إلى الشبكات التي تتشكل لغرض محدد أو لفترة محددة (انظر الجدول رقم ٢:٢،٣).

الجدول رقم (٢:٢،٣)

الشبكات والتحالفات والائتلافات بين منظمات المجتمع المدني في الأردن

التحالف/ الائتلاف	المؤسسون وتاريخ التأسيس
١. الشبكة المدنية العربية للإصلاح والديمقراطية	تأسست عام ٢٠٠٦ بمبادرة من مركز الأردن الجديد وضمت ٢٠ منظمة محلية وعربية.
٢. التحالف المدني من أجل ديمقراطية الانتخابات	تأسس عام ٢٠٠٧ لمراقبة الانتخابات النيابية وضم ٣٥ منظمة.
٣. شبكة «مساواة» الإلكترونية	تأسست عام ٢٠٠٥ بمبادرة من جمعية النساء العربيات وضمت ٧٣ جمعية من مختلف المحافظات.
٤. شبكة مناهضة العنف ضد المرأة «شمعة»	تأسست في آذار/ مارس ٢٠٠٨، وهي تضم مؤسسات حكومية ومنظمات نسائية ومدنية وإعلامية وأفراد.
٥. اللجنة التنسيقية للمنظمات النسائية غير الحكومية	وتضم ٢٦ منظمة نسائية وعشر منظمات ذات صلة بقضايا المرأة.
٦. الائتلاف الأردني لحرية المعلومات والشفافية	أطلق بمبادرة من مركز الأردن الجديد للدراسات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ويضم ١٧ منظمة غير حكومية و ١٤ شخصية إعلامية ونيابية وأكاديمية.
٧. هيئة تنسيق العمل البيئي	تشكلت بمبادرة من جمعية البيئة الأردنية، وتضم عشر منظمات غير حكومية تعمل في مجال حماية البيئة.
٨. الائتلاف الأردني من أجل «سيداو»	تشكل عام ٢٠٠٦ ويضم ثلاث منظمات نسائية.
٩. شبكة المعرفة لعضوات المجالس البلدية- «نشميات»	تشكلت بمبادرة من اللجنة الوطنية لشؤون المرأة عام ٢٠٠٧ وتضم عضوات المجالس البلدية.
١٠. التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني	تأسس عام ٢٠٠٧ بمبادرة من المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وضم سبع منظمات لمراقبة الانتخابات البرلمانية.
١١. ائتلاف منظمات المجتمع المدني في المجال الصحي	تأسس في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠. ويضم نقابات طبية وجمعيات للرعاية الصحية.
١٢. التحالف الأردني لمناهضة عقوبة الإعدام	يضم ٤٨ منظمة وشخصية.
١٣. التحالف المدني لرصد الانتخابات	تأسس في حزيران/ يونيو ٢٠١٠ بمبادرة من مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني وعضوية ٢٥ منظمة لمراقبة انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية.
١٤. التحالف الأردني لدعم المحكمة الجنائية الدولية	تأسس في عام ١٩٩٨، بمبادرة من عدد من القضاة والأكاديميين والمحامين وممثلي الهيئات النسوية وجمعيات حقوق الإنسان والهيئات الإنسانية.
١٥. الفريق الوطني لمناهضة التعذيب	تأسس عام ٢٠٠٩ بمبادرة من مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، ويضم ٣٠ محامياً وقاضياً وطبيباً شرعياً.
١٦. شبكة «محامون من أجل العدالة وحقوق الإنسان»	أطلقت بمبادرة من مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان (تموز/ يوليو ٢٠١٠) وتضم ٤٠ محامياً أردنياً.
١٧. فريق العمل الأهلي لمجابهة الفقر	قام عام ٢٠٠٠ بمبادرة من من جمعية الأسر التنموية الخيرية، ويضم ٨٥ عضواً.
١٨. التحالف الأردني من أجل تعديل قانون الأحوال الشخصية	قام في تموز/ يوليو ٢٠١٠ بمبادرة من اتحاد المرأة الأردنية، ويضم ناشطات وخبراء.
١٩. التحالف الأردني لدعم الموقوفات إدارياً	تشكل بمبادرة من مجموعة القانون من أجل حقوق الانسان «ميزان» في عام ٢٠٠٦.
٢٠. اللجنة العليا لأحزاب المعارضة	تضم سبعة أحزاب معارضة.
٢١. المجلس الوطني للتنسيق الحزبي	يضم ثلاثة من أحزاب الوسط.
٢٢. لجنة حماية الوطن ومقاومة التطبيع	تضم نقابات وأحزاب سياسية وشخصيات، وتعمل على مقاومة التطبيع مع إسرائيل بعد توقيع معاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل.
٢٣. لجنة فلسطين النقابية	تركز اهتمامها على دعم الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتضم ممثلين عن مختلف النقابات المهنية.
٢٤. لجنة الحريات النقابية	تهتم بمراقبة الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتضم ممثلين من معظم النقابات المهنية.
٢٥. لجنة شريان الحياة الأردنية	حملة نقابية أردنية لكسر حصار غزة.
٢٦. الحملة الوطنية للدفاع عن الخبز والديمقراطية «خبز وديمقراطية»	تأسست الحملة عام ٢٠٠٩ بمبادرة من حزب الوحدة الشعبية.
٢٧. الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة «ذبحتونا»	تأسست الحملة سنة ٢٠٠٦، وتضم ٢٢ منظمة مجتمع مدني وحزب سياسي وشخصية.
٢٨. حملة «مقاطعون من أجل التغيير»	تأسست الحملة بمبادرة من حزبي جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية، وتهدف إلى مقاطعة الانتخابات النيابية لسنة ٢٠١٠.

المصدر: إعداد وحدة دراسات المجتمع المدني في مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠١٠.

وبالعودة إلى المسح التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني، فقد أشار أكثر من ٨٠٪ من العينة القيادية إلى أن منظماتهم منضمة إلى مظلات أو شبكات أو اتحادات عامة، مقابل أقل من ٢٠٪ من هذه المنظمات قالت إن ليس لديها عضوية في مظلات أو شبكات أو أي أشكال تنسيقية أخرى. وعندما طُلب من المستطلعين تسمية هذه المظلات والشبكات، فقد تبين أن ٣٣,٦٪ من العينة القيادية منضمة إلى الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الذي يضم ١٢١٠ جمعيات في أنحاء البلاد. وهذه النسبة تعادل نسبة الجمعيات الخيرية إلى مجموع منظمات المدني، وهي ٣٠٪ تقريباً. ويلي ذلك العضوية في الاتحاد الرياضي التي ينتمي إليها ١٦,٤٪ من أفراد العينة المستطلعة، ثم الغرف التجارية بنسبة ٥,٩٪، والاتحاد النسائي الأردني العام بنسبة ٣,٩٪، وأخيراً الاتحاد العام لنقابات العمال، والمجلس الأعلى للشباب بنسبة ٣,٣٪ لكل منهما (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٢٨).

٣,٢,٣ - التواصل القطاعي:

حصل هذا البعد الفرعي على درجة متوسطة قدرها ٥٢,٤٪، ويفسر ذلك أنه بالرغم من وجود مستوى عالٍ من الانخراط في مظلات وطنية أو شبكات أو ائتلافات من جانب منظمات المجتمع المدني، إلا أن مستوى التنسيق وتبادل المعلومات وأشكال الدعم فيما بينها ضعيف أو متوسط. فقد أظهر المسح التنظيمي المشار إليه آنفاً أن مستوى التنسيق بين المنظمات على المستوى القطاعي أو الوظيفي، جاء أدنى من مستوى الانتظام في مظلات أو شبكات، إذ إن ٦٦٪ من المستطلعين أفادوا بأن منظماتهم عقدت اجتماعات عمل مع نظيراتها بشأن قضايا ذات اهتمام مشترك، في حين أفادت نسبة تتجاوز الثلث (٣٣,٩٪) بأن منظماتهم لم تعقد اجتماعات كهذه.

وبسؤال المستطلعين الذين أجابوا بنعم عن السؤال السابق (أي الذين يعادلون ٦٦٪ من إجمالي المستطلعين)، بأن يحددوا عدد المنظمات التي عقدوا معها اجتماعات تنسيقية، فقد اعتذر نحو ٤٠٪ منهم عن تقديم إجابة محددة، ما يفيد بضعف أو حتى انعدام الاستفادة من هذه المظلات أو الشبكات. أما ثلثا العينة (٦٦٪)، فقد قالت أغلبيتها (٥٦,٣٪) إن اجتماعات التنسيق شملت ما دون خمس منظمات، في حين قال ١٨,٨٪ منهم إن المنظمات شاركت في اجتماعات يتراوح عددها ما بين ٦ و١٠ منظمات. وأفاد ٢٥٪ من المستجيبين أن اللقاءات ضمت عشر منظمات فأكثر.

وبسؤال المستطلعين الذين أجابوا بوجود اجتماعات عمل بينهم وبين المنظمات المشابهة، حول عدد اللقاءات التي عقدتها منظماتهم مع منظمات أخرى خلال العام الأخير، أفاد ٣٧,٥٪ أنها عقدت ما بين اجتماع واحد وأربعة اجتماعات، وقال ٣١,٣٪ من العينة المستجيبة إنها عقدت ما بين ٥ و٩ اجتماعات مع منظمات مشابهة، في حين أوضح ٣١,٣٪ من أفراد البحث أن منظماتهم عقدت ما يزيد على ١٠ اجتماعات مع منظمات مشابهة خلال العام الأخير، أي أن ٦٢,٦٪ من المنظمات المستجيبة، عقدت ما يتراوح بين ٥ وأكثر من ١٠ اجتماعات. لكن هؤلاء لا يمثلون سوى ٤١,٣٪ من إجمالي العينة بعد احتساب المستنكفين عن الإجابة (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٣١).

وحول مستوى آخر من التعاون بين المنظمات، وهو تبادل المعلومات فيما بينها. فقد أفادت نصف العينة (٥٠,٤٪) بوجود تبادل المعلومات مع المنظمات المشابهة، لكن ٤٥,٥٪ منها، أفادت بعدم وجود مثل هذا التبادل للمعلومات. ولم تقدم ٤,١٪ من إجمالي العينة أجوبة محددة عن السؤال.

وبسؤال العينة عن عدد المنظمات المشمولة بتبادل المعلومات، بيّن ١٨,٢٪ أنها تتراوح بين منظمة واحدة وأربع منظمات، وبيّن نحو ١١٪ من العينة أنها تشمل ما بين ٥ و٩ منظمات. وقال نحو ١٦٪ من العينة إن تبادل المعلومات يتم مع ١٠ منظمات فأكثر. وبهذا فإن أكثر من ٥٥٪ من العينة لم يجيبوا عن السؤال.

الإطار رقم (٤)

الشركات غير الربحية

هي نوع حديث نسبياً من مؤسسات المجتمع المدني، سمح قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ بتسجيلها. ويُفتح لها سجل خاص يسمى «سجل الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح». وحين صدر النظام الخاص بالشركات غير الربحية، النظام رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠٧، اشترط أن تكون غايات الشركة تقديم الخدمات الاجتماعية أو الإنسانية أو الصحية أو البيئية أو التعليمية أو الثقافية أو الرياضية أو أي خدمات مماثلة لا تحمل طابعاً ربحياً ويوافق عليها مراقب الشركات.

وقد سجلت أقدم الشركات غير الربحية في آذار ١٩٩٨، وبلغ عددها في تشرين الأول ٢٠١٠، ما مجموعه ٢٤٤ شركة، تعمل في عدد واسع من المجالات بما في ذلك إقامة جامعات ومستشفيات، وليس فقط المجالات التي اعتاد المجتمع المدني على العمل فيها.

وحينما صدر قانون الجمعيات الجديد رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨، مدّ ولايته لتشمل الشركات غير الربحية. وفي أول تعديل على قانون الجمعيات بعد مرور سنة فقط على صدوره، اعتبر الشركات غير الربحية المسجلة بمقتضى أحكام قانون الشركات قبل تاريخ نفاذ أحكام قانون الجمعيات بمثابة جمعيات خاصة قائمة ومسجلة.

غير أن قانوناً مؤقتاً معدلاً لقانون الشركات، القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٠، أعاد خلط الأوراق، حيث قرر جواز تسجيل الشركات غير الربحية العاملة في المجالات التعليمية والصحية والتدريب في خدمة تنمية المجتمع، ضمن مرجعية وزارة الصناعة والتجارة كما كان الوضع سابقاً على الرغم مما ورد في قانون الجمعيات.

مقتطف من دراسة: «تمويل منظمات المجتمع المدني في الأردن»، إعداد لميس ناصر وحسين أبورمان.

أما بخصوص طبيعة المعلومات المتبادلة بين المنظمات، فقد توزعت بين تسعة مجالات، تأتي في صدارتها خدمة الأسرة بنسبة ١٠,٧٪، ثم الرياضة بنسبة ٥,٨٪، والأعمال بنسبة ٤,١٪، فالمعلومات الثقافية والتقارير الإدارية المتبادلة بنسبة ٢,٢٪ لكل منهما، يليها التقارير المالية والمحاسبة والأخبار الاجتماعية بنسبة ١,٧ لكل منها. والملفت للنظر أن تبادل المطبوعات احتل المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٨٪. لكن الأهم من هذا كله، هو ارتفاع نسبة المستنكفين عن الإجابة، حيث بلغت ٦٨,٦٪ من العينة (المسح التنظيمي، ٢٠١٠، ٢٣-٣٣).

ويُستنتج من البيانات السالفة، أن هناك مستوى مرتفعاً من الانخراط في شبكات وتحالفات ومظلات من قبل منظمات المجتمع المدني، لكنها تظهر في الوقت نفسه أن مستويات الدعم المتبادل بين هذه المنظمات ضعيف أو محدود للغاية، وهذا ما تؤكده مؤشرات مثل عدد الاجتماعات التي تجمع المنظمات المناظرة، وكذلك عدد المنظمات التي تضمها هذه الاجتماعات، إضافة إلى محدودية تبادل المعلومات المتبادلة بينها، وبالتالي فإن هناك هدراً عالياً للموارد الضمنية التي يفترض أن توفرها الشبكات والتحالفات للمنظمات الأعضاء فيها[٤٣].

لكن، رغم أن الفقرات السابقة أظهرت مستوى منخفضاً من التواصل القطاعي بين منظمات المجتمع المدني، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية ازدياد الجهود الرامية للتواصل والتعاون بين مختلف العاملين في المجتمع المدني، لا سيما على صعيد القطاع الواحد.

هناك في الواقع عدة أمثلة من شبكات وتحالفات تم بناؤها خلال السنوات الماضية لعل أبرزها التحالفات المدنية التي تشكلت لمراقبة الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٧ وعام ٢٠١٠. ففي عام ٢٠٠٧، قامت

٤٣- لا توجد دراسات أو مواد تدريبية كافية حول الموارد الضمنية لمنظمات المجتمع المدني في حالة بناء الشبكات والمظلات والائتلافات والتحالفات، وهو ما يتطلب بذل جهود خاصة لبناء القدرات والمهارات في مجال تثمير التنسيق وتحقيق الدعم المتبادل وحشد الموارد من خلال الأعمال المشتركة.

تحالفات ضمت بالأساس منظمات حقوق الإنسان ومنظمات تعمل في مجالات التنمية السياسية مع منظمات أخرى مثل الاتحادات النسائية وروابط شبابية ومنتديات ثقافية وجمعيات اجتماعية. وفي عام ٢٠١٠، تشكل أيضاً تحالفان للغرض ذاته، أي مراقبة الانتخابات البرلمانية.

وفي عام ٢٠٠٨، تشكل ائتلاف جديد بين منظمات تعمل في مجال الإعلام وحقوق الإنسان، وأعضاء في البرلمان ونشطاء آخرين للدفاع عن حق الوصول إلى المعلومات. وقد نجح هذا الائتلاف في إصدار نشرة دورية وإعداد دراسات ومسوح وأوراق في السياسات، وعقد سلسلة من الأنشطة مثل حلقات النقاش والدورات التدريبية.

ولعل أكثر التجارب نجاحاً هو التحالف الذي تشكل من أجل مناقشة التعديلات اللازم إدخالها على قانون الجمعيات، والذي أدار سلسلة من الحوارات مع وزارة التنمية الاجتماعية إلى أن تم فعلاً إدخال تعديلات رئيسية على قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨، بلغت ٢٢ تعديلاً.

إن المشكلة العامة في هذه الأنماط من التنسيق، أنها غالباً ما تبدأ قوية، لكنها لا تستمر طويلاً، إذ تنفض أو تضعف بعد انجاز المهمة التي قامت من أجلها، رغم وجود أسباب قوية لمواصلة عملها. وتعد قلة الموارد المتاحة لإدامة هذه التحالفات، هو السببً الرئيسي لعدم استمرارية التحالفات والائتلافات المذكورة. وهناك سبب آخر هو مدى تعاون الحكومة أو الجهات الرسمية مع مبادرات المجتمع المدني هذه، فكلما وجدت الأخيرة تجاوباً أو قبولاً للحوار من جانب الحكومة، تعززت دوافع الاستمرار في هذه الائتلافات والشبكات، إذ يرى المشاركون أن هناك ثماراً منظورة لجهودهم هذه، تحفزهم على الاستمرار بها(٤٤).

وإلى جانب مستوى الاستجابة من جانب الحكومة تجاه منظمات المجتمع المدني، فإن هناك دوراً أساسياً للممولين في تعزيز التعاون والتواصل بين منظمات المجتمع المدني. هنا نجد أن هذه المسؤولية تتعدى مسألة اشتراط الممولين قبول عروض المشاريع بتأليف التحالفات أو الشركات إلى مسألة اعتبار قوة واستمرارية التحالفات والشراكات جزءاً من المخرجات المنتظرة للمشاريع المنفذة وأن تدخل في تقييم المشاريع.

من ناحية أخرى، فإن هناك إشكالية متكررة في محاولات كهذه، ألا وهي عدم توافر الخبرة اللازمة لتوزيع مناسب للأدوار بين منظمات المجتمع المدني، وكيفية خلق روح تشاركية بين العاملين المختلفين، عن طريق تلبية مصالحهم المتنوعة وإشعارهم بالملكية المشتركة للشبكة أو الائتلاف، بما يوفر حوافز لهم للاستمرار في هذه الأشكال من التواصل والتعاون القطاعي والعابر للقطاعات. (انظر الجدول رقم «٣,٢:٢» الخاص بالشبكات والتحالفات والائتلافات بين منظمات المجتمع المدني).

١,٣,٢,٣ التنظيم الذاتي للمجتمع المدني:

باستثناء التشريعات الناظمة لعمل منظمات المجتمع المدني الأردني، والتي هي جزء من البيئة العامة المحيطة بها، فإن المجتمع المدني الأردني لم يشهد جهوداً مثمرة لوضع آليات للتنظيم الذاتي فيما بينها، حيث وقعت بعض المحاولات المحدودة لوضع ميثاق شرف جماعي للممارسات الأفضل في مجال الحاكمية والشفافية، لكن هذه المبادرات لم تأخذ طريقها للمأسسة، رغم حاجة هذه المنظمات الماسة لتعزيز الثقة فيما بينها وكذلك فيما بينها وبين شركائها الاجتماعيين.

٤٤- أثمر عمل تحالف منظمات المجتمع المدني الذي تشكل لتعديل قانون الجمعيات، عندما توافرت إرادة حكومية ملموسة للتعاون مع هذه المنظمات على تعديل هذا القانون، حيث تم اعتماد ٢٢ تعديلاً على مواده. وتعدّ تجربة هذا التحالف نموذجاً للممارسات الفضلى على هذا الصعيد.

فمن المعروف أن منظمات المجتمع المدني الأردنية واجهت في السنوات القليلة الماضية عدداً من التحديات التي استلزمت تعزيز الثقة بجدارتها كشريك اجتماعي للدولة والقطاع الخاص والأطراف الآخرين، خاصة مع تزايد فرص بناء شراكات مع هؤلاء في سياق عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي المتكررة خلال السنوات العشر الأخيرة. كما واجهت تحدياً آخر هو التغلب على موجات التشكيك بنزاهتها وشفافيتها المالية، جراء الهجمات المتكررة في الصحافة وفي أوساط سياسية واجتماعية بسبب اعتماد أجزاء منها على الدعم المالي الخارجي.

في هذا السياق، يمكن الإشارة إلى أن أول محاولة لبلورة ميثاق شرف جماعي، جاءت في سياق مشروع «الأيام الدراسية لقادة وكوادر منظمات المجتمع المدني» الذي نفذ ما بين عامي ٢٠٠٦و٢٠٠٧ (٤٥).

لقد تم تبني قواعد عامة للحوكمة والشفافية والمساءلة من قبل أكثر من خمسين منظمة. ولقد تم تشكيل لجنة لمتابعة العمل وتطوير مسودة الميثاق المذكور وبلورة آليات تنفيذه، لكن حتى عندما أعيد بحث هذا الميثاق في أيار/مايو٢٠٠٩، لم يتم التقدم بخطوات ملموسة لتطبيقه. ويعود الأمر إلى ضعف الخبرة العملية لترجمة الميثاق إلى برنامج زمني وخطة تنفيذية لمتابعة تحويلة من كونه مجرد وثيقة مبادئ عامة إلى سياسات معتمدة من قبل منظمات المجتمع المدني، وهو ما يضع هذه المهمة ضمن الأجندة المستقبلية، ولا سيما من الفرق التنفيذية المنبثقة عن دليل مؤشرات المجتمع المدني الأردني.

وبالمثل، وقعت محاولات أخرى لبناء أطر تنسيقية دائمة بين منظمات المجتمع المدني. لكن هذه المحاولات لم تتابع ولم تتحول إلى برامج تنفيذية بعد (٤٦).

٢,٣,٢,٣ قدرات منظمات المجتمع المدني الإعلامية:

من ناحية أخرى، فقد ألقى المسح التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني (٢٠١٠) الضوء على جانب هام، هو قدرات هذه المنظمات الإعلامية. حيث وجه المسح عدداً من الأسئلة إلى العينة القيادية لمنظمات المجتمع المدني تتعلق بوجود نشرة أو مطبوعة دورية لها، وبنوع المطبوعات التي تصدرها، ومدى انتظام صدورها، وهل تتوافر لديها مطبوعات أخرى (مثل الكتب، الأدلة التدريبية، الكتيبات والمطويات.. إلخ).

وقد أفاد أقل بقليل من نصف العينة، أو ٤٦,٣٪ منها بأن منظماتهم تصدر عنها مطبوعات ورقية أو إلكترونية، في حين أفاد ٥٢,١٪ منهم بأن منظماتهم لا تصدر أي نشرات، سواء أكانت ورقية أو إلكترونية.

وحول مدى انتظام هذه النشرات، فقد أجاب أقل من نصف العينة القيادية (٥٦ مستجيباً) عن السؤال، حيث أفادت النسبة الأكبر منهم، أو (٤٦,٤)، بأنها تصدر نشرة ورقية منتظمة، فيما قال ٣٢,١٪ منهم، إن منظماتهم تصدر نشرات ورقية غير منتظمة، قال ١٧,٩٪ من العينة إن منظماتهم تصدر نشرات إلكترونية منتظمة، وأفادت ما نسبته ٣,٦٪ منها، أنها تصدر نشرات إلكترونية غير منتظمة.

وحول المطبوعات غير الدورية فقد أفاد، نحو ٤٨٪ من العينة أن منظماتهم تصدر مطبوعات غير دورية مثل الكتب والأدلة، والمطويات، في مقابل ٤٢٪ من العينة أفادت بأن ليس لديها مطبوعات من هذا النوع، وقد أحجم ١٠٪ من العينة عن تقديم إجابة محدّدة.

٤٥- تضمن المشروع المذكور (١٨ ورشة، أو أياماً دراسية، تم خلالها تبادل الخبرات والممارسات الأفضل بين قادة ونشطاء منظمات المجتمع المدني الأردنية. وقد غطيت أعمال هذه الأيام الدراسية في ستة تقارير منشورة، كما وقد نوقشت مسودة ميثاق شرف أو مدونة سلوك خاصة بالحكم الصالح في منظمات المجتمع المدني الأردنية في اليوم الدراسي التاسع (١١ حزيران / يونيو ٢٠٠٧) كما أعيدت مناقشة المدونة في ورشة أخرى عقدها «الأردن الجديد» في أيار / مايو ٢٠٠٩.

٤٦- من المقرر أن يوضع جدول زمني وخطة تنفيذية لميثاق الممارسات الافضل في مجال حاكمية المجتمع المدني، ضمن ورقة السياسات المشتقة عن هذا المشروع.

٤,٢,٣. الموارد البشرية

حصل مؤشر استدامة الموارد البشرية في الأردن على درجة تقدير متدنية لا تتجاوز ١,٩٪، وهي التي تقيس نسبة المنظمات التي تمتلك قاعدة موارد بشرية مستمرة، كأن يكون المتطوعون فيها يمثلون أقل من ٢٥٪ من متوسط عدد العاملين.

لقد سبق أن ألمحنا إلى أن الموارد البشرية المتاحة لمنظمات المجتمع المدني تتألف بالدرجة الأولى، من الهيئات الإدارية والعاملين بأجر في هذه المنظمات، بالإضافة إلى الأعضاء والمتطوعين الذين تنجح المنظمات في استقطابهم من أجل تحقيق أهدافها.

إن المسح التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني، قد أظهر أن الغالبية الساحقة من منظمات المجتمع المدني، تقوم على العضوية. فقد أفاد ٩٥٪ من عينة الدراسة أن منظماتهم تقوم على العضوية، مقابل ٥٪ أفادت بعدم اعتمادها على العضوية، وهذا يعني أن لدى منظمات المجتمع المدني مخزوناً واسعاً من الموارد البشرية. وقد سبق أن أشرنا إلى أن حجم العضوية في القطاعات الرئيسية للمجتمع المدني قد يتجاوز ١,٥ مليون شخص، لكن مستوى التعبئة الفعلية لهذه الموارد البشرية ضعيف للغاية ولا يتناسب مع الإمكانات المتاحة لهذه الموارد. (انظر الإطار الخاص بعضوية القطاعات الرئيسية للمجتمع المدني، الجدول رقم «٢,٣:١»).

من ناحية أخرى، أظهر المسح التنظيمي أن حجم التطوع في منظمات المجتمع المدني مرتفع نسبياً، حيث أفاد ٩,١٪ من العينة فقط، أنه ليس لدى منظماتهم متطوعون، بينما قال ٧٠٪ من المنظمات إن لدى كل منها ما يزيد على ٢٢٠ متطوعاً، بل إن ٢٤٪ من المنظمات أفادت بأن لدى كل منها ما يزيد على ٢٠ متطوعاً فأكثر لكل منها (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٢٠).

إن اعتقاد فريق البحث الوطني أن المستطلعين يخلطون ما بين عضوية المنظمات وبين التطوع، أي أنهم يدرجون الأعضاء المنتسبين لهذه المنظمات في عداد المتطوعين، ما يفسر ارتفاع نسب التطوع لديها.

وبالعودة إلى دراسة «مكانة العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني الأردنية»، فإننا نلاحظ أن ٨٤٪ من المنظمات المدنية المبحوثة، قد استقبلت متطوعين خلال العام الأخير السابق للدراسة، لكن الدراسة أظهرت أن ٦٢٪ من المنظمات المبحوثة، ليس لديها برامج متخصصة لتشجيع التطوع فيها، ولكن ٥٦٪ منها يتوافر لها أنشطة تطوعية دورية أو غير دورية (الطويسي، ٢٠١٠).

على أن الأهم من ذلك أن الدراسة استنتجت أن الجدوى المعنوية في التطوع أكبر من جدواها الاقتصادية، حيث يعتقد ٦٠٪ من المنظمات المدروسة أن التطوع زاد من ثقة المجتمع بها، بينما أفاد ٦٠٪ منها بأن التطوع عزز ثقافة الانتماء والولاء للمنظمة، كما أن ٥٦٪ منها أفادت بأن العمل التطوعي ساهم في تحسين سمعة المنظمة.

لكن الجدوى الاقتصادية للتطوع ليست كبيرة وفقاً لوجهة نظر المنظمات المدروسة، حيث قال ١٨٪ منها فقط إن التطوع أدى إلى زيادة كبيرة في إنتاجيتها، ووصف ٤٦٪ منها أن عائد التطوع متوسط، وذهب ٢٠٪ من المنظمات إلى عدم وجود عائد اقتصادي للعمل التطوعي.

أما نقاط ضعف الأشخاص المتطوعين من وجهة نظر المنظمات، فإنها تتمثل في ضعف المهارات الشخصية والخبرات العملية، كما يرى ٥٦٪ من المنظمات المستطلعة، إضافة إلى ضعف مهارات الاتصال، بنسبة ٣٢٪ من المستطلعين. ومع ذلك فقد أفاد ٧٠٪ من منظمات المجتمع المدني بأنها تحتاج إلى متطوعين، فيما أفاد ٢٦٪ منها أنها لا تحتاج إلى متطوعين.

وعلى صعيد المستخدمين بأجر في منظمات المجتمع، فقد أظهر المسح التنظيمي لهذه المنظمات أن ١٨,٢٪ من العينة ليس لديها مستخدمون قط، فيما قالت النسبة الأكبر من العينة، وهي ٣٠٪، أن عدد المستخدمين لدى منظماتهم يتراوح بين ١- ٢ مستخدم. وهناك أكثر من ربع العينة (٢٥,٦٪) أفادوا أن منظماتهم تستخدم بين ٣ و١٠ عمال بأجر. وقال أيضاً ١٨,٢٪ من العينة إن منظماتهم تستخدم ما بين ١١ و٥٠ موظفاً بأجر. هذا، ولم يزد عدد المنظمات التي أفادت بأن لديها أكثر من ٥٠ مستخدماً مقابل أجر على ٨,٣٪ (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٢١).

من ناحية أخرى، أظهر توزيع الأعضاء والعاملين في منظمات المجتمع المدني حسب النوع الاجتماعي أن التواجد الأكثر للإناث هو في المنظمات التي تضم أقل من ثلاثين عضواً وعاملاً، إذ تضم المنظمات التي يقل عدد أعضائها والعاملين فيها عن عشرة ٢٣,١٪ من الإناث، مقابل ١٩,٨٪ من الذكور. أما المنظمات التي تحتوي على ١٠-٢٩ عضواً، فتضم ١٦,٥٪ من الإناث مقابل ١٤٪ من الذكور. وتصبح عضوية كلّ من الذكور والإناث متقاربة في المنظمات التي تضم ٣٠-٤٩ عضواً وهي ١٠,٧٪ للإناث مقابل ١١,٦٪ للذكور. ثم يزداد الفرق لصالح الذكور كلما كبر حجم العضوية في المنظمات. ففي المنظمات التي تحتوي على ٩٠ عضواً فأكثر، يوجد ١٦,٥٪ من الإناث مقابل ٣٦,٤٪ من الذكور (الطويسي، ٢٠١٠).

٥,٢,٣. الموارد المالية والتقنية

حصل هذا البعد الفرعي على تقدير مرتفع يصل إلى ٧٨,٨٪، هو متوسط بُعد الاستدامة المالية (٧٩,٣٪) وبُعد الموارد التكنولوجية (٧٨,٢٪). والواقع أن المسح التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني الأردني، يظهر تنوع الموارد المالية التي تحصل عليها من أجل مواصلة عملها، لكن الحصة الأكبر من الموارد تأتي من رسوم العضوية وعوائد مبيعات الخدمات التي تقدمها، والتي تؤمن لها نحو ١٧,٩٪ من إجمالي الموارد، يليها بند «موارد أخرى» الذي يؤمن لها نسبة مشابهة، وهو ١٧,٦٪. ويقصد بـ «الموارد الأخرى» تشكيلة واسعة من مصادر الدخل، لكن أبرز مكوناتها هي مِنح الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الموزعة على الجمعيات الأعضاء، والتي يتم جمعها للاتحاد من عائدات اليانصيب الخيري، الذي يعد المصدر المالي شبه الوحيد للاتحاد. كما يضم بند «الموارد الأخرى» عائدات إيجار العقارات المملوكة للجمعيات، بالإضافة إلى التبرعات العينية. ويلي ذلك بالأهمية العائدات الناتجة عن التبرعات (١٦,٦٪)، ثم اشتراكات العضوية (١٤,٦٪). هذا، وتحتل العوائد الناجمة عن دعم الحكومة، والمانحين الأجانب، وتمويلات القطاع الخاص المراتب الثلاث الأخيرة بالأهمية، مقارنة مع الموارد المشار إليها أعلاه. إذ يشكل الدعم الحكومي ١٣,٢٪ من الموارد المالية للمنظمات المدنية، فيما يؤمن المانحون الأجانب ١١,٧٪ من مواردها. وأخيراً تساهم الشركات الوطنية بما يعادل ٨,٥٪ من موارد منظمات المجتمع المدني (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٣٥).

وللتعرف على مدى استقرار الموارد المالية لمنظمات المجتمع المدني، فقد أظهر المسح التنظيمي نتائج مفاجئة إلى حد ما، إذا ما أخذ بالاعتبار استمرار الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعاني منها الأردن خلال الأعوام الأخيرة (٢٠٠٨-٢٠١٠)، إذ أكد ٦٠,٣٪ من العينة القيادية للمنظمات أن إيرادات منظماتهم قد زادت مقارنة مع السنة الماضية، في مقابل ٢٣,١٪ منهم قالوا إنها ظلت كما هي، و١٦,٥٪ أفادوا أن إيرادات منظماتهم قد انخفضت مقارنة مع السنة السابقة.

وعند سؤال العينة عن نفقات منظماتهم، وعما إذا كانت قد ارتفعت أو ظلت كما هي أم انخفضت

بالمقارنة مع العام السابق، فقد أفاد ٥٩,٥٪ منهم بأن نفقات منظماتهم ارتفعت عما كانت عليه في السنة السابقة، وقال ٣٢,٢٪ إن النفقات حافظت على مستواها السابق، فيما قال ٨,٢٪ إن نفقات منظماتهم قد انخفضت مقارنة مع العام الماضي (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٣٥).

ومن ناحية أخرى، وفي ضوء شُح مصادر تمويل منظمات المجتمع المدني، وكذلك بسبب التشكك المجتمعي في الاعتماد على مصادر التمويل الدولية، إما لأسباب أيديولوجية أو سياسية، أو لأسباب تتعلق بالاستدامة والشفافية، فإن أصوات عديدة من داخل المجتمع المدني وخارجه أخذت تدعو للاستعانة بالوسائل التقليدية المعتمدة في الإسلام مثل «الوقف» و«الزكاة»، لكن هذه الأفكار ما زالت تحتاج إلى جهود حثيثة لترجمتها إلى مبادرات عملية ملموسة. (النعيم، عبد الله أحمد، عبد الحليم، أسمى محمد: ٢٠٠٩)

وفيما يتعلق بالموارد التقنية والاتصالية لمنظمات المجتمع المدني، والتي تقيس قدرة هذه المنظمات على الاتصال والتفاعل مع نظيراتها المحلية والعالمية والمشاركين الاجتماعيين الآخرين، فقد أظهر المسح التنظيمي أن أغلبية كبيرة من المستطلعين، تقدر بـ ٨٢٪، لديها خط هاتف ثابت، وإذا أضفنا المنظمات التي تستخدم الخط الثابت بصورة جزئية (أي ليس طوال الوقت)، فإن نسبة هذه المنظمات ترتفع إلى ٨٣,٥٪. وبذلك فإن ١٦,٥٪ من المنظمات المشمولة بالعينة قد أفادت بعدم وجود هاتف لديها أبداً.

أما المنظمات التي أفادت بوجود جهاز فاكس لديها، فقد مثلت نحو ٦٧٪ من العينة المستطلعة، وذلك طوال الوقت، وبإضافة نسبة الذين يتوافر لدى منظماتهم جهاز الفاكس لبعض الوقت يومياً، فإن نسبة المنظمات التي لديها خدمة الفاكس ترتفع إلى ٦٩,٤٪، وبذلك فإن أكثر من ٣٠٪ من منظمات المجتمع المدني أفادت بأنه لا يتوافر لديها جهاز فاكس أبداً.

وبخصوص امتلاك المنظمات المدنية لجهاز الكمبيوتر، فقد أفاد ٨٣,٥٪ من العينة بوجود حاسوب

الإطار رقم (٥)

الفعالية الاقتصادية والاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني في الأردن

لا توجد مؤشرات واضحة على مساهمة العمل التطوعي الاقتصادية في الأردن. وحسب منهجية دائرة الإحصاءات العامة في حساب مساهمة القطاع غير الربحي «منتجو الخدمات الخاصة غير الربحية» (انظر الجدول أدناه)، فإن مساهمة هذا القطاع ما تزال متواضعة، وتشكل في حدودها القصوى أقل من ١,٥٪ من الناتج الإجمالي الوطني، وهي بذلك أقل بكثير من معدل مساهمة القطاع غير الربحي العالمي حسب نتائج مسوحات (مشروع القطاع غير الربحي المقارن CNP)، حيث وصل المعدل العالمي في عقد التسعينيات إلى ٥,٦ ٪ في الدول المبحوثة. كما أن العضوية في مؤسسات المجتمع المدني الأردني لا تدل على الفعالية التطوعية، وبالتالي الفعالية الاقتصادية. وبينما تقدر العضوية في منظمات المجتمع المدني بما فيها النقابات المهنية بنحو سدس السكان، أي مليون نسمة (الحوراني، ٢٠١٠) فإن العضوية في المؤسسات التطوعية المباشرة تقدر بنحو ١٢٠ ألفاً، (وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠) وهي أيضاً لا تدل على عضوية فاعلة، ولا يمكن الاعتماد عليها لتقدير فعالية مؤسسات المجتمع المدني في العمل التطوعي.

القطاع غير الربحي في الأردن/
(منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح)

السنوات	نسبة المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	معدلات النمو السنوية ٪	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الأساسية الجارية (مليون دينار)
١٩٩٦	١,٣	٢,٧	٥١,٥
١٩٩٧	١,٤	٥,٩	٥٢,٩
١٩٩٨	١,٤	٢,٥	٦,٠
١٩٩٨	١,٤	٤,٢	٥٧,٤
٢٠٠٠	١,٤	٢,٩-	٥٩,٩
٢٠٠١	١,٣	٨,٣	٥٨,٢
٢٠٠٢	١,٤	٢,٨	٦٣,٠
٢٠٠٤	١,٤	١٤,٩	٦٤,٨
٢٠٠٥	١,٣	١,٦	٧٤,٤
٢٠٠٦	١,١	٦١٠,٣	٧٥,٦

المصدر: د. باسم الطويسي، مكانة العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني الأردنية، دراسة حالة (٢٠١٠)، دراسة معدة لغايات مشروع مؤشرات المجتمع المدني.

لدى منظماتهم طوال الوقت في حين أفاد ١٣,٢٪ من المنظمات المدنية المستطلعة بأنها لا تمتلك جهاز كمبيوتر أبداً.

وحول مدى توافر خدمة الإنترنت لمنظمات المجتمع المدني، فقد أظهر المسح التنظيمي أن ٤٧,١٪ من العينة قد صرحوا بتوافر هذه الخدمة لدى منظماتهم، على مدار الساعة، في حين صرح ٧,٤٪ أن خدمة الإنترنت متوافرة لكن ليس طوال الوقت، ما يرفع القدرة على الوصول إلى الإنترنت إلى ٥٤,٥٪ من إجمالي العينة. وهكذا، فإن نسبة كبيرة من المنظمات تصل إلى ٤٤٪ أفادت بأنه لا تتوافر لديها خدمة الوصول إلى الإنترنت بالمطلق (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٣٦-٣٨).

٦,٢,٣. العلاقات الدولية

حصل هذا البعد على تقييم منخفض جداً هو ٣,٨٪، وذلك بالاستناد إلى الاتحاد الدولي للجمعيات، الذي قدر نسبة المنظمات غير الحكومية الدولية الموجودة في الأردن، قياساً الى العدد الكلي لهذه المنظمات في العالم. ورغم ذلك فقد شكل عقد التسعينيات من القرن الماضي محطة فاصلة في صلات المجتمع الأردني مع المنظمات غير الحكومية ذات النشاط الدولي، حيث بدأ بالانفتاح على الأخيرة، سواء من خلال مكاتبها داخل الأردن، أو عبر الانضمام إلى الشبكات والائتلافات الإقليمية والدولية لمنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى المشاركة في المؤتمرات والمحافل ذات الطابع الدولي.

يعود ذلك إلى عاملين رئيسيين أولهما محلي، يتمثل في انفتاح الأردن السياسي والاقتصادي خلال تلك المرحلة، ما سمح بقيام تعاون ما بين المنظمات المحلية للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات الطابع الدولي. أما العامل الثاني فهو اتساع نطاق العولمة وانضمام الأردن إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية – المتوسطية، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ما سمح بفتح المزيد من المكاتب للمنظمات الأوروبية والأمريكية في الأردن، وبالتالي ازدياد فرص التعاون والاتصال مع المجتمع المدني العالمي.

وكنتيجة لذلك، ارتفع عدد الجمعيات الأجنبية غير الحكومية المسجلة في وزارة التنمية الاجتماعية من ١٢جمعية عام ١٩٨٩ إلى ٤٩ جمعية غير حكومية أجنبية في عام ٢٠١٠، أي إلى أربعة أمثال عددها قبل عقدين. وإلى جانب هذا، فإن هناك ٣٥ منظمة أجنبية على الأقل مسجلة كشركات غير ربحية في الأردن خلال السنوات العشر الأخيرة[٤٧].

وخلال العقدين الأخيرين، ازدادت وتيرة انخراط منظمات المجتمع المدني في الشبكات الإقليمية والدولية لمنظمات المجتمع المدني، كما ازدادت مشاركات المنظمات المدنية المحلية في الحوارات والمنتديات والمحافل الإقليمية والدولية. وينطبق هذا بصورة خاصة على منظمات حقوق الإنسان والبيئة ومراكز الأبحاث والمنظمات النسائية والشبابية والعمالية والمهنية. لكن فعالية المشاركات المحلية في هذه الشبكات والمؤتمرات والمنتديات الدولية، ما زالت إحصائياً دون المستوى المتوقع، والأهم من ذلك أن فعالية هذه المشاركات محدودة ، وكان دورها في التأثير على السياسات الإقليمية والدولية لهذه الشبكات والمنظمات الدولية موضع شكوى المراقبين والباحثين المختصين بسبب ضآلته.

٤٧- انظر قوائم المنظمات والجمعيات المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية، على موقعها الإلكتروني على الرابط: www.mosd.gov.jo.
كذلك قوائم الشركات غير الربحية المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة على الرابط: www.mit.gov.jo.

لقد شهد العقد الحالي نمواً ملحوظاً للمنظمات غير الحكومية الأمريكية في الأردن، وتكاد تكون جميع المنظمات الأمريكية الكبرى العاملة في مجال الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان والعمال متواجدة في العاصمة الأردنية، من خلال مكاتبها المحلية. وتأتي في المرتبة الثانية المنظمات التابعة للتيارات السياسية الرئيسية في ألمانيا، هذا إضافة إلى المنظمات الدولية العاملة في المجالات الإنمائية والصحية ورعاية الأطفال والتعليم والهجرة. وتتخذ العديد من منظمات الأمم المتحدة العاملة في العراق من العاصمة الأردنية مقراً لأنشطتها المتنوعة، وإلى جانب كل هؤلاء تعمل بعض المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الإقليمي في الأردن، أو تملك مكاتب تمثيل محلية.

الخلاصة:

يتمتع المجتمع المدني في الأردن بمستوى تنظيمي جيد، حيث تحظى الغالبية الساحقة من منظماته بمجالس إدارة منتخبة. وهناك مستوى مقبول من تداول المواقع القيادية في غالبية المنظمات، لكن نسبة متزايدة منها باتت تختار قياداتها من خلال أسلوب «التزكية» الذي يبقي المجالس ذاتها أو معظمها مدة طويلة على رأس منظماتها، ما يستدعي تدخل التشريعات لتحديد عدد معين من السنوات لبقاء القادة في مناصبهم. وبينما تُتخذ أكثر من ٥٠٪ من القرارات في المنظمات من قبل المجالس الإدارية المنتخبة، إلا أن نسبة تصل إلى ٤٤٪ من المنظمات تميل إلى تفويض سلطة اتخاذ القرارات إلى فريق عمل صغير أو إلى رئيس المنظمة.

ومع أن الغالبية الساحقة من منظمات المجتمع المدني الأردني منضوية في مظلات أو اتحادات عامة أو شبكات، إلا أن مستوى التنسيق والتعاون القطاعي بين هذه المنظمات ضعيف أو محدود، ما يفقدها المزايا العملية التي يفترض أن تؤمنها لها تلك المظلات أو المؤسسات. ويتجلى ذلك في ضعف وتيرة الاجتماعات المشتركة وقلة تبادل المعلومات البينية. ويعزى عدم استمرارية المؤسسات والتحالفات إلى عدم تجاوب الحكومة معها، ما يضعف حوافز استمرار هذه الشبكات.

وتعد مبادرات التنظيم الذاتي للمجتمع المدني الأردني حديثة نسبياً، حيث لا توجد لدى منظماته الخبرة الكافية حول متابعة المبادرات الذاتية وآليات ترجمتها إلى خطط تنفيذية. كما يندر وجود أطر تنسيقية عابرة للقطاعات فيما بين منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي يقلل من شأن الفعالية السياسية لهذه المنظمات في الحياة العامة.

ويتوافر لدى منظمات المجتمع المدني موارد بشرية جيدة، إلا أن هذه المنظمات تفتقر إلى الخبرة والأطر المؤسسية والبرامج الضرورية لاستقطاب المزيد من الأعضاء، أو لاستقطاب المتطوعين، كما يؤكد ذلك انخفاض مؤشر الاستدامة البشرية في المجتمع المدني الأردني إلى ١,٩٪، ما يجعل من معالجة هذا الضعف إحدى الأولويات المستقبلية على أجندة المجتمع المدني الأردني.

وعلى صعيد الموارد المالية والتقنية، فرغم أن المسح التنظيمي قد أفاد بزيادة موارد أغلبية المنظمات خلال عام ٢٠١٠، مقارنة مع عام ٢٠٠٩، إلا أن هذا لا يعكس بالضرورة استدامة أو وفرة الموارد المالية المتاحة للمنظمات. وبكلمات أخرى، فإن هناك توازناً حرجاً ما بين موارد المنظمات ونفقاتها، مع وجود عجز لدى معظمها، لكن الأمر المؤكد أن غالبية المنظمات تتمتع بالحد الأدنى من الموارد التي بالكاد تغطي نفقاتها، ما يحول دون التوسع في الأنشطة أو تأسيس مشاريع مدرة للدخل.

من ناحية أخرى، فإن غالبية المنظمات تتمتع بقدر معقول من أدوات الاتصال مثل الهواتف وأجهزة الفاكس والكمبيوتر، حيث يوجد قلة قليلة منها لا تتمتع بهذه الميزات. لكن أقل بقليل من نصف المنظمات، يشكو من عدم تمتعه بخدمة الإنترنت، وهي نسبة عالية جداً، تتطلب المعالجة.

وعموماً يعد الأردن بلداً منفتحاً على منظمات المجتمع المدني الأجنبية ذات النشاط الدولي، ما يتيح لمنظمات المجتمع المدني المحلية فرص التواصل معها وتلقي الدعم المالي والتقني واللوجستي منها. وعلى صعيد آخر، رغم تزايد مشاركة المنظمات الأردنية في الشبكات والمنتديات والمؤتمرات الدولية، لا سيما بالنسبة لمنظمات الدعوة وكسب التأييد، إلا أن فعالية مشاركة المنظمات المحلية في المحافل الدولية تعد محدودة، وهي متلقية أو مستقبلة أكثر مما هي مساهمة في الحوارات وصنع السياسات، ما يعد أحد الثغرات المطروحة على جدول أعمال المجتمع المدني المستقبلية.

٣,٣- ممارسة القيم

سجل هذا البعد أعلى نتيجة من بين الأبعاد الأربعة لماسة المجتمع المدني عند ٥٧،٢ نقطة (على مقياس من مئة نقطة). ويتكون هذا البعد من خمسة مؤشرات رئيسية سجلت النتيجة التالية: عملية صنع القرار الديمقراطي ٨٤،٩ نقطة، لوائح العمل الداخلية ٤٠،٧ نقطة، مدونات السلوك والشفافية ٧٢،٩ نقطة، المعايير البيئية ٣٦،٤ نقطة، وإدراك القيم في المجتمع المدني ككل ٥١،٢ نقطة. (انظر الشكل رقم «٣,٣:١» الذي يبين قيمة المؤشرات الخمسة الرئيسية لبعد ممارسة القيم).

الشكل رقم (٣,٣:١)

المؤشرات الخمسة الرئيسية لبُعد ممارسة القيم

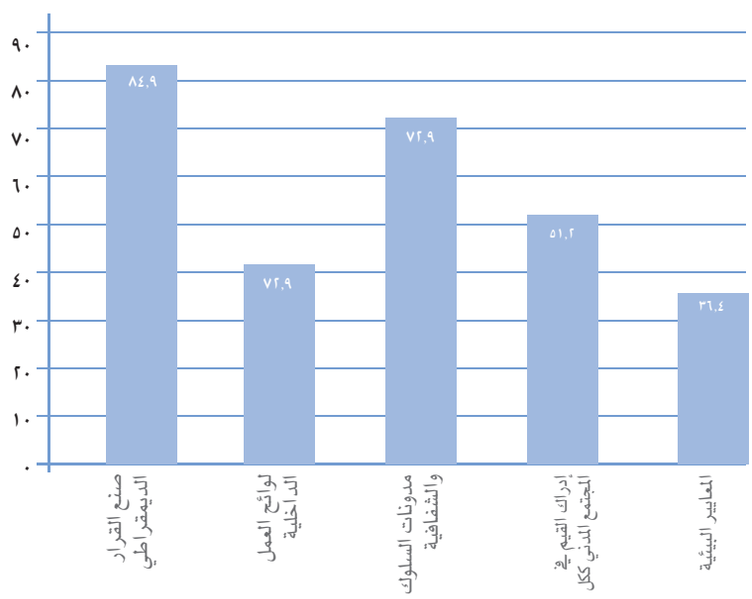

المصدر: مصفوفة مؤشرات دليل المجتمع المدني في الأردن – ٢٠١٠، ملحق رقم (١) في هذا التقرير.

١,٣,٣. عملية صنع القرار الديمقراطي

من المتفق عليه أنه بالنسبة لأكثر المقاربات واقعية عند النظر إلى المجتمع المدني، لا يمكن تجاهل أن الممارسات الداخلية للقيم تعتبر أحد المحددات المهمة لقياس حالته. وفي هذا الإطار تعتبر عملية صنع القرار أحد الأبعاد المهمة في هذا المجال. وبالعودة إلى المسح التنظيمي الذي نفذ لأغراض إعداد دليل المجتمع المدني، فقد أجاب أكثر من نصف المنظمات المستطلعة (حوالي ٥٤٪)، عن سؤال من يتخذ مثل هذه القرارات المهمة في منظماتهم، بقولهم إن الهيئات الإدارية (أو المجالس) المنتخبة هي من يتخذ

القرارات. وتلاها بالأهمية تصريح نحو ٢٠٪ من المستطلعين إن «فرق العمل» هي من يتخذ مثل هذه القرارات، وأفاد ٨,٣٪ من المستطلعين أن القرارات المهمة تتخذ من قبل «مجلس معين»، وحصل كل من «قائد معين» و«الأعضاء» على تأييد ٦,٦٪ من المستطلعين، باعتبارهما الجهة التي تتخذ القرارات المهمة. وقال ٣,٣٪ من المستطلعين إن من يتخذ القرارات المهمة في منظماتهم هو «قائد منتخب».

٢,٣,٣- لوائح العمل الداخلية (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٢٦)

حصل هذا البعد على نتيجة متدنية قدرها ٤٠,٧٪. وكان المسح التنظيمي قد أظهر أن أغلب منظمات المجتمع المدني الأردني، تفتقر إلى قواعد عمل داخلية لحماية حقوق المرأة والعاملين بأجر أو تتضمن معايير منصفة للعمل. فقد أفاد أكثر من ثلثي المنظمات (أو ٦٩,٤٪ منها) بعدم وجود سياسات وتعليمات مكتوبة فيما يتعلق بعمل المرأة في منظماتهم. بينما ذكرت البقية (٣٠,٦٪) أنه تتوافر سياسات كهذه في منظماتهم[٤٨].

وجواباً عمّا إذا كان العاملون مقابل أجر في منظمات المجتمع المدني ينتمون إلى نقابات عمالية، امتنعت الغالبية الساحقة من المنظمات (٩٥,١٪ منها) عن الإجابة عن السؤال، في حين أفاد ٨,٣٪ بوجود خمسة عمال فأكثر في منظماتهم هم أعضاء في نقابات عمالية، وقال ٦,٦٪ من أفراد العينة إن عمالاً يتراوح عددهم بين ١ و٤ في منظماتهم هم أعضاء في نقابات عمالية. ويعود امتناع غالبية المنظمات عن الاجابة عن هذا السؤال، إلى أن الانتماء إلى نقابات عمالية ليس بالظاهرة المنتشرة لدى العاملين في منظمات المجتمع المدني، وقد يعود إلى عدم معرفة أفراد العينة بانتماءات العمال النقابية، وقد يفسره عدم اهتمامهم بهذا النوع من الأسئلة التي ربما تطرح عليهم لأول مرة.

من ناحية أخرى، أفادت نسبة تتجاوز الثلثين (٦٧,٨٪) من العينة أنه ليس لدى منظماتهم برامج تدريبية للعاملين الجدد، في حين أفاد نحو ٢٩٪ من العينة بوجود مثل هذه البرامج التدريبية لدى منظماتهم (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٤٠).

٣,٣,٣. مدونات السلوك والمساءلة والشفافية المالية

كما أسلفنا، فقد حصل هذا البعد الفرعي من ممارسة القيم على درجة جيدة، قدرها ٧٢,٩٪، غير أن المسح التنظيمي أظهر قلق نحو نصف العينة القيادية لمنظمات المجتمع المدني من تكرار الفساد المالي داخل منظمات المجتمع المدني، حيث أفادت الشريحة الأكبر، وهي ٢٨,١٪، من المستطلعين بأن هناك حالات تقع «أحياناً». وذهب أكثر من ربع العينة (٢٥,٦٪) إلى اعتبار حالات الفساد «متكررة»، وذكرت نسبة ٢١,٥٪ من العينة إنها «حالات متكررة جداً»، ما يرفع الشرائح المحذرة من حالات الفساد، أو يعتبرونها متكررة أو متكررة جداً، إلى ٤٧,١ ٪، في حين خالف ١٥,٧٪ من المستطلعين الآراء السابقة، حيث يرون أنها ممارسات نادرة جداً (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٤١).

أما حول مدى توافر سياسات خاصة بمعايير العمل أو مدونات سلوك لفريق العمل داخل هذه المنظمات أو وثيقة سياسات خاصة بالمعايير البيئية، فقد كشف المسح التنظيمي أن أكثر الوثائق توافراً هو وثيقة سياسات معايير العمل، بنسبة ٥٢,١٪، ثم مدونة سلوك فريق العمل بنسبة ٤١,١٪، ثم أخيراً وثيقة سياسات معايير البيئة، بنسبة ٣٥,٥٪.

٤٨- يلزم قانون العمل الأردني مختلف مؤسسات القطاع الخاص بوضع لوائح تنظم علاقات العمل بين العاملين والإدارة، وهي لوائح مستمدة من قانون العمل نفسه. لكن ما من شرط كهذا يفرض على الجمعيات، غالباً لقلة العاملين بأجر لدى معظمها. وهو ما يتطلب مبادرات اختيارية لوضع مثل هذه اللوائح أو المعايير المكتوبة من قبل هذه الجمعيات.

لكن أكثر من نصف المنظمات التي لا تتوافر لديها الوثائق سالفة الذكر، أبدت رغبتها في استخدام مثل هذه الوثائق مستقبلاً. وكانت النسبة الأكبر (٥٩٪) للمنظمات تلك التي ترغب في وضع مدونة سلوك لفريق العمل داخلها، ثم للمنظمات الراغبة في وضع سياسات خاصة بمعايير البيئة لديها بنسبة ٥٦٪، وأخيراً المنظمات التي أعربت عن نيتها وضع وثيقة سياسات خاصة بمعايير العمل، بنسبة ٥٣,٦٪ (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٤١).

لقد سبق أن أشرنا إلى وقوع مبادرات لإقرار مواثيق شرف أو مدونات سلوك لتعزيز الحكم الرشيد والشفافية في صفوف منظمات المجتمع المدني، كما كانت هذه القضايا موضوع بحث في واحدة من دراسات الحالة التي صدرت عن هذا المشروع[٤٩].

٤,٣,٣. المعايير البيئية

تتكون المعايير البيئية من مؤشر واحد سجّل نتيجة ضعيفة هي ٣٦,٤ نقطة، يقيس هذا المؤشر نسبة المنظمات التي لديها سياسات معلنة حول المعايير البيئية. وقد بيّن المسح التنظيمي للعينة القيادية لمنظمات المجتمع المدني حينما سئلت عما إذا كان لديها وثيقة خاصة بسياسات المنظمة تجاه المعايير البيئية، أن ٦٢٪ منهم ليس لديه وثيقة سياسات للمعايير البيئية، مقابل أكثر من الثلث بقليل، بنسبة ٣٥,٥٪، أفادت بوجود وثيقة كهذه لديها.

وحين سئلت المنظمات التي ليس لديها وثيقة خاصة بالمعايير البيئية، عما إذا كان لديها خطط أو أفكار مستقبلية لاعتماد سياسات مكتوبة لمعايير البيئة في منظماتها، أجابت الحصة الأكبر منها، بنسبة ٥٦٪، بأنه لديها مثل هذا التفكير، بينما أفاد أكثر من الثلث، بنسبة ٣٧,٣٪، بأنه لا تفكير مستقبلياً لديها بهذا الشأن، أما النسبة الباقية (٦,٧٪) فلم يكن لديها إجابة (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٤٤).

٥,٣,٣ ٠ إدراك القيم في المجتمع الأردني

حصل هذا البعد على تقييم متوسط هو ٥١,٢٪. وكان قادة منظمات المجتمع المدني الأردنية قد أعطوا تقديراً متوسطاً لدور منظماتهم في تعزيز الديمقراطية الداخلية، إذ جواباً عن سؤال وجه إلى العينة القيادية من ممثلي منظمات المجتمع المدني حول دورها الراهن في تعزيز عملية اتخاذ القرار الديمقراطي داخل منظماتهم، أفادت نسبة تزيد على نصف العينة، أو ٥٦,٢٪ منها، بأن هذا الدور يتراوح ما بين المتوسط والمهم. وفي المقابل وصف ٣٢,٢٪ من العينة هذا الدور بالمحدود، فيما قال ٨,٣٪ منها إن دور المجتمع المدني في تعزيز القرار الديمقراطي داخل منظماتهم غير مهم.

ومن أجل اختبار إدراك المجتمع المدني لظواهر عدم التسامح والتمييز في صفوفه، وجه إلى العينة القيادية المستطلعة سؤالان، أولهما يتعلق بعدد الأمثلة التي تحضر إلى الذهن بشأن تكرار ظاهرة التمييز أو عدم التسامح، في داخل المجتمع المدني، فأفاد بهذا الصدد ٦١,٢٪ من العينة بأن ليس هناك حالات تمييز وعدم تسامح، أو أنها تقتصر على مثل واحد أو مثلين. في حين قال نحو ٣٧,٢٪ من العينة المستطلعة إن لديهم «عدة أمثلة» أو «أمثلة كثيرة» عن وجود حالات تمييز وعدم تسامح.

٤٩- أنظر: «الشفافية والحكم الرشيد في مؤسسات المجتمع المدني الأردني»، ٢٠١٠، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، د. باجس العلوان.

أما السؤال الثاني، فقد طلب من العينة القيادية إعطاء تقديرهم لوزن القوى التي تمارس التمييز وعدم التسامح في صفوف المجتمع المدني، فوصفت نسبة تتجاوز الثلث (٣٥,٥٪) هذه القوى بأنها «لاعب هامشي» في المجتمع المدني الأردني، وأفاد ١٧,٤٪ من العينة أنها «قوى منعزلة تماماً ويشجبها المجتمع المدني ككل بشدة». لكن نسبة مهمة تصل إلى ١٥,٧٪ و٨,٣٪ من العينة قالت، بالتتابع، إنها لا تعرف أو ليس لديها أجوبة عن هذا السؤال. وفي المقابل أفاد ١٦,٥٪ من العينة أن القوى التمييزية «لاعب مهم»، فيما قال ٦,٦٪ إنها «قوة تهيمن على المجتمع المدني». وتشكل النسب الأخيرة تحذيراً قوياً من تنامي ظاهرة التمييز وعدم التسامح في المجتمع المدني (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٤١-٤٣).

١,٥,٣,٣. إدراك المجتمع المدني لثقافة اللاعنف:

كان تقييم هذا البعد متواضعاً بحصوله على ٤٠,٨، علماً بأن المسح التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني كان قد استخلص أن ٦١,٢٪ من العينة القيادية أفادت بعدم وجود أطراف في المجتمع المدني تستخدم العنف للتعبير عن مصالحها، إلا أن نسبة تفوق الثلث (أو ٣٧,٢٪) من العينة أفادت بوجود أطراف أو اتجاهات لا تتردد في ممارسة العنف أو القوة للتعبير عن نفسها في صفوف المجتمع المدني.

وبسؤال العينة عن القوى التي تمارس العنف داخل المجتمع المدني، أجاب عن السؤال نسبة لا تتجاوز ٣٧,٢٪ من إجمالي العينة. ومن بين هؤلاء المستجيبين (وعددهم ٤٧ شخصاً)، قالت ما نسبته ٤٤,٦٪ من المستجيبين إنه يمارس من قبل «جماعات منعزلة تلجأ إلى العنف أحياناً». فيما أفاد ٣٦,١٪ من المستجيبين ان استخدام العنف من قبل جماعات داخل المجتمع المدني هو «أمر نادر للغاية». وقد اقتصرت الآراء التي تقول إن العنف يمارس من قبل «جماعات جماهيرية مهمة» على ٤,٢٪، فيما قال ٦,٤٪ إن العنف يمارس من قبل «جماعات منعزلة تلجأ إلى العنف بانتظام».

وحول تقييم المستطلعين للدور الحالي للمجتمع المدني الأردني في تعزيز ثقافة اللاعنف والسلم الاجتماعي، فقد وصف نحو ٣٠٪ من العينة القيادية هذا الدور بالمهم، وقال ٣٢,٢٪ من العينة إن هذا الدور متوسط، وأفاد ٣٠,٦٪ بأن دور المجتمع المدني في تعزيز ثقافة اللاعنف محدود أو غير مهم (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٤٢-٤٣).

الخلاصة:

أظهرت الدراسة أنه يتم اتخاذ القرارات المهمة في نحو ٦٠٪ من المنظمات محل الدراسة من قبل مجالس منتخبة أو بواسطة الأعضاء، وهي نسبة جيدة تظهر وجود نظام حكم ديمقراطي في غالبيتها، لكن هذا لا يعفي من ملاحظة وجود حصة هامة من المنظمات تتخذ القرارات فيها بوسائل أخرى، مثل تفويض فريق عمل أو رئيس المنظمة باتخاذ القرارات.

ولقد ركزت المداولات خلال مختلف مراحل المشروع على أن نظام الحكم الجيد لا يعنى فقط وجود مجالس منتخبة، وإنما تعني أيضاً التداول على المواقع القيادية ومشاركة الأعضاء والهيئات الوسيطة في عملية اتخاذ القرارات، كما يعني وجود خطوط مفتوحة مع الفئات المستفيدة Stakeholders. ويطرح هذا أهمية تطوير التشريعات الداخلية المنظمة لعمل المنظمات لا سيما الأنظمة الداخلية، لتوفير ضوابط قانونية للحاكمية الجيدة فيها. والواقع أن الاستطلاع التنظيمي لقادة منظمات المجتمع المدني اعترف بوضوح بضعف عملية اتخاذ القرار الديمقراطي في صفوف هذه المنظمات.

من ناحية أخرى أظهرت الدراسة وجود نقص كبير في اللوائح والمواثيق الداخلية الخاصة بحقوق العاملين والمرأة، حيث أفادت نسبة تقارب ٧٠٪ من المنظمات المستطلعة بعدم وجود سياسات أو تعليمات مكتوبة خاصة بعمل المرأة. كما أن نحو ٤٨٪ من المنظمات لا تتوافر لديها سياسات خاصة بمعايير العمل،

ونحو ٦٠٪ منها لا تتوافر لديه مدونة سلوك للعاملين، فيما لا يوجد لدى ٦٤,٥٪ من المنظمات سياسات خاصة بالمعايير البيئية.

لكن الدراسة كشفت عن وجود توجه إيجابي مستقبلي بهذا الشأن لدى نسبة كبيرة من المنظمات المستطلعة التي أبدت رغبتها في توفير وثائق كهذه. ومما لا يترك مجالاً للشك، أن مجرد طرح هذه الأسئلة على منظمات المجتمع المدني، قد أسهم في وضع هذه القضايا على جدول أعمال المنظمات المستطلعة، لكن الأمر يتطلب أكثر من مجرد التذكير بهذه القضايا، حيث لا بد من توفير آليات متابعة لتطوير الالتزام بمعايير العمل وحقوق المرأة، وكذلك المعايير البيئية في منظمات المجتمع المدني.

من ناحية ثالثة، أظهر الاستطلاع التنظيمي لقادة منظمات المجتمع المدني وجود قلق شديد تجاه ظواهر الفساد في صفوف هذه المنظمات، حيث وصف ٤٧٪ من عينة البحث أن هذه الظواهر متكررة أو متكررة جداً. ومع أننا نميل إلى الاعتقاد أن هناك مبالغة من جانب هذه المنظمات، الا أن الملفت أن هذا القلق لم يترجم نفسه بما يتعدى الشكوى أو القلق من تفشي الظاهرة، حيث أظهرت دراسة خاصة بالمشروع، حول الحكم الرشيد والشفافية في منظمات المجتمع المدني، أن الأخيرة بذلت جهوداً محدودة لتعزيز الإفصاح المالي لديها، أو إظهار شفافية مالية أكبر في مواقعها الإلكترونية.

وفيما يخص ظواهر عدم التسامح والتمييز في صفوف المجتمع المدني، فقد كشفت الدراسة أن الغالبية من المنظمات لا تحضرها أمثلة عن تكرار ظواهر عدم التسامح، لكن نسبة تصل إلى أقل من الثلث تستحضر أمثلة أو أمثلة عديدة من عدم التسامح في المنظمات. وهناك اعتراف عام بأن دور القوى التي تمارس التمييز وعدم التسامح هو دور هامشي أو أنها معزولة تماماً. ومهما يكن، فإن مجرد اعتقاد ربع المنظمات بأن هذه القوى لاعب مهم أو مهيمن في المجتمع المدني، ينطوي على تحذير قوي تجاه ظواهر عدم التسامح، ويتطلب عملاً تثقيفياً وتربوياً على هذا الصعيد. وينطبق الشيء ذاته على ظواهر العنف الذي تنفي نحو ثلثي عينة المنظمات المستطلعة وجوده في المجتمع المدني، إلا أن نسبة ٢,٣٧٪، ترى وجود أطراف لا تتردد في ممارسة العنف للتعبير عن نفسها في صفوف المجتمع المدني.

والواقع أن ظواهر العنف في المجتمع الأردني ككل، قد زادت بقوة في السنوات الأخيرة، خاصة بين الشباب وفي الجامعات، ما استدعى عقد مؤتمرات ووضع دراسات خاصة حول الموضوع، لا سيما من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومع ان المجتمع المدني ليس معزولاً عن العنف الاجتماعي العام، إلا أن الملفت للنظر أن دور المنظمات المدنية على هذا الصعيد ضعيف ما يتطلب وضع مهمة تطوير هذا الدور على جدول الأعمال المستقبلية.

٤,٣- الأثر المدرك:

احتل هذا البعد المرتبة الثالثة ضمن الأبعاد الأربعة لماسة المجتمع المدني بنتيجة قدرها ٤٦,٩ نقطة (على مقياس من مئة نقطة). ويتكون هذا البعد من سبعة مؤشرات رئيسية جاءت نتائجها كالآتي: الاستجابة (إدراك داخلي) ٤٥,٧ نقطة، التأثير الاجتماعي (إدراك داخلي) ٦٣,٣ نقطة، أثر المجتمع المدني على السياسات (إدراك داخلي) ١٩,٣ نقطة، الاستجابة (إدراك خارجي) ٥١,٥ نقطة، التأثير في المجال الاجتماعي (إدراك خارجي) ٧٥,٦ نقطة، التاثير في مجال السياسات (إدراك خارجي) ٥٢ نقطة، وأثر المجتمع المدني على الاتجاهات ٢١,٣ نقطة. (انظر الشكل رقم «٤,٣: ١» الذي يبين قيمة المؤشرات السبعة الرئيسية لبعد الأثر المدرك).

الشكل رقم (١:٤,٣)

المؤشرات السبعة الرئيسية لبُعد الأثر المدرك

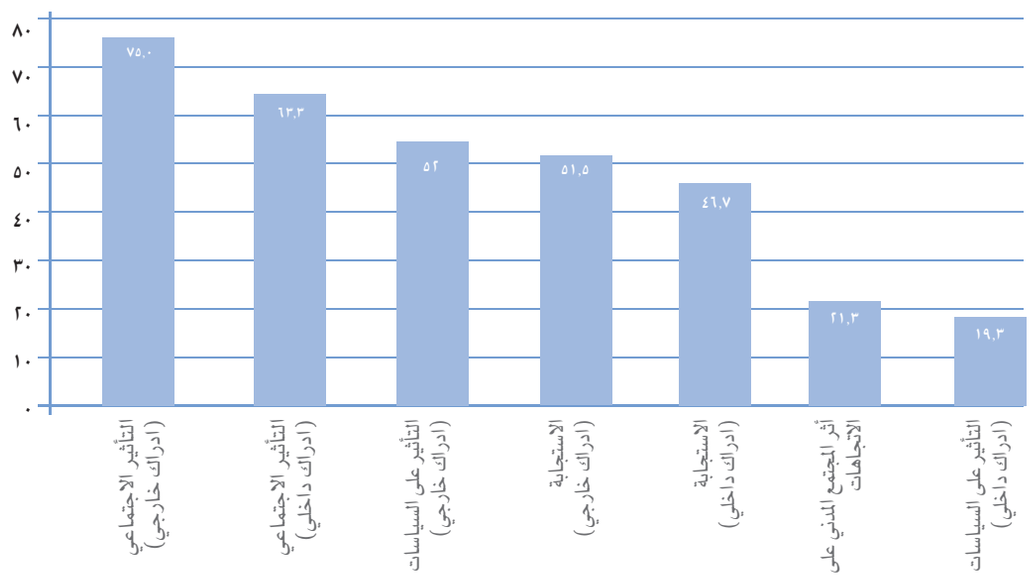

المصدر: مصفوفة مؤشرات دليل المجتمع المدني في الأردن – ٢٠١٠، الملحق رقم (١) من هذا التقرير.

يعتبر استقصاء وتحليل أثر المجتمع المدني على السياسات والقضايا الاجتماعية واتجاهات الرأي داخل المجتمع المدني الأردني واحداً من الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة. وقد تضمن المسح التنظيمي، وكذلك مسح الإدراك الخارجي، على مجموعة من الأسئلة لقياس إدراكات المجتمع المدني نفسه، إضافة إلى إدراكات أصحاب المصالح لمدى تأثير المجتمع المدني على المجتمع عموماً وعلى السياسات.

١,٤,٣. الاستجابة (إدراكات داخلية وخارجية)

من أجل قياس أثر المجتمع المدني، تَمَّ اختيار قضيتين رئيسيتين من أصل قائمة واسعة من القضايا العامة، هما: «تحسين نوعية الحياة»، و«دمقرطة قوانين الحياة السياسية»، من قبل اللجنة الاستشارية للمشروع. وقد طُلب من العينة القيادية في منظمات المجتمع المدني إبداء رأيها في أثر المجتمع المدني على القضيتين المذكورتين أعلاه. وقد جاءت النتائج كما يلي:

أظهرت العينة القيادية لمنظمات المجتمع المدني استجابة قدرها ٤٥,٧ نقطة تمثل الإدراكات الداخلية للسؤالين المارين أعلاه. فقد أفاد ٤٩,٦٪ من العينة القيادية بأن تأثير المجتمع المدني على «تحسين نوعية الحياة» هو تأثير متوسط أو مرتفع، فيما أفاد البقية بأنه تأثير محدود.

أما بالنسبة للقضية الثانية وهي «دمقرطة قوانين الحياة السياسية»، فقد أفادت نسبة أقل، وهي ٤١,٧٪ بأن تأثير المجتمع المدني في هذا المجال يتراوح ما بين المتوسط والمرتفع. فيما ترى النسبة الباقية من العينة أن تأثيره معدوم أو محدود.

وعندما وجه السؤالان ذاتهما إلى عينة أصحاب المصالح والخبراء The Stockholders للتعرف على الإدراك الخارجي لتأثير المجتمع المدني على القضايا ذات الأهمية القصوى، أعطت استجابة مقدارها ٥١,٥٪، أي أعلى بنسبة ٥,٨٪ من الإدراكات الداخلية لمنظمات المجتمع المدني نفسها.

فيما يخص القضية الأولى، أي تأثير المجتمع المدني على نوعية الحياة، فقد أفادت النسبة الأكبر من عينة أصحاب المصالح The Stockholders وهي ٠ , ٥٤٪، بأنه تأثير متوسط أو مرتفع. وفيما يخص القضية الثانية، وهي دمقرطة قوانين الحياة السياسية، فقد أفاد ٠ , ٤٩٪ من العينة بأن هذا التأثير كان إيجابياً، وهو يتراوح ما بين المتوسط والمرتفع.

الجدول رقم (٣,٤:١)

الإدراك الداخلي والإدراك الخارجي لتأثير المجتمع المدني على تحسين نوعية الحياة في الأردن

مدى تأثير المجتمع المدني	عينة منظمات المجتمع المدني		عينة أصحاب المصالح		المتوسط
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
ليس له تأثير	٨	٪٦,٦	٤	٪٨,١	٪٧,٠
تأثير محدود	٥١	٪٤٢,١	١٩	٪٣٨,٠	٪٤٠,٩
مستوى متوسط من التأثير	٣٤	٪٢٨,١	٢٢	٪٤٤,٠	٪٣٢,٧
مستوى مرتفع من التأثير	٢٤	٪١٩,٨	٥	٪١٠,٠	٪١٧,٠
لا أعرف	٢	٪١,٧	-	-	٪١,٢
لا يوجد إجابة	٢	٪١,٧	-	-	٪١,٢
المجموع	١٢١	٪١٠٠	٥٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: جدول تجميعي من المسح التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني في الأردن ٢٠١٠، وكذلك مسح الإدراك الخارجي ٢٠١٠، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن.

الجدول رقم (٣,٤:٢)

الإدراك الداخلي والإدراك الخارجي لتأثير المجتمع المدني على دمقرطة قوانين الحياة السياسية

مدى تأثير المجتمع المدني	عينة منظمات المجتمع المدني		عينة أصحاب المصالح		المتوسط
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
ليس له تأثير	٢٩	٪٢٤,٠	٦	٪١٢,٠	٪٢٠,٥
تأثير محدود	٣٨	٪٣١,٤	١٩	٪٣٨,٠	٪٣٣,٣
مستوى متوسط من التأثير	٣١	٪٢٥,٦	٢١	٪٤٢,٠	٪٣٠,٤
مستوى مرتفع من التأثير	١٧	٪١٤,٠	٣	٪٦,٠	٪١١,٧
لا أعرف	٤	٪٣,٣	١	٪٢,٠	٪٢,٩
لا يوجد إجابة	٢	٪١,٧	-	-	٪١,٢
المجموع	١٢١	٪١٠٠	٥٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: جدول تجميعي من المسح التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني في الأردن ٢٠١٠، وكذلك مسح الإدراك الخارجي ٢٠١٠، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن.

وبمقارنة نتائج أجوبة عينة قادة المجتمع المدني وعينة أصحاب المصالح، يظهر أن إدراكات المجتمع المدني لتأثيره على القضيتين الحيويتين هو إدراك متواضع أو أميل إلى التحفظ، بينما يظهر أصحاب المصالح إدراكاً أكثر إيجابية لأثر المجتمع المدني على القضيتين المبحوثتين، كما يبين الجدولان أعلاه (٣,٤:١) (٣,٤:٢).

وفيما يتعلق بتأثير المجتمع المدني على تحسين نوعية الحياة، أعطت عينة أصحاب المصالح تقديراً

أكبر لهذا التأثير، حيث قدّرته بأنه متوسط أو مرتفع بنسبة ٥٤٪، مقابل تقدير عينة المجتمع المدني بأنه متوسط أو مرتفع بنسبة ٤٧,٩٪، أي بفارق ٦,١٪ لصالح أصحاب المصالح.

أما على صعيد تأثير المجتمع المدني على دمقرطة قوانين الحياة السياسية، فقد أعطت عينة أصحاب المصالح تقديراً متوسطاً أو مرتفعاً لهذا التأثير بنسبة ٤٨,٠٪ مقابل التقدير ذاته بنسبة ٣٩,٦٪ من جانب عينة المجتمع المدني، بفارق ٨,٤٪ لصالح أصحاب المصالح.

٣,٤,٢. التأثير الاجتماعي (إدراكات داخلية)

وللتعرف على المجالات أو الاهتمامات التي كان للمجتمع المدني فيها أكبر الأثر، فقد طُلب من عينة قيادات المجتمع المدني وكذلك عينة أصحاب المصالح، اختيار مجالين من أصل ثمانية مجالات عمل حُددت من قبل اللجنة الاستشارية للمشروع. فضلاً عن ذلك، فقد أعطي المجال للمستطلعين لاختيار مواضيع أخرى غير مذكورة في قائمة المجالات المقترحة.

وفي البداية طُلب من المبحوثين تحديد المجالات التي بذلت فيها منظمات المجتمع المدني الجهد الأكبر، وقد أفادت النسبة الأكبر من عينة قادة منظمات المجتمع المدني أن الخيار الأول بالنسبة لمنظماتهم من حيث المجالات التي بذل فيه أكبر جهد، هو دعم الفقراء والمهمشين، بنسبة ٤٨٪، تلاها بالترتيب كل من: التعليم (١٨,٢٪)، التنمية الاجتماعية (٦,٦٪)، الصحة (٣,٣٪)، الإغاثة الإنسانية (٢,٥٪)، السكن والعمل بنسبة ١,٧٪ لكل منهما (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٤٩-٥١).

لقد أظهرت المنظمات المستطلعة أن أثرها الاجتماعي على القضايا المختارة يصل إلى ٦٣,٣ نقطة، هي متوسط إدراكها للأثر الاجتماعي العام للمجتمع المدني (٥٩,١ نقطة) والأثر الاجتماعي للمنظمة المستطلعة نفسها (٦٧,٦ نقطة).

٣,٤,٣. أثر المجتمع المدني على السياسات (إدراكات داخلية)

وعلى مستوى آخر من تحليل أثر المجتمع المدني، فقد تم فحص أثر المجتمع المدني على السياسات الوطنية، ومن ضمن ذلك تحليل دور منظمات المجتمع المدني في دعم سياسات بعينها ومجالات هذه السياسات، إضافة إلى التعرف على نتائج حملات منظمات المجتمع المدني وأنشطتها الهادفة إلى دعم سياسات محددة.

بخلاف الإدراك الداخلي المرتفع نسبياً للأثر الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني في الأردن، فإن عينة هؤلاء القادة أعطت تقديرات منخفضة لأثر هذه المنظمات على السياسات العامة. إذ لم تتجاوز في المتوسط ١٩,٣ نقطة.

وبموجب المسح التنظيمي، فإن الأثر السياسي العام للمجتمع المدني بلغ ٢٨,٦ نقطة، في حين وصل تقدير المنظمات المستطلعة نفسها لتأثيرها على السياسات إلى ١٠,٧ نقطة فقط.

وحول ما إذا كانت منظمات المجتمع المدني قد بادرت خلال السنتين الأخيرتين باتجاه تمرير أو تحييد سياسات محددة، فقد أقرت أغلبية واسعة من المنظمات (٧٩,٣٪) أنها لم تبذل أي جهود تذكر لتمرير أية سياسات، وذلك في مقابل ١٨,٢٪ من العينة أفادت أنها عملت على تمرير سياسات محددة خلال السنتين الأخيرتين.

أما من حيث طبيعة السياسات التي دعمتها منظمات المجتمع المدني، فقد أفادت النسبة الأكبر من المنظمات التي بذلت جهوداً في هذا المجال، وهي ٢٧,٨٪، بأنها تمحورت حول السياسات الاجتماعية، مقابل ٢٢,٢٪ ركزت على قوانين الجمعيات، وقد حظيت السياسات الاقتصادية والتعليم والجمعيات والاتحادات بأهمية متساوية بنسبة ١١,١٪ لكل منها.

وبدراسة نتائج جهود المنظمات الخاصة بدعم السياسات، وعددها ٢٢ منظمة (أو ١٨,٢٪ من إجمالي العينة)، فقد طُلب منهم تحديد نتائج جهودهم في ثلاثة مجالات. وقد أفادت النسبة الأعلى وهي ٤٥,٥٪ من المستجيبين أن السياسات التي دعمتها منظماتهم في المجال الأول قد تم تبنيها. وأفادت النسبة ذاتها (أي ٤٥,٥٪) بأن السياسات التي بذلت جهودها لتمريرها ما زالت قيد النقاش، وأفاد ٩,١٪ منهم بأن منظماتهم لم تحقق أية نتائج تذكر على صعيد تمرير السياسات التي دعمتها.

أما بالنسبة للمجالين الثاني والثالث، فقد أحجمت نسبة مرتفعة من المستجيبين عن تقديم أجوبة محددة، تصل إلى ٥٠٪ في المجال الثاني، و٦٣,٣٪ في المجال الثالث. وعدا ذلك، فإن ٣١,٨٪ من المستجيبين أفادوا أن السياسات التي دعمتها منظماتهم في المجال الأول ما زالت قيد النقاش، مقابل ١٨,٢٪ قالوا إن السياسات التي دفعوا لتمريرها في المجال الأول قد تم تبنيها فعلاً.

وبالنسبة للمجال الثالث، فإن النسبة الضئيلة التي قدمت أجوبة محددة، قال ٢٢,٧٪ منها إن السياسات التي دعموها ما زالت قيد النقاش، في حين أفاد ١٣,٦٪ منهم أن السياسات التي دفعوا لتمريرها قد تم تبنيها فعلياً (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ٥٣-٥٤).

٣,٤,٤. التأثير في المجال الاجتماعي (إدراكات خارجية)

لقد طُلب إلى عينة أصحاب المصالح أن يقيموا أثر المجتمع المدني على القضايا الاجتماعية، وقد أعطوا تقييماً عالياً وصل إلى ٧٥,٦ نقطة. وهو متوسط حسابي لكل من الأثر الاجتماعي للمجتمع المدني في مجالات مختارة (٧٩,١ نقطة) والأثر العام على السياق الاجتماعي (٧٢ نقطة). ويفوق تقدير أصحاب المصالح أو الخبراء لتأثير المجتمع المدني الاجتماعي ذلك التقدير الذي توصل إليه قادة المجتمع المدني أنفسهم، وبنسبة تصل إلى ١٢,٣٪.

ولقد تم سؤال عينة أصحاب المصالح عن تأثير المجتمع المدني على العمل الاجتماعي عموماً، فقدّرت ٦٠٪ من العينة أن تأثيره على هذا الصعيد متوسط، مقابل ٢٤٪ قالوا إن تأثيره كان محدوداً، وذهب ٤٪ من العينة إلى أن تأثيره معدوم. بينما أعطى ١٢٪ من العينة تقديراً إيجابياً، حيث وصفت هذه الشريحة تأثير المجتمع المدني على العمل الاجتماعي بأنه عموماً تأثير مرتفع (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ١٢).

٣,٤,٥. التأثير في مجال السياسات (إدراكات خارجية)

ولقد تم سؤال عينة أصحاب المصالح بأن تحدد أنشطة المجتمع المدني الأكثر فعالية في مجال السياسات، وأن يتم تحديدها في ثلاثة مجالات. وفيما يخص المجال الأول، رأت نسبة تفوق نصف العينة (٥٢٪) أن السياسات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية هي الأكثر نشاطاً من جانب المجتمع المدني، يليها السياسات الخاصة بالمجال السياسي بنسبة ٢٢٪، ثم السياسات الخاصة بالتنمية عموماً بنسبة ١٠٪،

وجاءت السياسات الخاصة بحقوق الإنسان في مرتبة متأخرة قدرها ٤٪ من العينة، والصحة بنسبة ٢٪.

وفيما يخص تقييم عينة أصحاب المصالح للأثر السياسي للمجتمع المدني، فقد أعطى هؤلاء تقديراً يصل إلى ٥٢,٦ نقطة. وهو المتوسط الحسابي للأثر السياسي للمجتمع المدني على مجالات محددة (٥٩,١ نقطة)، والأثر العام للمجتمع المدني على السياسات (٤٤,٩ نقطة). وتعني هذه الأرقام اتفاق أصحاب المصالح وقادة المجتمع المدني معاً على أن أثر منظمات المجتمع المدني في الأردن على القضايا الاجتماعية هو أكبر بكثير من أثرها على السياسات العامة، وبفارق يصل إلى ٢٣٪ لصالح الأثر الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني من وجهة نظر أصحاب المصالح.

وكخلاصة، فقد أفادت ما نسبته ٤٤٪ من عينة المصالح بأن مستوى تأثير المجتمع المدني على عملية صنع السياسات عموماً محدود. فيما قالت ٣٦٪ منها إن تأثير المجتمع المدني في هذا الصدد، متوسط. وفقط أفادت نسبة ٨٪ من عينة أصحاب المصالح بأن تأثير المجتمع المدني على عملية صنع السياسات مرتفع، وذهب ١٠٪ من العينة إلى أنه لا تأثير للمجتمع المدني على عملية صنع السياسات (المسح التنظيمي، ٢٠١٠: ١٣-١٧).

٦,٤,٣. أثر المجتمع المدني على الاتجاهات

يناقش هذا القسم من التقرير أثر المجتمع المدني على الثقة بين الأشخاص والتسامح والحراك العام، وأخيراً مستويات الثقة في المجتمع المدني، وهو يعتمد بصورة خاصة على المسح العالمي للقيم، طبعة ٢٠٠٥. وقد حصل هذا البعد على درجة متدنية هي ٢١,٣٪ وهو متوسط نتائج ثلاثة مؤشرات فرعية هي الاختلاف في الثقة بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء، والاختلاف على مستوى التسامح بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء، وأخيراً الفرق في الروح المعنوية بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء.

يرتبط موضوع الثقة بمفهوم رأس المال الاجتماعي الذي يعني العلاقات الفردية بين أفراد المجتمع، ومدى اعتماد الشخص على هذه العلاقات المتبادلة من أجل تحسين ظروف وشروط حياته. وبكلمات أخرى، فإن المفهوم يقيس عدة مضامين ذات صلة بالعلاقات الاجتماعية بين الأفراد وقوة هذه العلاقات، ومن ثم يقيس مستوى الثقة المتبادلة بين الفرد والأفراد الآخرين في المجتمع. حيث لا بد من توافر عامل الثقة بين الأفراد في تعاملاتهم اليومية، ما يساعدهم في الحصول على الخدمات وتحقيق المصالح. ولما كانت الثقة لا تنشأ من فراغ، فهي إذاً محكومة بأطر عملية مثل العلاقات العائلية والصداقات الشخصية، والتي لا ترتبط بالضرورة بعلاقات الدم أو القرابة وشبكة الزمالات والعلاقات الأخرى الناشئة عن الدراسة أو الجوار أو مكان العمل أو المهنة الواحدة... إلخ، وهؤلاء جميعهم يشكلون بالنسبة للفرد شبكة أمان يمكن الاعتماد عليها عند الحاجة (بريزات، ٢٠٠٨)

وبالمثل، فإن الثقة بين الجماعات تنطبق عليها القواعد نفسها، حيث لكل مجموعة اجتماعية شبكة علاقاتها الخاصة والتي تؤمن لها الخدمات والمصالح على المستوى الجماعي، وعليه فإن مفهوم رأس المال الاجتماعي بمفهومه الشامل يعني أنماط السلوك وشبكات المصالح الاجتماعية التي تمكن الناس من العمل الجماعي، (بريزات، ٢٠٠٨).

وفيما يلي عرض مكثف لمستويات الثقة بين الأفراد في المجتمع نفسه.

٣,٤,٦,١. الاختلاف في الثقة بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء

في الاجابة عن السؤال التالي: بشكل عام، هل ترى أن أغلب الناس يمكن الوثوق بهم، أم أن أغلبهم ليسوا محل ثقة؟ جاءت النتائج بالنسبة للأردن، كما أوردها المسح العالمي للقيم (٢٠٠٥)، لتشير إلى مستوى منخفض من الثقة، وبنسبة ٣١,١٪، أي دون مستوى الثقة البينية التي أبداها المستطلعون في دول عربية وإسلامية مثل إيران والسعودية وأندونيسيا ومصر وباكستان، كما يظهر الرسم أدناه. أما المجتمعات الإسلامية التي أظهرت مستويات ثقة أدنى من الأردن فهي بنغلادش، المغرب، تركيا، والجزائر، حيث كانت أعلى معدلات الثقة في إيران بنسبة وصلت إلى ٦٥٪، ثم السعودية بنسة ٥٣٪. أما أدنى نسب الثقة فقد كانت في الجزائر عند مستوى ١١٪. (بريزات: ٢٠٠٨) (انظر الشكل رقم «٣, ٤:٢»).

الشكل رقم (٣,٤:٢)

حالة الثقة بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء لدى دول عربية وإسلامية

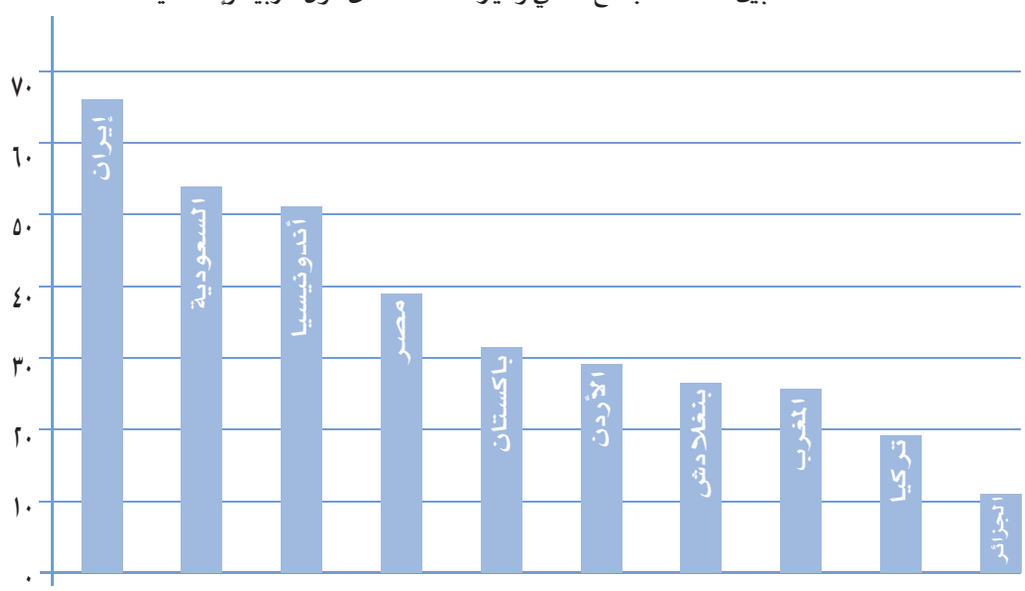

المصدر: المسح العالمي للقيم، ٢٠٠٥.

هذا، وتلعب عوامل عدة في تحديد مستوى الثقة في كل بلد. كما أن هذه العوامل ليست متساوية في مختلف البلدان. ومن هذه العوامل العامل الديني والتدين، العامل الاقتصادي، مستويات التعليم، النظام السياسي- الاجتماعي (مسح القيم العالمي، ٢٠٠٥).

أما على صعيد الثقة بالمؤسسات والمنظمات المدنية، فقد أظهر المسح العالمي للقيم أن أعلى درجات الثقة (ثقة كبيرة جداً)، قد رُصدت للمؤسسات الدينية المرتبطة بالمساجد، بنسبة ٦٩,٥٪، ثم منظمات حماية البيئة، بنسبة ٢٨,٣٪، ثم الجمعيات الخيرية والإنسانية الطابع بنسبة ثقة قدرها ٢٥,٧٪. وجاءت الحركات النسائية في المرتبة الرابعة بنسبة ثقة قدرها ٢٣,٤٪، واحتلت المؤسسات الحكومية المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة ١٢,٤٪ (مسح القيم العالمي، ٢٠٠٥).

٢,٦,٤,٣. التباين في مستوى التسامح بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء

لقد تم الاعتماد هنا على المسح العالمي للقيم (٢٠٠٥) في قياس مستوى التسامح، حيث جاءت إجابات المستطلعين في الأردن على السؤال التالي من القائمة أدناه: اذكر أياً من هذه الفئات لا ترغب في أن تكون جارة لك؟ وأوردت تسعة خيارات، هي: مدمنو المخدرات، أناس من عرق مختلف، مرضى الإيدز، مهاجرون/عمال أجانب، مثليون جنسياً، أشخاص من ديانة مختلفة، مدمنو الخمر، أشخاص غير متزوجين يعيشون معاً، أناس يتحدثون لغة مختلفة.

وقد أفاد المستطلعون في الأردن أن الفئات التالية غير مرغوب فيهم كجيران، وذلك بالترتيب التنازلي (مسح القيم العالمي، ٢٠٠٥):

- مدمنو المخدرات: ٨, ٩٧٪.
- الشواذ جنسياً: ٧, ٩٦٪.
- المصابون بمرض الإيدز: ٣, ٩٦٪.
- المتحدثون بلغات أخرى: ٥, ٤٩٪.
- ذوو الجنسيات غير الأردنية: ٩, ٣٣٪.

إن الفارق ما بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء على صعيد التسامح هو فارق ضئيل للغاية لا يتجاوز ٢,١ نقطة، ما يعزز الاعتقاد أن منظمات المجتمع المدني لا تلعب دوراً مؤثراً في التأثير على اتجاهات أعضائها، باتجاه تعزيز قيمة التسامح لديهم. وهو ما يؤكد الحاجة إلى وضع برامج خاصة لتعزيز القيم الإنسانية، لا سيما قيم التسامح والقبول بالآخر ومكافحة التمييز.

٣,٦,٤,٣. الفرق في الروح العامة بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء

هنا أيضاً تم الاعتماد على المسح العالمي للقيم (٢٠٠٥) لقياس الروح العامة بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء. وقد أجاب المستطلعون عن السؤال التالي: أي من التصرفات التالية تعتقد أنها: دائماً مبررة، ليست مبررة إطلاقاً، أو تتوسط كلاهما:

- المطالبة بمنافع حكومية لا تستحقها.
- التهرب من دفع الأجرة مقابل استخدام وسائط النقل العام.
- التهرب من الضرائب إذا واتتك الفرصة.
- قبول الرشوة أثناء تأدية الوظيفة.

وقد جاءت أجوبة المستطلعين الأردنيين على النحو التالي:

- ٢, ٩٥٪ رفضوا قبول الرشوة أثناء تأدية الوظيفة.
- ٠, ٨٣٪ رفضوا التهرب من دفع الضرائب.
- ٦, ٨٢٪ رفضوا التهرب من دفع أجرة مقابل استخدام النقل العام.
- ٦, ٧٠٪ رفضوا المطالبة بامتيازات غير مستحقة من الحكومة (مسح القيم العالمي، ٢٠٠٥).

وعموماً تُظهر الأرقام المارة ارتفاع الروح العامة لدى المواطنين، وإن كانت تظهر أيضاً وجود فوارق في الاتجاهات تجاه الممارسات الفاسدة، ومنها الواسطة التي تعتبر مقبولة لدى نحو ٣٠٪ من المستطلعين.

ومن ناحية أخرى تتدنى الفوارق في الروح العامة ما بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء إذ لا تتجاوز ٣٪ نقطة، ما يؤشر إلى ضرورة العمل على تحسين اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني فيما يخص الروح العامة.

٤,٦,٤,٣. الثقة بمنظمات المجتمع المدني

حصل هذا المؤشر على درجة ثقة عالية تصل إلى ٦٧,٨٪.

ولقياس مستوى الثقة في المجتمع المدني، فقد تمت العودة إلى المسح العالمي للقيم (٢٠٠٥)، وتحديداً لأجوبة المستطلعين في الأردن عن السؤال التالي: إلى أي درجة تثق بمنظمات المجتمع المدني التالية ثقة كبيرة جداً، ثقة كبيرة فحسب، ثقة قليلة، لا تثق بها على الإطلاق. وأوردت كأجوبة اختيارية الفئات التالية من المنظمات: المنظمات والمؤسسات الدينية، النقابات العمالية، الأحزاب السياسية، منظمات البيئة، منظمات المرأة، المنظمات الخيرية والإنسانية.

وقد جاءت أجوبة العينة الأردنية على النحو التالي، مرتبة تنازلياً (مسح القيم العالمي، ٢٠٠٥):

- المؤسسات الدينية بنسبة ٦٩,٥٪.
- منظمات حماية البيئة بنسبة ٢٨,٣٪.
- الجمعيات الخيرية والإنسانية بنسبة ٢٥,٧٪.
- الجمعيات النسائية بنسبة ٢٣,٤٪.
- المؤسسات الحكومية بنسبة ١٢,٤٪.

الخلاصة:

كشفت الدراسة أن مدركات أصحاب المصالح (Stakeholders) لأثر المجتمع المدني على السياسات والقضايا الاجتماعية تعطي تقييماً أعلى من التقييم الذاتي لأثر منظمات المجتمع المدني على هذه السياسات والقضايا، كما عبر عنه قادة هذه المنظمات، حيث تبين ذلك من خلال وجود فوارق هامة ما بين الاثنين فيما يخص أثر المجتمع المدني على «تحسين نوعية الحياة» أو «دمقرطة قوانين الحياة السياسية الأردنية». ويرى الفريق الوطني للمشروع أن أثر المجتمع المدني أكبر بكثير مما يعتقده قادة المجتمع المدني، ما يعكس قدراً من التشاؤم والإحباط لدى هؤلاء حول مردود أنشطتهم على المجتمع والسياسات العامة.

وعموماً أظهرت الإدراكات الذاتية لقادة المجتمع المدني لأثره على المجالات والقضايا الاجتماعية تقييماً أفضل مما هو لأثره على السياسات العامة، وهو أمر مفهوم، بالنظر إلى العوائق والمحددات الخاصة بالبيئة السياسية، والتي تقيد مجالات تحرك المجتمع المدني في مجال السياسات العامة أكثر بكثير مما تقيد أنشطته في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، لوحظ اتفاق أصحاب المصالح مع قادة منظمات المجتمع المدني في إدراكاتهما لنشاطية المجتمع المدني، حيث شكل دعم الفقراء والمهمشين المجال الأكثر نشاطاً للمجتمع المدني بالنسبة للطرفين. وعموماً تعتبر التنمية الاجتماعية والتعليم والصحة مجالات رئيسية التقت عندها إدراكات قادة المجتمع المدني وأصحاب المصالح باعتبارها المجالات الأكثر نشاطاً بالنسبة للمجتمع المدني. كما التقى الطرفان عند تقييم تأثير المجتمع المدني على هذه القضايا باعتباره يتراوح ما بين المتوسط والمحدود.

ويطرح هذا مسألة تقليص «الفجوة» ما بين إدراكات الطرفين لمجهودات المجتمع المدني وتأثيره

الفعلي، حيث يتضح أن هناك إدراكاً مشتركاً يعكس الاعتقاد بوجود تأثير أقل، لا يتناسب مع المجهودات التي يبذلها المجتمع المدني سواء في المجال الاجتماعي أو على صعيد السياسات.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن اثر المجتمع المدني على الاتجاهات في المجتمع يكاد يكون محدوداً، سواء من حيث مستوى الثقة أو التسامح أو الروح العامة. كما كشفت الدراسة عن ارتفاع معدلات الثقة بالمؤسسات الدينية ثم البيئية (بفارق كبير لصالح الأولى)، وتدني مستويات الثقة ببقية منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية (بفارق الضِعْف لصالح الأولى).

ويطرح هذا، بدوره، إعطاء هذه الأبعاد من عمل المجتمع المدني أهمية أكبر عند وضع خططها المستقبلية، أي الاهتمام بتطوير الجانب التعليمي والتنويري من عمل المجتمع المدني سواء على صعيد القيم أو الاتجاهات العامة، إضافة إلى إعلاء شأن قيم التسامح والقبول بالآخر والمسؤولية المواطنية والاجتماعية في أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني.

٥,٣- البيئة العامة للمجتمع المدني:

يتكون هذا البعد من ثلاثة مؤشرات رئيسية و١٢ مؤشراً فرعياً. وقد سجل هذا البعد الذي يعدّ بمثابة بُعد خامس إلى جانب الأبعاد الأربعة الخاصة بماسة المجتمع المدني الأردني، ٥٥,٣ نقطة (على مقياس من مئة نقطة)، وهي المتوسط الحسابي للمؤشرات الرئيسية الثلاثة التي جاءت نتائجها كالتالي: السياق الاقتصادي الاجتماعي ٦٤,٨ نقطة، السياق الاجتماعي السياسي ٥١,٢ نقطة، والسياق الاجتماعي الثقافي ٤٩,٩ نقطة. (انظر الشكل رقم «٥,٣: ١» الذي يبين قيمة المؤشرات الثلاثة الرئيسية لبعد البيئة العامة للمجتمع المدني الأردني).

الشكل رقم(٥,٣: ١)

المؤشرات الثلاثة الرئيسية لبعد البيئة العامة للمجتمع المدني الأردني

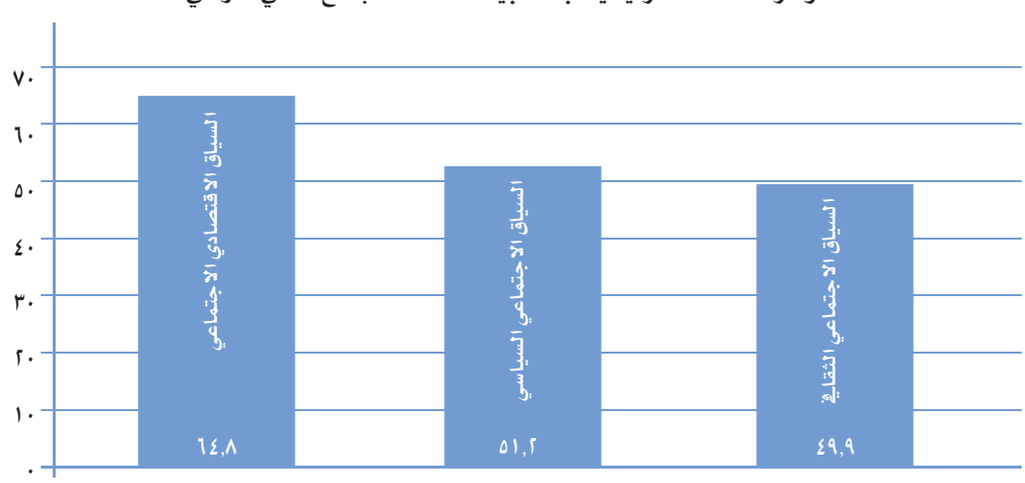

المصدر: مصفوفة مؤشرات دليل المجتمع المدني في الأردن - ٢٠١٠، الملحق رقم (١) في هذا التقرير.

يجيب هذا القسم من التقرير عن سؤال رئيسي: هل توفر البيئة العامة شروطاً ملائمة لنمو المجتمع المدني، أم أنها تلعب دوراً معيقاً لتطور المجتمع المدني؟ وبطبيعة الحال، فإنه لا يمكن الإجابة عن سؤال كهذا بدون الأخذ بعين الاعتبار مختلف العناصر المحددة للبيئة الخارجية، لا سيما تلك العناصر المتصلة بالسياقات الثلاثة الرئيسية: السياق الاجتماعي –الاقصادي، السياق الاجتماعي-السياسي، وأخيراً السياق الاجتماعي – الثقافي.

وقد اعتمد تحليل هذا البعد على البيانات المتوافرة في المسوح والتقارير الدولية، وكذلك البيانات الرسمية المحلية وأشكال المراقبة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. وفيما يلي نتائج هذا التحليل.

١,٥,٣- السياق الاجتماعي الاقتصادي

غالباً ما يوصف الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد محدود الموارد الطبيعية يقوم على سوق محلي ضيق ومنفتح على الإقليم والاقتصاد العالمي، ويتموضع في وسط إقليم غير مستقر. ومن أصل مساحة الأردن البالغة ٨٩ ألف كيلو متر مربع فإن الصحراء والأراضي الجافة تحتل ما نسبته ٨٦ ٪ من المساحة الكلية، كما يشكو الأردن من شح مصادره المائية، ويعد من بين أكثر عشر دول فقراً بالمياه في العالم.

ومع ذلك، فإن السياق الاقتصادي والاجتماعي سجل ٦٤,٨ نقطة، وهو حصيلة أربعة مؤشرات فرعية هي دليل الإمكانات الأساسية، الفساد، انعدام المساواة، والسياق الاقتصادي، كما سنبين لاحقاً.

١,١,٥,٣. الأردن بالأرقام:

هذا، ويبلغ عدد سكان الأردن ستة ملايين نسمة (٢٠١٠)، ويبلغ معدل النمو السكاني ٢,٢٪ سنوياً، ما يعني أن الأردن سوف يضاعف عدد سكانه في غضون ٣٢ سنة (الإحصاءات العامة، ٢٠٠٨: ٧). ويعتبر المجتمع الأردني مجتمعاً فتياً نتيجة ارتفاع نسبة السكان دون سن الخامسة عشرة إلى ٣٧,٣٪، وتدني نسبة السكان فوق ٦٥ سنة إلى ٣,٣٪، ما يعني أن نسبة السكان الناشطين اقتصادياً تقل عن ٦٠٪ من إجمالي السكان(الإحصاءات العامة، ٢٠٠٨: ٧).

ويتوزع السكان ما بين الحضر الذين يشكلون الغالبية من السكان، والتي تصل نسبتهم إلى ٨٢,٦٪ من إجمالي السكان، وسكان الريف الذين لا يتجاوزون ١٧,٤٪ من إجمالي السكان. ويتجه متوسط العمر وقت الزواج إلى الارتفاع، حيث يصل إلى ٢٩,٨ سنة للذكور و٢٦,٣ سنة للإناث. وتصل نسبة المتزوجين من مجموع السكان إلى ٥٤,١٪، فيما يصل متوسط حجم الأسرة إلى ٥,٤ فرد(الأردن اليوم، ٢٠٠٩: ١).

ونتيجة انخفاض معدل الوفيات وتحسن الخدمات الصحية والعلاجية، فإن توقع الحياة وقت الولادة قد ارتفع إلى ٧٣ سنة (٧١,٦ سنة للذكور، و٧٤,٤ سنة للإناث) (الأردن اليوم، ٢٠٠٩: ١). هذا ويصل معدل وفيات الأطفال الرضع إلى ١٩ لكل ألف فرد من المواليد الأحياء، لكن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة يرتفع قليلاً إلى ٢٠ وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء(الأردن اليوم، ٢٠٠٩: ١).

يعد الأردن من أكثر بلدان الشرق الأوسط من حيث ضخامة عدد السكان غير النشيطين اقتصادياً، فمن أصل عدد السكان في سن العمل، والذي يصل إلى ٣,٤٩٠,٠٠٠ في الأردن، يصل عدد النشطين اقتصادياً منهم إلى ١,٤ مليون أو (٤٠٪) فيما الباقي، أي ٢,٠٩ مليون منهم غير نشط اقتصادياً، وهم يشكلون (٦٠٪) من نسبة السكان في سن العمل.

ومن أصل النشطاء اقتصادياً (١,٤٠ مليون) يعمل ١,٢٢ مليون فقط أو ٨٧٪، فيما الباقي، ١٨٠ ألف شخص، أو (١٣٪) لا يعملون.

هذا، ويشكل العمال الأجانب حصة هامة من سوق العمل المحلي إذ يتراوح عددهم ما بين ٣٥٠ و٤٥٠ ألف شخص، ويحتل هؤلاء ٤٢٪ من الوظائف المستحدثة خلال السنوات ٢٠٠٠ / ٢٠٠٨، و ٥٥٪ من الوظائف المستحدثة لدى القطاع الخاص خلال الفترة ذاتها (الرزاز، عمر: ٢٠١١).

يصل عددالنساء غير الناشطات اقتصادياً إلى ١,٤٦٩,١٩٤، يشكلن ما نسبته ٧٠٪ من غير الناشطين اقتصادياً، وغالبيتهن (٦١٪) من حملة الشهادة الثانوية أو ما دون، فيما ٩٪ هن من حملة الدبلوم فأعلى. ويذكر أن ٥٤٪ من السكان غير النشطين اقتصادياً هن مدبرات منزل، أو ربات بيوت (الرزاز، عمر: ٢٠١١.

إن البنية التحتية المخصصة لخدمة السكان جيدة بشكل عام، حيث ترتبط ٩٧,٧٪ من المساكن بالشبكة العامة للمياه، وحوالي ١٠٠٪ من المساكن بشبكة الكهرباء، لكن أقل من ٦٠٪ من المساكن متصلة بالصرف الصحي. وتصل نسبة الأسر الأردنية التي لديها خط هاتف أرضي إلى ٣٣,٤٪، لكن نسبة الأسر التي لديها هاتف خليوي يصل إلى ٩٤٪. أما الأسر التي تملك جهاز كمبيوتر، فتصل نسبتها إلى ٣٦,٣٪، لكن الأسر التي تتمتع بالقدرة على الوصول إلى الإنترنت، فلا تزيد على ٧,٩٪ من الأسر. وتعد الأسر الأردنية على صلة جيدة بالإعلام عبر امتلاك ٩٨,٧٪ منها أجهزة تلفاز. وتعتمد نسبة تصل إلى ٣٩٪من الأسر الأردنية في تنقلاتها على السيارات الخاصة (الأردن بالأرقام، ٢٠٠٩: ٣٢).

٣,١,٥,٢. دليل القدرات الأساسية

بالاعتماد على موقع المراقبة الاجتماعية الدولية، فإن دليل الإمكانات الأساسية المكون من متوسطات ثلاثة معايير رئيسية تتمحور حول الصحة العامة والتعليم الأساسي، يشير إلى ارتفاع نتائج الإمكانات الاساسية في الأردن، حيث حصل على ٩٧,٣٪. من المرجح أن يكون هذا صحيحاً فيما يخص نسبة الإنفاق على التعليم الأساسي والصحة، لكنه قد لا يأخذ بعين الاعتبار نوعية كل من التعليم الأساسي والصحة التي يتسع الشكوى من تردي خدماتهما، حيث أن مخرجات التعليم لا تتناسب مع احتياجات السوق، في حين يفتقر ٣٦٪ من السكان للتأمينات الصحية المناسبة، علماً أن التأمينات الصحية المقدمة من الحكومة لموظفيها ليست شاملة لكافة نفقات العلاج والأدوية.

٣,١,٥,٣. الفساد

تراجع ترتيب الأردن في التصنيف الدولي لمنظمة الشفافية العالمية لمدركات الفساد لعام ٢٠١٠ مرتبة واحدة فقط، فأصبح ترتيبه بين الدول ٥٠، وتراجعت مرتبته بمقدار ٠,٣ علامة لتصبح ٤,٧، من أصل علامة كاملة هي ١٠.

ويعني هذا أن الأردن يتراجع فعلياً على هذا الصعيد، بعد أن ظل يراوح مكانه في مؤشر مدركات الفساد دون أن يحقق تقدماً يذكر. وكان أفضل سجل للأردن هو حين حقق علامة ٥,٤ في عام ٢٠٠٦، إلا أنه هبط هبوطاً كبيراً في العام التالي إلى ٤,٧ نقطة، وتراجع ترتيبه بين الدول من ٤٠ من أصل ١٦٣ دولة إلى المرتبة ٥٣ من أصل ١٧٩ دولة عام ٢٠٠٧ (الشفافية العالمية، ٢٠١٠)، ما شكل صدمة مدوية للأوساط الرسمية وللرأي العام على حد سواء.

وخلال السنوات الأخيرة، وضعت سلسلة من التشريعات التي تهدف إلى تحسين الشفافية الحكومية وتعزيز الرقابة والمساءلة في مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومن هذه التشريعات قانون هيئة مكافحة الفساد رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٦، قانون إشهار الذمة المالية رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٦، قانون مكافحة غسيل الأموال رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٧، قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٧، وقانون ديوان المظالم رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨ (توق، ٢٠١٠).

وإلى جانب البنية التشريعية، استكلمت أيضاً البنية المؤسسية الخاصة بمكافحة الفساد، من خلال إنشاء وتفعيل هيئة مكافحة الفساد وإنشاء ديوان المظالم، إضافة إلى المؤسسات الأخرى القائمة سابقاً، ولا سيما ديوان المحاسبة. لكن من الواضح أن وجود التشريعات الجديدة والمؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد لم يحصّن الأردن من انتشار الممارسات الفاسدة، والتي تفجرت مؤخراً في عدد من المؤسسات الحكومية، وفي مشاريع أخرى تابعة للقطاعين العام والخاص[٥٠].

وعلى صعيد المجتمع المدني تم الإعلان في أواخر تموز/ يوليو ٢٠٠٩ عن قيام جمعية الشفافية الأردنية التي تألفت من ٢٠ مؤسساً، بينهم وزراء سابقون ونواب وإعلاميون ونشطاء في المجتمع المدني. لكن الجمعية لم تقم بأعمال تذكر لتعزيز حالة المساءلة والنزاهة في الأردن. أما البرلمان نفسه فقد أظهر ضعفاً واضحاً في ملاحقة قضايا الفساد، رغم أنه حقق في العديد من إدعاءات الفساد التي طالت مؤسسات ومسؤولين حكوميين [٥١].

وقد أظهرت استطلاعات الرأي العام منذ عام ٢٠٠٦ قناعة واسعة بأن ظاهرة الفساد في القطاعين العام والخاص في تزايد، وأن هناك «تقبلاً» اجتماعياً لبعض أنواعه، مثل الواسطة والمحسوبية واستغلال المنصب الوظيفي.

وفي أحد الاستطلاعات المذكورة، أيد ٧, ٦٤٪ من العينة الوطنية وجود فساد في القطاع العام، مقابل ١, ٥٢٪ في القطاع الخاص. وجاء تقدير قادة الرأي العام لوجود فساد في القطاعين بنسبة أعلى، إذ سجلوا ٢, ٧٤٪ بالنسبة للفساد في القطاع العام و١, ٦٤٪ في القطاع الخاص(الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦).

وبالنسبة لأنواع الفساد الأكثر انتشاراً في القطاع العام، فقد جاءت في المقدمة المحسوبية والواسطة بنسبة تأييد ٧٣٪، تلاها: الرشوة (٤, ٦٥٪)، ثم استغلال المنصب الوظيفي (٤, ٦٣٪)، فالتزوير (٥٥٪)، والاختلاس (٢, ٥٢٪). أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد جاءت الرشوة في المقدمة، بنسبة تأييد ٦٨٪، ثم الواسطة والمحسوبية (٢, ٦٢٪)، فالاختلاس (٣, ٥٩٪)، ثم استغلال المنصب الوظيفي (٣, ٥٨٪)، والتزوير (٥٧٪) (الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦).

ويسود شعور عام بأن المتورطين في أعمال الفساد لا يلقون العقوبات المناسبة، فمن الممكن أن يعزلوا من مناصبهم، لكنهم غالباً لا يقدمون إلى المحكمة، كما لا تسترد الأموال العامة التي تم التصرف بها بصورة غير مشروعة. ويعد دور البرلمان في هذا المجال محدوداً وشكلياً، حيث لم تصل أي من اللجان النيابية التي شكلت في السابق إلى قرارات حاسمة في قضايا الفساد المنظورة أمام البرلمان (الأردن الجديد، ٢٠٠٨). وتتحمل بعض المعتقدات السائدة في الثقافة الشعبية المسؤولية عن تراخي يقظة الرأي العام وتساهله في مساءلة المتورطين في الممارسات الفاسدة. وعموماً تعتبر «الواسطة» أو المحسوبية يعني الحصول على الخدمات والمنافع بصورة تمييزية، أو من خلال معاملة تفضيلية ممارسات مقبولة بنظر أوساط واسعة من المواطنين، حيث يلجأ هؤلاء إلى أقاربهم ومعارفهم في المؤسسات الحكومية للحصول على مزايا أو منافع خارج نطاق القنوات المقررة بموجب القانون[٥٢].

٥٠- تحقق هيئة مكافحة الفساد حالياً في عدة قضايا فساد، تشمل مؤسسات في القطاعين العام والخاص، لكن لم تصدر قرارات بإدانة مسؤولين حكوميين في مختلف قضايا الفساد المنظورة سابقاً من جانب هذه الهيئة.

٥١- انظر دراسة: دور البرلمان الأردني في مكافحة الفساد وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة، مركز الأردن الجديد للدراسات،عمان، الأردن ٢٠٠٨. انظر أيضاً تقرير عن نظام النزاهة الوطني في الأردن، مركز الرخاء للدراسات، عمان، الأردن، ٢٠٠٨ .

٥٢- يرى ٥١,٢٪ من المواطنين و٤٦,٥٪ من قادة الرأي في الأردن أن المحسوبية والواسطة أصبحتا مقبولتين اجتماعياً. انظر صحيفة «الرأي» ٢٠٠٦/١١/٢.

٤,١,٥,٣ انعدام المساواة

على الرغم من تطبيق عدة برامج للإصلاح الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين، فإن الأردن ما زال يعاني من ارتفاع معدلات البطالة والفقر. وتبلغ معدلات البطالة وفق المصادر الرسمية ١٤,٨٪، في حين يصل الفقر إلى معدلات تتراوح بين ١٥ و٣٠٪، يمثلون السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (سيف والطباع، ٢٠٠٦). وباستخدام معامل جيني كمقياس لعدم المساواة (حيث صفر يساوي مساواة كاملة وواحد يساوي عدم مساواة كاملة)، نجد أن توزيع الدخل الوطني قد تحسن بصورة طفيفة فقط: من ٠,٣٧٩ عام ١٩٩٧ إلى ٠,٣٥٥ عام ٢٠٠٦، وهو ما لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي المتحقق خلال هذه السنوات (سيف والطباع، ٢٠٠٦).

وبتكييف معامل جيني ليتناسب مع مؤشرات دليل المجتمع المدني، الذي يستخدم مقياساً يتراوح ما بين الصفر والمئة، حيث الصفر يمثل اللامساواة المطلقة و ١٠٠ تمثل المساواة المطلقة، فإن نتيجة الأردن لهذا المؤشر هو ٦١,٢. ويؤكد تنامي عدد المساواة في الأردن أن استطلاعاً للرأي نفذه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية عام ٢٠٠٨، قد أفاد أن ٥٤,٧٪ من العينة الوطنية، ترى أن الوضع المالي لعائلاتهم قد ازداد سوءاً، مقارنة بحوالي ١٣٪ من العينة ذاتها أفادت بأن أوضاع عائلاتهم المالية قد تحسنت.

وأظهرت دراسة سيف والطباع المشار إليها آنفاً أن النمو الاقتصادي بلغ ما معدله ٦٪، وأن الإنفاق ودخل الفرد زاد لدى مختلف الفئات الدخلية، لكن هذا النمو الاقتصادي وزيادة دخل الفرد لم يرافقه تحسن في المساواة، وإنما ترافق مع عدم مساواة متزايدة، حيث تركزت الزيادة الأكبر في معدلات الدخل والإنفاق عند المستويات العليا من السكان. وعلى سبيل المثال فإن ٢٪ من السكان زاد استهلاكهم الفردي، بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، بمتوسط قدره ٢٠٠٠ دينار، وهو مبلغ يعادل حوالي أربعة أضعاف الحد الأقصى من الاستهلاك الفردي لأفقر ١٠٪ من السكان عام ٢٠٠٦ (سيف والطباع، ٢٠٠٨). ويظهر الشكل رقم (٢:٥,٣) التفاوت الهائل في نمو الدخل الفردي للمجموعات الدخلية العشرية بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦.

الشكل رقم (٢:٥,٣)

الدخل الفردي السنوي للمجموعات العشرية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦

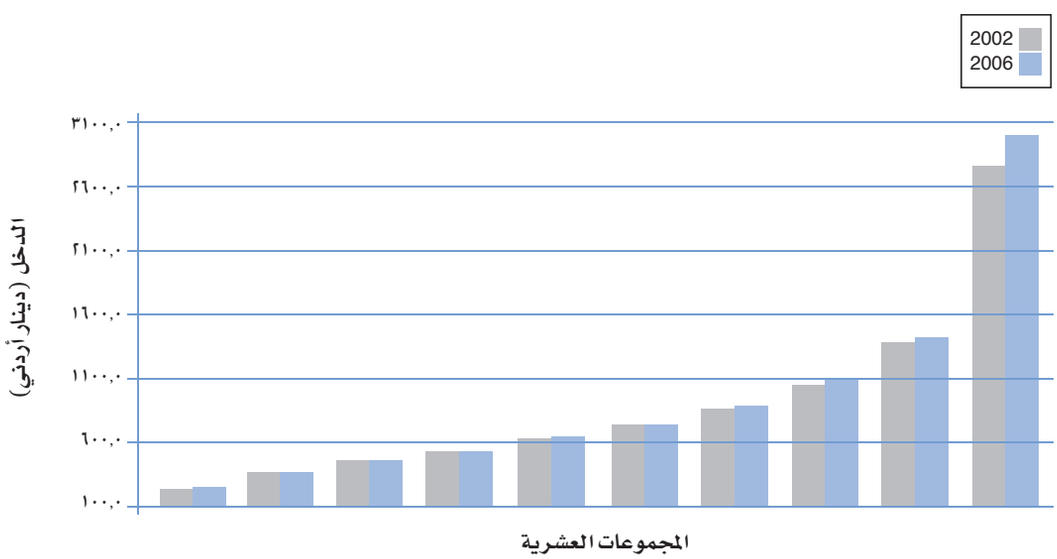

المصدر: د. إبراهيم سيف، ياسمين الطباع، دراسة الطبقة الوسطى في الأردن ٢٠٠٦، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.

هذا، ويستحوذ أغنى ٣٠٪ من السكان على ٥٨,٨٪ من إجمالي الدخل الوطني في عام ٢٠٠٦، في حين يحصل ٤٠٪ من السكان، يمثلون الطبقة الوسطى، على حصة متناقصة قدرها ٢٩,٩٪ عام ٢٠٠٦ (مقابل ٣٠,٦٪ عام ٢٠٠٢). كما انخفضت حصة أفقر ٣٠٪ من السكان لتحصل على ١١,٤٪ من الدخل عام ٢٠٠٦، أي أقل بـ ٠,١٪ من عام ٢٠٠٢. (كما في الشكل رقم «٣,٥:٣»). وعموماً يحصل أغنى ٢٪ من السكان على ١٢,٨٪ من إجمالي الدخل الوطني عام ٢٠٠٦، بزيادة قدرها نحو ٢٪ من الدخل الوطني عن حصتها في عام ٢٠٠٢ (سيف والطباع، ٢٠٠٨).

إن مؤشرات عدم المساواة لا تقتصر على الفروق الدخلية، إذ يمكن قراءة مؤشرات عدم المساواة من منظور النوع الاجتماعي (الجندر). فعلى صعيد التعليم، تظهر فجوة النوع الاجتماعي في مستويات أمية أعلى لدى النساء فوق سن ١٥ سنة، والتي تصل إلى ٧,٣٪. وتقل نسبة التحاق الإناث في رياض الأطفال عن الذكور بنسبة ٤,٨٪، والتعليم الأساسي عموماً بنسبة ١,٢٪. كما تتدنى نسبة التحاق الإناث بالتعليم المهني الصناعي والزراعي بشكل جذري عن الذكور. لكن نسبة الإناث في الكادر التعليمي تفوق بمعدل الضعف نسبة الذكور وذلك في مرحلة التعليم الأساسي. ويشكل مدراء المدارس الإناث ثلاثة أمثال عدد المدراء الذكور في مرحلة التعليم الأساسي، في حين تقل الفوارق في مرحلة التعليم الثانوي، وإن كانت عموماً لصالح الإناث(٥٣).

الشكل رقم (٣,٥:٣)

حصة أغنى وأفقر فئات المواطنين والطبقة الوسطى من الدخل الوطني لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦

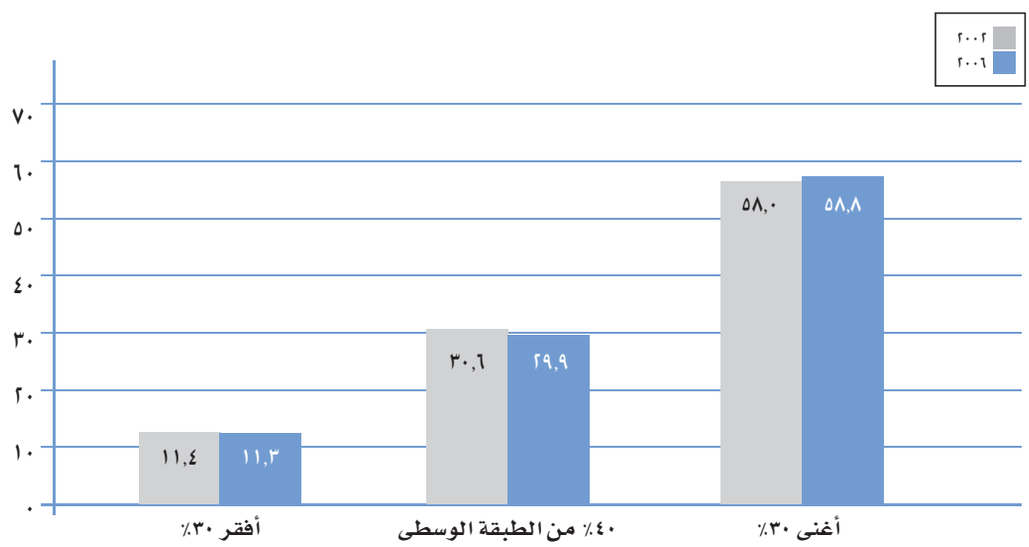

المصدر: د. إبراهيم سيف، ياسمين الطباع، دراسة الطبقة الوسطى في الأردن ٢٠٠٦، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.

٥٣- تورد دراسة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن، والمشار اليها آنفاً، أن هناك عدة حواجز تفعل فعلها في الحد من انضمام المرأة إلى القوى العاملة، مثل ارتفاع معدلات الخصوبة والزواج، قوانين الأسرة وسلطة الزوج أو موافقته المسبقة على عمل الزوجة، ارتفاع معدلات البطالة الذي يعزز التوجه نحو تفضيل الرجل على المرأة في شغل الوظائف المحدودة المتاحة، تفاوت الأجور وانخفاض العوائد على العمل على أساس الجنس، والتفرقة الوظيفية على أساس النوع الاجتماعي، وما يقود إلى وجود «تقسيم وظيفي» بين الرجال والنساء في العمل ما أدى إلى تركيز عمل النساء في قطاعات التعليم، الصحة، وبعض القطاعات الصناعية والخدمية الأخرى. هذا إضافة إلى تدني المزايا المتاحة للمراة في القطاع الخاص (مثل وجود ساعات عمل أطول، إجازة الأمومة المدفوعة أقل في القطاع الخاص، الاطمئنان الوظيفي أكبر لدى القطاع العام)، هيمنة الأدوار النمطية للعمل بناء على التحيزات المسبقة على أساس النوع الاحتماعي، مثل هيمنة العادات والأعراف الاجتماعية المناهضة لعمل المرأة خارج البيت، سيما في الوظائف الليلية، أو التي تحتاج إلى ساعات عمل أطول وفي بيئة مختلطة. انظر: ياسمين الطباع. مصدر سابق، ص ٥/٧.

وعلى صعيد الاقتصاد، تظهر الفجوة بين الذكور والإناث بقوة لصالح الذكور، حيث لا تزيد مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي للسكان (١٥ سنة فأكثر) عن ١٤,٩٪، وهو معدل أدنى بكثير من الدول الأخرى المماثلة ذات الدخل المتوسط. (انظر الجدول رقم «١:٥,٣») كما تعاني الإناث بصورة مضاعفة من مشكلة البطالة، حيث تصل نسبة البطالة بين الإناث فوق سن ١٥ إلى ٢٤,٤٪ مقابل ١٠,١٪ للذكور. وتصل معدلات البطالة بين الإناث في سن الشباب إلى ٤٨,٨٪ مقابل ٢٢,٧٪ لدى الذكور. وعموماً يقع الأردن في المرتبة ١٣٩ عالمياً من حيث مشاركة المرأة في قوة العمل، مما ساهم في خفض ترتيب الأردن على صعيد مؤشر التنافسية العالمية لعام ٢٠١٠ - ٢٠١١.

الجدول رقم (١:٥,٣)

مؤشرات المرأة في النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٠٨

	إناث	ذكور	فجوة النوع
معدل النشاط الاقتصادي للسكان ١٥ سنة فأكثر	١٤,٢	٦٤,٠	٤٩,٨
معدل بطالة ١٥ سنة فأكثر	٢٤,٤	١٠,١	- ١٤,٣
معدل بطالة الشباب ١٥ - ٢٤ سنة	٤٨,٨	٢٢,٧	- ٢٦,١

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، جدول مؤشرات المرأة الأردنية باستخدام المنظور الجندري، ٢٠٠٨.

وعموماً تشكل الإناث ١٧,٥٪ من العاملين مقابل أجر، و٢٢,٦٪ من العاملين في الحكومة و١٧,١٪ من العاملين في القطاع الخاص (انظر الجدول رقم «٢:٥,٣»). وتبلغ نسبة صاحبات الأعمال ٥,٣٪ من

الإطار رقم (٦)

طرق قياس المنظمات النسائية لأثر البرامج والأنشطة الموجهة لتمكين المرأة

لا توجد آلية او طريقة مرجعية واحدة لقياس أثر البرامج لدى المنظمات النسائية، فاتحاد المرأة يعتمد «ملفاً تقييمياً» يحتوي على استمارة لهذا الغرض، وكذلك توثيق الجلسات ومتابعة الاجتماعات الدورية التي يتم فيها طرح المشكلات وبناء عليها تتم المعالجة، بينما يقوم الاتحاد النسائي الاردني العام بقياس استمرارية برامجه بواسطة خمسة مؤشرات، هي: النسبة المرتفعة لسداد أقساط قروض المشاريع، إعادة تمويل بعض المشاريع الناجحة من باب توسيعها، تنامي حجم طلب النساء على مجالي التدريب والقروض، ازدياد مستوى وعي النساء المستفيدات، ومقارنة الفرق في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للنساء وأسرهن قبل المشاريع وأثناءها. أما المنظمات الاخرى فيتم قياس أثر البرامج فيها ونجاح أنشطتها بحجم الإقبال عليها وردود الأفعال التي ترد بعد تنفيذ النشاطات.

ويتبين بأن جزءاً من المنظمات ليس لديها إلمام بمفهوم مؤشرات قياس الأداء والتي تساعد المنظمة على قياس مدى تقدم أدائها لتحقيق أهدافها المنشودة. فالبرامج والنشاطات التي يتم تنفيذها لا تخضع لمراقبة وتقييم أدائها وفق مؤشرات المدخلات وعمليات المخرجات والنتائج.

د. نبيلة السيوف / مقتطف من دراسة حالة

«أثر سياسات وبرامج منظمات المجتمع المدني على تمكين المرأة الأردنية»، ٢٠١٠، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات.

أصحاب العمل عموماً. وتعمل ٤,٢٪ من النساء لحسابهن من أصل مجموع العاملين لحسابهم، ويعمل ١٨,٥٪ من النساء لصالح الأسرة وبدون أجر، فيما تصل نسبة العاملات بدون أجر إلى ٣٠,٨٪ من أصل عموم العاملين بدون أجر.

الجدول رقم (٢:٥,٣)

السكان المشتغلون حسب وضع العمل (١٥ سنة فأكثر) (٪)

وضع العمل	إناث	ذكور	فجوة النوع
مستخدم بأجر	١٧,٥	٨٢,٥	٦٥,٠
حكومي	٢٢,٦	٧٧,٤	٥٤,٨
خاص	١٧,١	٨٢,٩	٦٥,٨
صاحب عمل	٥,٣	٩٤,٧	٨٩,٤
يعمل لحسابه	٤,٢٠	٩٥,٨	٩١,٦
يعمل لدى الأسرة دون أجر	١٨,٥	٨١,٥	٦٣,٠
يعمل دون أجر	٣٠,٨	٦٩,٢	٣٨,٤

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، جدول مؤشرات المرأة الأردنية باستخدام المنظور الجندري، ٢٠٠٨.

وعلى الصعيد السياسي، تتحسن مشاركة النساء في المجالس البلدية والبرلمان والحكومة، لكنها ما زالت دون المستوى المنشود، المتوقع من وجهة نظر المساواة والعدالة بين الجنسين. بهذا تحتل المرأة ما نسبته ٢٧,٤٪ من مقاعد المجالس البلدية، و٦,٤٪ من مقاعد مجلس النواب، و١٢,٧٪ من عضوية مجلس الأعيان، و١٤,٣٪ من مجلس الوزراء. ويرتفع تمثيل النساء في السلك الدبلوماسي إلى ١٧,٢٪. أما على صعيد منظمات المجتمع المدني، فإن النقابات العمالية تضم ٢١٪ من الإناث، لكن عضويتها في مجالس النقابات لا تتعدى ٤,٨٪. وتضم الأحزاب السياسية ٢٧,٨٪ من النساء، فيما تضم النقابات المهنية ٢٢,٧٪ من الإناث، وذلك حسب مصادر الإحصاءات العامة الأردنية[٥٤]، كما هو مبين في الجدول رقم (٣:٥,٣).

الجدول رقم (٣:٥,٣)

مشاركة المرأة في سلطات الدولة والبلديات والمجتمع المدني والجداول الانتخابية

	إناث	ذكور	فجوة النوع
السلك الوزاري	١٤,٣	٨٥,٧	٧١,٤
السلك الدبلوماسي في كافة المستويات	١٧,٢	٨٢,٨	٦٥,٦
المشاركة في المجلس التشريعي الأول (الأعيان)	١٢,٧	٨٧,٣	٧٤,٦
المشاركة في المجلس التشريعي الثاني (النواب)	٦,٤	٩٣,٦	٨٧,٢
المقيدون في الجداول الانتخابية	٥٢,٠	٤٨,٠	-٤,٠
المجالس البلدية	٢٧,٤	٧٢,٦	٤٥,٢
النقابات العمالية	٢١,٠	٧٩,٠	٥٨,٠
مجالس النقابات	٤,٨	٩٥,٢	٩٠,٤
الأحزاب السياسية	٢٧,٨	٧٢,٢	٤٤,٤
النقابات المهنية	٢٢,٧	٧٧,٣	٥٤,٦

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، جدول مؤشرات المرأة الأردنية باستخدام المنظور الجندري، ٢٠٠٨.

٥٤- بموجب قانون الانتخاب الجديد لمجلس النواب، ارتفعت الحصة المحفوظة للنساء من مقاعد مجلس النواب من ستة مقاعد إلى ١٢ مقعداً. وعموماً وصل عدد النائبات في مجلس النواب السادس عشر (٢٠١٠/٢٠١٤) إلى ١٣ مقعداً، أو١٠,٨٪ من إجمالي عدد المقاعد وهو ١٢٠ مقعداً.

وقد كشفت دراسة حديثة حول واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام، عن انخفاض نسبة الإناث كلما ارتقى السلم الوظيفي. وتقدر الدراسة نسبة الإناث في الوظائف القيادية ١٨٪، فيما تقدرها بالنسبة للوظائف الإدارية التنفيذية بـ ٤٦٪ (الطباع، ٢٠٠٩).

٥,١,٥,٣. السياق الاقتصادي

حصل مؤشر السياق الاقتصادي، والذي يقيس نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي على ٤٩,٧ نقطة، أي أن ترتيب الأردن، على هذا الصعيد، هو دون المتوسط، علماً بأن التقييم المذكور استند إلى مؤشرات التنمية لدى البنك الدولي.

يقدر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للأردن في عام ٢٠٠٩ بـ ١٧,٨ مليار دينار أردني، أو ما يعادل ٢٥ مليار دولار أمريكي. وبذلك يصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ٢,٩٧٩ دينار. وقد تراجع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من ٨,٥٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٧,٦٪ عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٢,٣٪ عام ٢٠٠٩ (النشرة المالية، ٢٠١٠: ١٠). وذلك تحت تأثير الأزمة الاقتصادية التي ضربت الأردن خلال السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠٠٨-٢٠١٠).

لقد بلغ صافي الدين العام الأردني ١٠,٣٤٠ مليار دينار أردني، أي ما يعادل ٥٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ٢٠١٠. ويتألف الدين العام من ٦,٣٠٨ مليارات دينار، دين داخلي معظمه من مصادر بنكية، و٣,٥٤٦ مليار دينار دين خارجي، مصدرها دول صناعية ودول عربية ومؤسسات دولية وإقليمية (النشرة المالية، ٢٠١٠: ٨).

والواقع أن الدين العام الصافي للأردن لعام ٢٠١٠، قد ارتفع بمقدار ١,٨٠١ مليون دينار، ليصل إلى ١١,٤٠٦ مليون دينار، (الفانك، صحيفة الرأي، ٢٠١١/٤/٤).

وإلى جانب الدين العام، يعاني الاقتصاد الأردني من ارتفاع في عجز الموازنة العامة للدولة، يقدر لعام ٢٠١٠ بـ ٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومن عجوز أخرى في الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات. ويتم تمويل جزء من العجز في موازنة الدولة عن طريق المنح والمساعدات الخارجية. أما العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فيغطى جزئياً من التحويلات النقدية للعاملين في الخارج لا سيما في دول الخليج (النشرة المالية، ٢٠١٠: ٩-١٠).

٢,٥,٣. السياق الاجتماعي السياسي

إن دليل مؤشرات المجتمع المدني يعطي السياق الاجتماعي- السياسي ٥١,٢ نقطة. وهو محصلة للمؤشرات الفرعية التالية: الحقوق السياسية والحريات ٣٢,٥، حكم القانون والحريات الفردية ٤٧,٩، حقوق التجمع والتنظيم ٤١,٧، خبرة الإطار القانوني ٧٨,٤، والفعالية الحكومية ٥٥,٤. وقد اشتقت معظم

الإطار رقم (٧)

مستوى تمثيل الجماعات الدينية في منظمات المجتمع المدني الأردني

يوجد في الأردن مجموعة ذات أصول دينية غير إسلامية واحدة فقط، ونعني بها المسيحيين الأردنيين الذين تتراوح نسبتهم ما بين (٣-٤٪) من سكان الأردن، وهم ممثلون في الحكومة والبرلمان. هذا، وقد أفردت لها قوانين الانتخاب، منذ عام ١٩٢٩، كوتا خاصة بها، وقد استمر هذا التقليد حتى وقتنا الحاضر. وإذا ما عدنا إلى البرلمانات الأخيرة، نجد أن المسيحيين قد تمثلوا بنسبة ٧,٥٪ من مجمل مقاعد البرلمان. هذا، وتنخرط هذه الفئة في مختلف النشاطات الاجتماعية والثقافية، كما تمكنوا منذ وقت مبكر من إقامة جمعيات خيرية خاصة بهم ولهم نوادي وروابط عائلية متعددة. وفضلاً عن ذلك، فإنهم منخرطون بشكل جيد في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

وفي إطار تحليل نتائج إجابات العينة القيادية حول مستوى تمثيل هذه الأقلية كأعضاء في منظمات المجتمع المدني، أفاد ما نسبته ٣٠,٩٪ من كامل حجم العينة، أن هذه الأقلية ممثلة بعض الشيء في منظماتهم. أما فيما يخص نسبة من أكدوا أن هذه الأقلية غير ممثلة نهائياً في منظمات المجتمع المدني، فلم تتعدَ ٨,٦٪ فقط. وقد توزعت النسبة الأخيرة بين النقابات المهنية بنسبة ٢٠٪، والأندية الشبابية والرياضية بنسبة ٢٦,٧٪ والجمعيات الخيرية بنسبة ١٤٪ من مجموع قادة هذه المنظمات.

مقتطف من دراسة حالة:

«المجتمع المدني في الأردن: بنيته وتوزيعه القطاعي والإقليمي»، ٢٠١٠، عمّان، مركز الأردن الجديد للدراسات.

المؤشرات الخاصة بالحقوق والحريات من تقارير «بيت الحرية» عن الأردن، أما مؤشرات خبرة الإطار القانوني فقد اعتمد على المسح التنظيمي الذي وضعه الفريق الوطني للمشروع (المسح التنظيمي، ٢٠١٠).

إن انخفاض نقاط معظم المؤشرات المارة، قد يفسر تصاعد المطالبة، منذ مطلع عام ٢٠١١، باصلاحات فورية لقوانين الانتخابات البرلمانية والبلدية، الاجتماعات العامة، الجمعيات، الأحزاب السياسية، والعمل. وإعلان الحكومة مؤخراً عن تشكيل «لجنة للحوار الوطني» حول هذه القوانين، مع اعطاء أولوية لإصلاح قانوني الانتخاب والأحزاب.

يذكر أن الحكم في الأردن، بموجب دستور ١٩٥٢، هو حكم نيابي ملكي وراثي، والملك هو رأس الدولة، وهو أيضاً رأس السلطة التنفيذية، حيث تتولاها عنه الحكومة. وهناك سلطة تشريعية، ثنائية المجلس، إذ يتألف مجلس الأمة (البرلمان) من مجلس النواب (وهو منتخب ويتألف من ١٢٠ عضواً) ومن مجلس الأعيان الذي يعين الملك أعضاءه الذين لا يزيد عددهم على نصف أعضاء مجلس النواب، وهناك سلطة القضاء، حيث تصدر المحاكم قراراتها باسم الملك.

وبموجب الدستور الأردني، فإن الملك يلعب دوراً مركزياً في النظام السياسي، ويهيمن على مختلف السلطات الدستورية، حيث لا يوجد فصل صارم ما بين السلطات الثلاث. (انظر الشكل رقم «٤:٥,٣» الخاص بتركيبة النظام السياسي).

الشكل رقم (٤:٥,٣)

التركيب الدستوري للنظام السياسي في الأردن

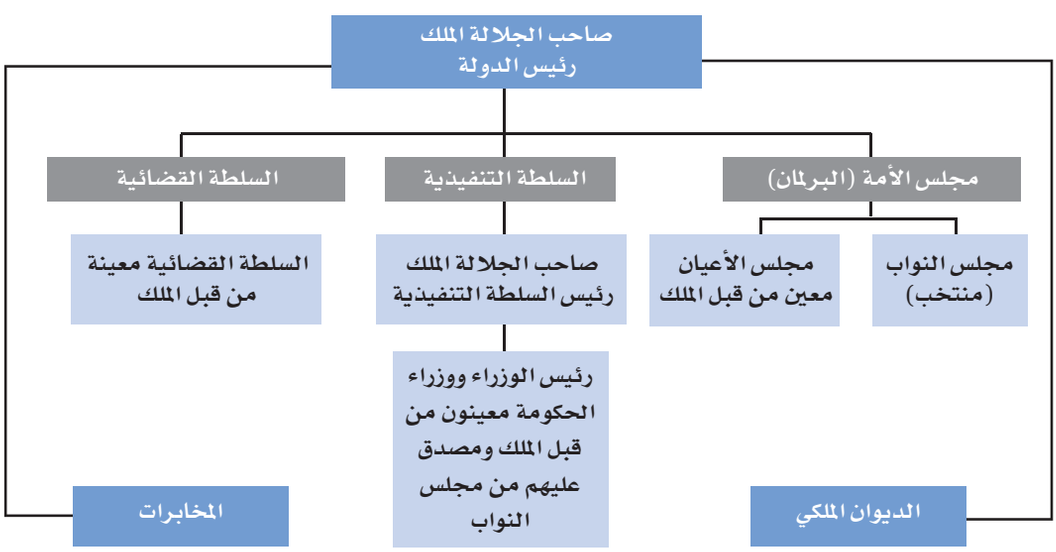

المصدر: تقييم الإطار الانتخابي، المملكة الأردنية الهاشمية، مركز الأردن الجديد للدراسات، و DRI، تموز/ يوليو ٢٠٠٧.

منذ عام ١٩٨٩، حيث أجرى الأردن أول انتخابات برلمانية شاملة بعد غياب طويل للانتخابات (كانت آخر انتخابات عامة في نيسان/إبريل ١٩٦٧) وحل البرلمان المتكرر (١٩٧٤ – ١٩٨٣، ثم عام ١٩٨٨/١٩٨٩)، دخل الأردن مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي التي عادت على المواطنين بتوسيع نطاق حرياتهم العامة. وقد اتسمت هذه المرحلة بإقرار التعددية الحزبية والسياسية واستئناف الانتخابات البرلمانية على أسس تنافسية، وقد تلت الإصلاحات السياسية إصلاحات أخرى لتحرير الاقتصاد والانفتاح على العولمة.

وقد نُظِرَ إلى الأردن بشكل عام باعتباره قوة اعتدال وتسامح وعاملاً مهماً في استقرار المنطقة، ما سمح له بتلقي الدعم السياسي والاقتصادي من البلدان الصناعية الكبرى، لا سيما من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، إضافة إلى الدعم المالي المقدم من حكومتي المملكة السعودية والكويت وحكومات دول الخليج الأخرى.

غير أن السياسات الإصلاحية هذه، بدلاً من أن تكون محركاً إستراتيجياً للتقدم إلى الأمام، تراجعت في النصف الثاني من التسعينيات، ومالت إلى التذبذب وعدم الاستقرار، ما أفقدها زخمها وقدرتها على تعظيم المنافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومع تولي الملك عبدالله الثاني للسلطة في شباط/ فبراير ١٩٩٩، تعهد بمواصلة سياسة الانفتاح والإصلاح التي أطلقها الملك الراحل الحسين بن طلال. وخلال العقد الأخير، أطلق الملك سلسلة من المبادرات الإصلاحية التي حملت مسميات عدة مثل «الأردن أولاً»، «الأجندة الوطنية»، و «كلنا الأردن»، التي أحيت الآمال داخل الأردن وخارجه باستئناف عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأردن. لكن مختلف هذه المبادرات سرعان ما كانت تفقد زخمها. والأخطر من ذلك أن المؤسسات والتقاليد التي أرسيت مع بداية الإصلاحات السياسية، هددتها إجراءات حل البرلمان وتأجيل الانتخابات لعدة سنوات ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٣، ثم مؤخراً (٢٠٠٩/٢٠١٠)، إضافة إلى إقرار مئات القوانين المؤقتة في غياب البرلمان، والتذرع بمواجهة أخطار الإرهاب والتطرف الإسلامي لتقييد الحريات العامة، لا سيما حرية التجمع والتعبير. هذا، وقد استعادت الأجهزة الأمنية تقاليدها السابقة القائمة على تقييد حرية النشطاء السياسيين ومنع الاجتماعات العامة وحتى شن الاعتقالات السياسية(فريدم هاوس، ٢٠١٠).

وقد تجنبت الحكومة الأردنية منذ بداية الانفتاح السياسي، أي منذ عام ١٩٨٩، الإقدام على إصلاح النظام الانتخابي. وبدلاً من ذلك، أقرت قانون انتخابات يعزز قاعدتها السياسية والاجتماعية التقليدية في أواخر عام ١٩٩٣ بدعوى الحد من نفوذ الحركة الإسلامية والقوى السياسية الأخرى المناهضة للسلام مع إسرائيل. وجراء ذلك فقد عمل هذا القانون لمصلحة تعزيز القوى العشائرية والعائلات ذات النفوذ ولغير صالح الأحزاب السياسية والقوى الديمقراطية والنساء. ورغم التعديلات المتكررة على قانون الانتخاب، في عام ٢٠٠٣، ثم مؤخراً عام ٢٠١٠، فقد فشلت التشريعات الانتخابية هذه في تأمين تمثيل نيابي عادل للسكان، وفي تحقيق تنمية سياسية عمادها الأحزاب والمجتمع المدني، كما أبقى الإشراف على الانتخابات بيد وزارة الداخلية بعيداً عن الإشراف المستقل وعن الرقابة الداخلية والخارجية(٥٥).

وحتى بوجود قانون انتخاب كهذا وما يوفره من ضمانات بوصول أغلبية موالية، فإن السلطات التنفيذية لم تحترم الاستحقاق الخاص باستكمال المجالس النيابية مدتها الدستورية، وهي أربع سنوات، أو المواعيد الدورية المقررة دستورياً لإجراء الانتخابات مباشرة بعد انتهاء دورة أعمال المجلس النيابي. وهكذا أقدمت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على حل مجلس النواب الخامس عشر، وأجلت موعد إجراء الانتخابات البرلمانية إلى تشرين الثاني ٢٠١٠، ما أبقى البلاد بدون سلطة تشريعية ما يزيد على عام.

٥٥- يعتبر الفشل في إصلاح قانون الانتخاب الأردني أبرز مظاهر تعثر الإصلاحات السياسية في الأردن، وذلك رغم التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخاب منذ عام ١٩٩٣، وكرست ما عرف «بقانون الصوت الواحد»، وقد وضع قانون جديد للانتخاب عام ٢٠٠١، ثم قانون آخر عام ٢٠١٠، أجريت على أساسه انتخابات المجلس النيابي الأخير (تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٠). لكن هذه القوانين كانت سبباً لمقاطعة أحزاب في المعارضة للانتخابات البرلمانية لمرتين (١٩٩٧ و٢٠١٠)، وقوضت الثقة بالانتخابات عموماً. وقد أقدم الملك عبد الله الثاني على حل مجلس النواب الخامس عشر المنتخب عام ٢٠٠٧، ودعا إلى إجراء انتخابات جديدة، بالنظر إلى وقوع انتهاكات لحرية ونزاهة الانتخابات على نطاق واسع في عام ٢٠٠٧. وحتى البرلمان الحالي الذي قوطعت انتخاباته من قبل المعارضة الإسلامية وغيرها من القوى، فقد سجلت هيئات الرقابة المحلية والخارجية وقوع مخالفات كبيرة فيه، كما سجلت انتقادات جدية على كل من قانون الانتخاب والنظام الانتخابي. وقد عزل الملك هذه الحكومة، بناء على الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في كانون الثاني/ يناير٢٠١١، وعهد الملك إلى الحكومة المكلفة باعداد قانون انتخابي جديد، إضافة إلى إجراء إصلاحات شاملة على القوانين ذات الصلة بالحريات السياسية. انظر خطاب تكليف الملك عبدالله الثاني للدكتور معروف البخيت بتأليف حكومة جديدة. الصحف الأردنية بتاريخ ٢٠١١/٢/٢.

٣,٥,٢,١. الحقوق والحريات السياسية والمدنية

حصل الأردن على ٣٢,٥ نقطة لمؤشرات الحقوق والحريات السياسية لعام ٢٠٠٨، وقد بنى هذا التقييم على دليل «بيت الحرية» Fredom house للحقوق السياسية الذي يستخدم مقياساً من ٤٠ نقطة.

لقد صُنف الأردن لسنوات عديدة، من جانب بيت الحرية (Freedom House) كبلد «حر جزئياً» Partly Free، وظل هذا هو حاله حتى عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. لكن اعتباراً من عام ٢٠٠٩، فقد تراجع تصنيف الأردن، حيث دخل خانة البلدان الموصوفة بأنها «غير حرة» (Not Free).

وقد تراجع ترتيب الحريات السياسية في الأردن خلال العام المذكور إلى ٦ بدلاً من ٥، كما كان عليه حاله خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ويعود هذا التراجع إلى حل مجلس النواب الأردني الخامس عشر قبل انتهاء مدته بعامين، إضافة إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية إلى أواخر عام ٢٠١٠، بدلاً من إجرائها فوراً بعد حل البرلمان الأردني. وإلى جانب ذلك، فقد سجل بيت الحرية أسباباً أخرى لتصنيف الأردن كبلد غير حر، أبرزها ازدياد تدخل الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية. أما ترتيب الأردن من حيث الحريات المدنية، فقد تراجع قبل ذلك، من مستوى ٤ نقاط عام ٢٠٠٧ إلى ٥ نقاط في عام ٢٠٠٨، ثم في عام ٢٠٠٩ (فريدم هاوس، ٢٠٠٩).

لقد تم تفسير تراجع الأردن على صعيد الحريات المدنية بنقطة واحدة عام ٢٠٠٨، بوقوع ملاحقات للأفراد بسبب ممارساتهم حق التعبير عن الرأي. وقد انتقد بيت الحرية ومنظمات دولية ومحلية أخرى تراقب حقوق الإنسان كلاً من قانون الأحزاب الجديد رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧، الذي أدى تطبيقه إلى تقليص عدد الأحزاب السياسية القائمة في الأردن، جراء التشدد في شروط تأسيس الأحزاب، وكذلك قانون الجمعيات الجديد، رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨، الذي شدد القيود على منظمات المجتمع المدني. وقد عادت الحكومة الأردنية، تحت تأثير هذه الانتقادات، إلى إدخال تعديلات شاملة على قانون الجمعيات خلال عام ٢٠٠٩، ما خفف من تأثير تلك القيود (فريدهم هاوس، ٢٠٠٩).

٣,٥,٢,٢. حكم القانون والحريات الشخصية:

بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات، من أصل أربعة مؤشرات، تشكل دليل المجتمع المدني في «بيت الحرية» Fredom house ، هي حكم القانون والاستقلال الشخصي والحقوق الفردية وحرية التعبير والاعتقاد، فقد حصل مؤشر حكم القانون والحريات الشخصية في الأردن على درجة متوسطة هي ٤٧,٩٪.

على الرغم من وجود ثقة كبيرة عموماً بالسلطة القضائية في الأردن، إلا أن المحاكم تخضع لإشراف كل من وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء الذي يعين أعضاؤه من قبل الملك. ولقد رفعت مطالبات لإصلاح القضاء وتعزيز استقلاليته. وعلى سبيل المثال، فقد طولب بقيام محكمة دستورية في الأردن منذ عام ١٩٩١ لكن مساعي إنشاء هذه المحكمة لم تنجح حتى الآن. وإلى جانب المحاكم المدنية تتمتع محكمة أمن الدولة بسلطات واسعة، وتشكل سلطة قضائية موازية للمحاكم المدنية، تخضع لسلطة رئيس الوزراء[٥٦].

ومع أن الدستور الأردني يوفر حماية قانونية للأردنيين من الاعتقالات التعسفية، إلا أن هذه الحماية محدودة، إذ يمكن توقيف المواطنين لمدة ٤٨ ساعة، ثم لمدة ١٠ أيام بدون توجيه اتهام رسمي لهم، وتتمتع محكمة أمن الدولة بسلطة إيقاف الأشخاص لمدد أطول. وبموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦، فإن بوسع السلطات إيقاف المشبوهين بدون محاكمة لمدة تصل إلى ٣٠ يوماً (فريدهم هاوس، ٢٠٠٩).

٥٦- عقدت ندوة حقوقية متخصصة لدراسة قيام محكمة دستورية في الأردن في نهاية الثمانينيات، برئاسة رئيس الوزراء الأسبق أحمد عبيدات، وقد تبنى «الميثاق الوطني» الذي صدر في أواسط ١٩٩١، توصية لإقامة محكمة دستورية في الأردن، إلا أن هذه التوصية لم تنفذ. وقد عاد هذا الطلب للظهور في أواسط العقد الماضي مع إطلاق الملك عبدالله مبادرته المسماة «الأردن أولاً»، إلا أن اللجنة المتخصصة سارعت إلى الافتاء بعدم إمكانية قيام هذه المحكمة، وقد فسر أعضاء في اللجنة هذا الموقف بأنه يعود لعدم توافر قضاة يتمتعون بالكفاءة اللازمة لتولي مهماتهم في المحكمة الدستورية.

وتتردد شكاوى من أن جهاز المخابرات العامة يمارس التعذيب ضد المعتقلين السياسيين، كما تنتقد المنظمات الحكومية المحلية والدولية أوضاع السجون، وقد شهدت الأخيرة سلسلة من الإضرابات في السنوات الأخيرة، وقد حُوكم مسؤولون لانتهاكهم حقوق المعتقلين والسجناء.

وتعد حريات التعبير في الأردن من المجالات التي تعرضت لتقلبات متعددة في السنوات الأخيرة. وعموماً تمنع القوانين الأردنية أي مس بأعضاء الأسرة المالكة وتفرض عليها عقوبات مشددة، كما تعتبر العقائد الدينية والأمور المتعلقة بالجنس من الأمور المحرمة، التي تمنع قوانين المطبوعات التطرق إليها. وحتى وقت قريب، كانت عقوبات بالسجن والغرامات تفرض على الصحفيين جراء خرق قوانين الصحافة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨ حكم على خمسة صحفيين في قضيتين منفصلتين بالسجن لثلاثة أشهر بدعوى إهانة القضاء أو المسؤولين الحكوميين(فريدهم هاوس، ٢٠٠٩).

لكن الإعلام عموماً يتمتع بحرية متزايدة في انتقاد المسؤولين الحكوميين والشخصيات العامة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اضطر وزير البيئة إلى الاستقالة بعد أن وجه إهانات إلى صحفيين خلال ندوة عامة، ثم من خلال موقعه على «التوتير». ولقد ازداد عدد المؤسسات الإعلامية خلال السنوات الأخيرة، لا سيما الإذاعات الخاصة والمواقع الإخبارية الإلكترونية والصحف الأسبوعية والمجلات الاجتماعية. ورغم وجود عدة فضائيات خاصة، إلا أنها ضعيفة من حيث الإمكانات المالية والمحتوى السياسي. وما زالت الفضائية المستقلة الأهم، وهي ATV أسيرة النزاعات ما بين الحكومة والقطاع الخاص، ما حال دون إطلاقها رغم أنها تنتظر منذ مطلع ٢٠٠٧. وهو ما يبقي أهم أجهزة الإعلام، وهما الإذاعة والتلفزيون بيد الحكومة، كما تمتلك الحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة حصصاً في ملكية صحيفتين يوميتين رئيسيتين (من أصل ٤ صحف يومية رئيسية).

هذا، وقد بدأت الإذاعات المحلية، المملوكة للجامعات والبلديات وبعض المؤسسات التنموية الكبرى (مثل الصندوق الأردني الهاشمي)، تلعب أدواراً هامة في المجتمعات المحلية[٥٧].

وبينما تحتل الصحف والمواقع الإخبارية الإلكترونية مساحة متنامية في المجال العام، فإن الحكومة حاولت عدة مرات فرض قيود ورقابة على هذه الوسائل، كان آخرها قانون جرائم أنظمة المعلومات . لكن الحكومة تراجعت وعدلت مواد هذا القانون تحت ضغط منظمات حقوق الإنسان والمنظمات العاملة في مجال حماية الحريات الإعلامية[٥٨].

إن الإسلام هو دين غالبية السكان في الأردن، وتقدر أعداد غير المسلمين بنحو ٥-٦٪ من السكان[٥٩]، يتوزعون بين مجموعات دينية مختلفة، أبرزها المسيحيون، إضافة إلى فئات أقل عدداً من الدروز والبهائيين(الخارجية الأمريكية، ٢٠١٠).

٥٧- انظر الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للإعلام الذي يتضمن قوائم مفصلة بمختلف وسائل الإعلام.

٥٨- انظر قانون جرائم أنظمة المعلومات رقم ٣٠ الصادر عام ٢٠١٠ على موقع: www.lob.gov.jo.

٥٩- انتقد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بالحريات الدينية لعام ٢٠١٠ الحكومة الأردنية بدعوى أنها ما زالت تضايق بعض المواطنين والأجانب المقيمين والمجموعات التي يشتبه بقيامها بأنشطة تبشيرية موجهة نحو المسلمين. لكن التقرير اعترف بأن العلاقات بين الغالبية المسلمة والأقلية المسيحية جيدة بشكل عام، كما أفاد التقرير أن الحكومة لا تحظر ممارسة أبناء الطائفة الدرزية لمعتقداتهم، ولا يشكون من التمييز الرسمي ضدهم، رغم أن الحكومة لا تعترف بأنهم يشكلون ديانة خاصة خارج الإسلام. ويسجل التقرير بإيجابية أن للمسيحيين وزراء في الحكومة وأعضاء في مجلس الأعيان، ويتمتعون بتسعة مقاعد محجوزة في مجلس النواب. كما أن قانون المطبوعات المعدل، ساري المفعول، يحظر على وسائل الإعلام ممارسة التشهير أو إهانة الأنبياء أو تحقيرهم وذلك بالنسبة لسائر الديانات. ويقدر التقرير المذكور توزع السكان حسب الديانة بحوالي ٩٥٪ من الأردنيين من المسلمين السنة، ويعطي ما نسبته ١,٥-٣٪ للسكان المسيحيين، و٢٪ للمسلمين الدروز والبهائيين والشيعة. علماً بأن المصادر الأردنية لا تشير إلى وجود مسلمين شيعة في الأردن. ويعترف الأردن رسمياً بالطوائف المسيحية التالية: اليونانية الأرثوذكسية والكاثوليكية الرومانية، والكاثوليكية اليونانية (المسيحيين) والأرمن الأرثوذكس، والكاثوليك الموارنة والأشوريين والأقباط والانجيليكان والسبتية والكنائس المسيحية. لكن الكنائس غير المعترف بها والمسجلة كجمعيات، فتشمل الكنيسة الإنجلية الحرة، كنيسة الناصري، جمعيات الله، وكنيسة يسوع =

وفي إطار الصراع مع الجماعات الإسلامية، خاصة بعد انتقالها إلى صفوف المعارضة، مع توقيع الحكومة الأردنية على اتفاقية سلام مع إسرائيل، فقد ازداد التدخل الحكومي في الإشراف على المساجد وتعيين أئمة المساجد وفي التحكم بالمضمون السياسي لخطب صلاة الجمعة (فريدهم هاوس، ٢٠١٠).

٣,٢,٥,٣. الحريات والحقوق التنظيمية

فيما يخص الحقوق التنظيمية والمؤسسية فقد حصل الأردن على ٤١,٧٪، وذلك بالاعتماد على مؤشرات حرية التنظيم والحريات الشخصية التي تضعه مؤسسة «بيت الحرية» Fredom House، وهو تقييم متواضع لحالة هذه الحقوق في الأردن.

يعتبر حق التجمع من الحقوق الأكثر عرضة للتقييد في الأردن، وذلك بموجب قانون الاجتماعات العامة رقم ٧ لسنة ٢٠٠٤. لقد وضعت مسودة هذا القانون في عام ٢٠٠١ لتقييد التظاهرات التضامنية مع العراق ومع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وبموجب هذا القانون فإن أي تجمع، بما في ذلك تنظيم ندوة في فندق أو حفلة طلابية، يجب أن يقدم لعقدها طلب مسبق إلى الحاكم الإداري (المحافظ عادة) وبمدة تتراوح بين ٧٢ و٤٨ ساعة، وعلى المحافظ أن يجيب على الطلب خلال ٢٤ ساعة بالقبول أو الرفض[٦٠].

إن تنظيم التظاهرات والمسيرات والاعتصامات السلمية في الأماكن المفتوحة ينظر إليه بحساسية أمنية وسياسية كبيرة، حيث ترفض أحياناً عديدة، عندما يتقدم بطلبها أحزاب في المعارضة أو تجمعات طلابية أو عمالية أو غيرها. ومؤخراً رفضت طلبات لتنظيم مسيرات تدعو لمقاطعة الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وكانت قد منعت نشاطات أخرى للاحتجاج على العدوان الإسرائيلي على غزة وفرض الحصار عليها[٦١] (فريدهم هاوس، ٢٠١٠).

إن حريات التنظيم أحسن حالاً من حريات التجمع، لكن حقوق التنظيم تتباين من قطاع اجتماعي إلى آخر. وبموجب قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨. فقد ظلت المنظمات الاجتماعية والخيرية تحت الإشراف الحكومي ورقابة وزارة التنمية الاجتماعية، كما أن الحصول على تمويل داخلي أو خارجي لهذه المنظمات يتطلب موافقة مسبقة من الحكومة. لكن هذه القيود خففت نسبياً على صعيد الإجراءات، كنتيجة لتعديلات أدخلت على القانون في عام ٢٠٠٩[٦٢].

وبموجب قانون العمل الذي ينظم تسجيل النقابات العمالية، فإن حق العمال في إنشاء نقابات مقيد بعدد النقابات القائمة حالياً، وهو ١٧ نقابة منذ عام ١٩٧٤، حين أعيد تنظيم النقابات. ويمنع قانون العمل ونظام الاتحاد العام لنقابات العمال التعددية النقابية، حيث يوجد اتحاد عام واحد للنقابات

= المسيح لقديسي الأيام الأخيرة (المورمون)، وهناك طوائف مسيحية أخرى غير معترف بها وغير مسجلة باسم جمعيات. يذكر أن هناك أتباعاً للطائفة الكلدانية والسريانية بين اللاجئين العراقيين في الأردن. أما الكنيسة المعمدانية فإنه معترف بها كطائفة لكن دون امتيازات الطوائف المسيحية الأخرى المسجلة في الأردن. هذا ويتحدث تقرير الخارجية الأمريكية عن وجود شيعة في وادي الأردن وجنوب المملكة. كما يتحدث عن اتباع العقيدة البهائية الذين لا تثبت ديانتهم على بطاقة الأحوال المدنية أو السجلات الحكومية. كما أن الأخيرة لا تملك محكمة خاصة للفصل في مسائل الأحوال الشخصية، ولا يوجد مدارس أو أماكن عبادة خاصة بهم، وهم في نظر الحكومة مسلمون، لكن لا يسجل انتماء البهائيين بصفتهم هذه في الهوية الشخصية، ولا تعترف دائرة الأحوال المدنية بالزيجات التي تجريها جمعيات بهائية، لكنها تأخذها لغايات التسجيل في جوازات السفر. إن أبرز انتقادات تقرير الخارجية الأمريكية لحالة الحريات الدينية في الأردن لعام ٢٠١٠ يتناول منع وزارة الأوقاف الشرعية تحول المسلمين إلى أديان أخرى، وهي ترى ان ذلك يقود إلى تمييز اجتماعي وإساءة نفسية ودينية. كما انتقد التقرير مراقبة الحكومة للخطب في المساجد والدعاة ومنع الخطباء من الحديث في السياسة. كما أن طلبات التوظيف لشغل الوظائف الحكومية تتضمن أحياناً اسئلة حول دين مقدم الطلب. انظر ملخص عن التقرير في صحيفة «العرب اليوم» الأردنية، ٢٠١٠/١١/٢١.

٦٠- انظر قانون الاجتماعات العامة على موقع التشريعات الأردنية، على رابط: www.lob.gov.jo.

٦١- انظر تقرير «بيت الحرية» السنوي لعام ٢٠١٠. مصدر مشار إليه آنفاً. أيضاً تقارير «هيومن رايتس ووتش» عن الأردن على رابط: www.hrw.org/ar. وكذلك تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان على موقع المركز الإلكتروني: www.nchr.org.jo

٦٢- أثار قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ اعتراضات واسعة من طرف منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، وعلى أثر حوار دار بين وزير التنمية الاجتماعية وممثلين عن منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، أدخل ٢٢ تعديلاً على القانون جعله مقبولاً نسبياً من هذه الأخيرة. لكن الحكومة ما زالت تفرض موافقتها المسبقة على طلبات التمويل الخارجي.

العمالية، كما توجد نقابة واحدة لمجموعة المهن المتماثلة أو المتجانسة. هذا ولا يتمتع العمال الأجانب بحق تنظيم نقابات أو لجان نقابية خاصة بهم. وعموماً يعتبر حق الإضراب عن العمل مقيداً بالموافقة المسبقة للحكومة، لكن هذا لم يمنع من تنظيم عشرات الاضرابات والاعتصامات العمالية سنوياً[٦٣].

إن العاملين في أجهزة الدولة والبلديات والمؤسسات العامة محرومون من حق التنظيم النقابي، باعتبارهم موظفين عموميين يخضعون لنظام الخدمة المدنية. وقد تحركت عدة قطاعات من هؤلاء من أجل مطالب مهنية ومعيشية خلال السنوات القليلة الماضية، مثل عمال وزارة الزراعة وميناء العقبة، لكنهم جوبهوا بالقمع الشديد[٦٤]. وخلال العام الماضي، ٢٠١٠، تحرك معلمو الحكومة في أوسع نشاط لهم منذ عدة عقود، حيث طالبوا بالسماح لهم لتأسيس نقابة عامة لهم، إضافة إلى مطالب أخرى تتعلق بأوضاعهم المعيشية. وقد شكلوا لجاناً وطنية لمتابعة مطالبهم في مختلف المحافظات، ونظموا إضرابات عن العمل واعتصامات، ما ألزم الحكومة بالتفاوض معهم[٦٥].

هذا ويتمتع أساتذة الجامعات والطلبة بحريات أكاديمية، تسمح لهم بإمكانية البحث والتأليف وإجراء المناقشات العملية. لكن أساتذة الجامعات لا يتمتعون بحقوق تنظيمية سبق أن طالبوا بها، ويقتصر حقهم في التنظيم على عدد من الجمعيات المتخصصة ذات الطابع الأكاديمي وليس النقابي أو المهني. وبالمثل، فإن الطلبة يتمتعون بحقوق الانتخاب والترشيح للاتحادات الطلابية الموقعية في كلياتهم، لكنهم محرومون من حق إقامة اتحاد نقابي يجمعهم على مستوى البلاد[٦٦].

وتشكل الحركة الطلابية التي تطلق على نفسها «ذبحتونا»، وهي حركة طلابية مسيسة، أقيمت بمبادرة من حزب الوحدة الشعبية (يساري)، الحركة الطلابية الرئيسية العابرة للجامعات والمعاهد العليا، والتي لا تكتفي بالنشاط داخل الجامعات وإنما تنظم اعتصامات وأنشطة مفتوحة خارجها[٦٧].

٤,٢,٥,٣. خبرة الإطار القانوني

بالاستناد الى المسح المؤسسي (O.S. 2010)، فقد حصل مؤشر خبرة الإطار القانوني لمنظمات المجتمع المدني في الأردن على تقييم مرتفع يصل إلى ٧٨,٤٪ نقطة.

صادق الأردن على كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية (١٩٦٦)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونشر نص العهدين في الجريدة الرسمية للأردن

٦٣- للمزيد من التفاصيل: انظر المرصد العمالي التابع لمركز الفينيق للدراسات على: www.labor-watch.net.

٦٤- تمنع القوانين الأردنية موظفي الحكومة والبلديات والجامعات الرسمية، بما فيهم معلمو الحكومة من الانضمام إلى نقابات عمالية، على اعتبار أنهم يخضعون لنظام الخدمة المدنية الذي يحظر عليهم الانضمام إلى نقابات أو القيام بإضرابات عن العمل. لكن هذا الحظر القانوني لم يمنعهم من ممارسة الاحتجاجات مثل تنظيم الاعتصامات والمسيرات للمطالبة بحقوقهم أو تحسين أوضاعهم المعيشية. وقد أدت ظروف الأزمة الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة إلى توسيع نطاق الاحتجاج لدى العاملين في مؤسسات الدولة، والتي قوبلت أحياناً بالقمع أو اعتقال قادة الاحتجاجات.

٦٥- تمتع معلمو المدارس الحكومية بحق التنظيم النقابي في أواسط الخمسينيات من القرن الماضي، لكن ديوان تفسير القوانين أوصى بحل هذه النقابات، ومنذ ذلك الحين ظهرت العديد من التحركات للمطالبة بنقابة عامة للمعلمين الحكوميين، أبرزها في نهاية الستينيات، ثم في أواسط الثمانينيات، وقد أعقبها اعتراف الحكومة بحقهم في إنشاء نواد لهم. وعاد المعلمون ليطالبوا بنقابة لهم مطلع التسعينيات، وقدم مشروع قانون بذلك إلى مجلس النواب، لكن مجلس الأعيان أحبط هذا المطلب واعتبره مخالفاً للدستور. وعاد المعلمون في عام ٢٠١٠ ليشددوا ضغوطهم على الحكومة والبرلمان من أجل الاعتراف لهم بهذا الحق، ونظموا سلسلة من الاعتصامات والمسيرات أسفرت عن تعديل جوهري في موقف المجلس العالي لتفسير الدستور، ما سمح للحكومة بقبول مبدأ قيام نقابة عامة للمعلمين، وما زالت المفاوضات جارية بين الحكومة «واللجنة الوطنية لإحياء نقابة المعلمين»، من أجل ترجمة هذا المطلب إلى قانون.

٦٦- يوجد في الأردن ٣٠ جامعة حكومية وخاصة، إضافة إلى ٥٠ كلية مجتمع (معهد متوسط). وعموماً هناك اتحاد طلبة موقعي في كل واحدة من مؤسسات التعليم العالي، لكن لا يوجد اتحاد عام لطلبة الجامعات ولا تمارس الاتحادات الموقعية أية نشاطات خارج الجامعات. يصل عدد طلبة الجامعات والمعاهد العليا في الأردن إلى ٢٧٣،٥٠٩. لمزيد من المعلومات انظر موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: www.mohe.gov.jo.

٦٧- انظر موقع حركة «ذبحتونا» الإلكتروني: www.thabtoona.org، هذا، وقد نشأت مؤخراً العديد من الحركات الطلابية والشبابية مثل: «شباب من اجل التغيير»، حركة ١٥ نيسان، تجمع الطلبة الأحرار ... إلخ.

في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦. وقد حاجج العديد من الحقوقيين بأن نشرهما في الجريدة الرسمية يعطيهما مكانة وقوة القانون الأردني. وقد استفاد نشطاء المجتمع المدني من هذا التطور من أجل تعزيز مطالبهم بحقوق التنظيم والتجمع والتعبير، ومن أجل الدفاع عن استقلالية وحرية منظماتهم.

وعلى الرغم من الانتقادات المشار إليها في الفقرات السابقة للقيود السياسية والقانونية المفروضة على الحقوق والحريات العامة، إلا أن المسح التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني أظهر نوعاً من الرضا عن القوانين والأنظمة الخاصة بهذه المنظمات. فقد أفاد نحو ٥٨٪ من العينة القيادية لمنظمات المجتمع المدني أن هذه القوانين والأنظمة ميسرة إلى حد معقول، وذهب ١,٩٪ إلى أنها «ميسرة جداً»، وذلك في مقابل ٣٠٪ من العينة أفادت بأن هذه القوانين والأنظمة مقيدة أو مقيدة جداً.

وعند سؤال أفراد العينة عما إذا كانت منظماتهم قد واجهت أية قيود قانونية أو تعديات من الحكومة، أفادت نسبة عالية منهم، قدرها ٨٧,٦٪، بأنها لم تواجه قيوداً أو تعديات كهذه، مقابل نحو ١٠٪ منها أفادت بأنها تعرضت لمثل هذه القيود أو التعديات.

ومما لا شك فيه أن التعديلات التي كانت قد أدخلت على قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨، قد أسهمت في تحسين اتجاهات الرأي لدى العينة القيادية تجاه البيئة القانونية الناظمة لعمل منظمات المجتمع المدني.

٥,٢,٥,٣. فاعلية الدولة

بالاستناد إلى قاعدة المعلومات عن الحاكمية لدى البنك الدولي، والتي تقيس مدى قابلية الدولة وقدرتها على إنجاز وظائفها المحددة، فقد حصل الأردن على تقييم عام متوسط يصل إلى ٥٥,٤٪.

وعلى الرغم من أن الدولة الأردنية، تعد بالمعنى الوظيفي التقليدي، دولة فعالة ومستقرة، خاصة إذا ما قورنت بالدول المجاورة، أو الدول الأخرى في العالمين العربي والإسلامي. إلا أن ترتيب الأردن تراجع عام ٢٠١٠ ضمن قائمة تصنيف الدول التي تصدرها مجلة السياسة الخارجية وصندوق السلام، والتي تحمل اسم قائمة «الدول الفاشلة»، حيث احتل الأردن الترتيب ٩٠ من بين ١٧٧ دولة، وهو بذلك يقع ضمن المجموعة الثانية من الدول، التي تحمل تقدير «منذرة»، لكن الأردن يقع في آخر المجموعة، بمعنى أنه يتجاوز عدداً من الدول العربية التي تقع ضمن هذه المجموعة، مثل سورية (٤٨) ومصر (٤٩) والسعودية (٨٧). وجاء كل من الأردن والمغرب في الترتيب نفسه، أي ٩٠. وبذلك فقد تراجعت مكانة الأردن بنحو أربع درجات عن ترتيبه الدولي لعام ٢٠٠٩ (الطويسي، ٢٠١٠).

ومن المعروف أن تقرير الدول الفاشلة، يقيس حالة الدول من حيث العجز والفشل والنجاح والاستقرار، بالاعتماد على مقياس من ١٢ مؤشراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، مثل الزيادة السكانية، توزيع السكان، الحركة السلبية والهجرات، غياب التنمية، الميراث، أوضاع الطوائف والأعراق والقبائل، اللجوء، مستويات الفقر، حالة المساواة، شرعية الدولة، تطبيق القانون، السيادة أو مدى تدخل الدول الأخرى في شؤون الدول المعنية[٦٨].

٦٨- ظهر مصطلح «الدول الفاشلة» في تسعينيات القرن الماضي للدلالة على الدولة التي تفشل في القيام بوظائفها الأساسية، السياسية والأمنية والاجتماعية ما يجعلها خطراً على الأمن والسلام العالميين. وقد بدأ صندوق السلام ومجلة السياسة الخارجية بوضع تقرير عن الدول الفاشلة في عام ٢٠٠٥، وهو يصدر سنوياً منذ ذلك الحين.

وعموماً، يمكن القول إن الأردن أخفق في تحقيق عدد من المعايير الأساسية للدول الفاعلة أو الناجحة، مثل الحوكمة والشفافية والحرية الشخصية، كما يدلل على ذلك تراجع مكانة الأردن في مؤشرات مدركات الفساد ومؤشرات الرخاء، ومؤشرات الاقتصاد، ورأس المال الاجتماعي والريادة والفرص[٦٩].

هذا، وتظهر استطلاعات الرأي في الأردن (لا سيما استطلاع مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية لعام ٢٠٠٩، حول الديمقراطية) أن الغالبية من الأردنيين تتطلع نحو نظام سياسي ديمقراطي، حيث أفاد ٨٠٪ من المستطلعين أنهم يرون أن النظام السياسي الديمقراطي هو نظام «جيد جداً» أو «جيد» لحكم البلد، وبالتالي يرفضون النظام السياسي الاستبدادي. ويفيد الاستطلاع نفسه بأن ٧٢٪ من المستجيبين يرون أن نظاماً سياسياً، تتنافس الأحزاب السياسية كافة فيه من خلال انتخابات نيابية وتشكل الحكومة على قاعدة الأغلبية هو نظام ملائم جداً للأردن (٤٠٪) أو ملائم (٢٥٪) أو ملائم إلى حد ما (٧٪). وقد لاحظ معدو الاستطلاع أن تفضيل الرأي العام للنظام السياسي التنافسي يزداد سنة بعد أخرى خلال السنوات الأربع الماضية(الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٩) (انظر الشكل رقم «٣, ٥:٥»).

الشكل رقم (٣,٥:٥)

مدى ملاءمة «نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب السياسية من خلال الانتخابات النيابية وتشكل الحكومة على قاعدة الأغلبية» كما تفيد نتائج الاستطلاعات ٢٠٠٦-٢٠٠٩

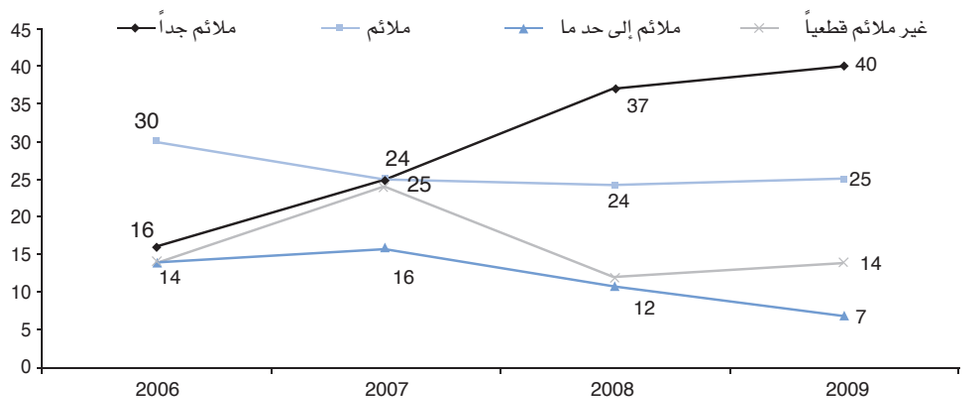

المصدر: مسح الديمقراطية في الأردن، ٢٠٠٨، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.

وتعتبر النسبة الأكبر من الأردنيين أن النظام السياسي البرلماني الديمقراطي التداولي والتنافسي هو الأفضل لحل مشكلة الفساد المالي والإداري، بنسبة ٤٧٪ من المستطلعين، وأنه الأفضل لحل مشكلة البطالة، بنسبة ٤٣٪. (انظر الشكل رقم «٣, ٦:٥»).

٦٩- أحرز الأردن الترتيب ٨٦ في مؤشرات التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لعامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وهو بذلك يندرج ضمن فئة الدول متوسطة التنمية التي تحرز ترتيباً يتراوح ما بين ٥,٠ و ٨,٠. وبذلك جاءت الأردن في مرتبة متقدمة عن لبنان (٨٨)، وتونس (٩١)، والجزائر (١٠٤)، والأراضي الفلسطينية (١٠٦)، وسورية (١٠٨)، ومصر (١١٢)، والمغرب (١٢٦)، وجزر القمر (١٣٤)، وموريتانيا (١٣٧)، والسودان (١٤٧)، وجيبوتي (١٤٩)، واليمن (١٥٣). لكنّ سبع دول عربية سبقت الأردن في تحقيق التنمية البشرية، هي: الكويت (٣٣)، قطر (٣٥)، الإمارات (٣٩)، البحرين (٤١)، ليبيا (٥٦)، عُمان (٥٨)، والسعودية (٦١). كما ترتيب الأردن في مؤشرات الفساد ما زال يتراوح في مواقع وسط، مع ميل للتراجع في السنوات الأخيرة، حيث حصل على ٥ من أصل ١٠ درجات لعام ٢٠٠٩، وقد تراجع ترتيب الأردن بقوة في مجال النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة الاقتصادية، حيث جاء في المرتبة ١٤٥ من بين ١٥٥ دولة في الأعوام الأربعة الأخيرة مقارنة بمرتبته السابقة وهي ٨٠ من أصل ١٥٧ دولة عام ٢٠٠٧. انظر صحيفة «العرب اليوم» ٢٠١٠/٩/٢. كما جاء الأردن في المرتبة ٧٤ من ضمن ١١٠ دول عبر العالم في مؤشر الرخاء الاقتصادي الذي يصدره معهد ليجاتوم البريطاني، انظر العرب اليوم ٢٠١٠/١٠/٣١. وتراجع الأردن إلى المركز ١١١ من أصل ١٨٣ دولة في تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠١١، الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، بعد أن كان في المركز ١٠٧ خلال عام ٢٠١٠. وحصل الأردن على المرتبة ١١٢ على المستوى العالمي في الحريات الإعلامية متقدماً ١٦ مرتبة عن موقعه لعام ٢٠٠٨.، وذلك وفقاً لتقرير منظمة «مراسلون بلا حدود» حول حرية الصحافة. ومع ذلك فإنه ما زال في موقع متأخر وفق هذا التقرير الدولي. انظر صحيفة «الغد»، ٢٠٠٩/١٠/٢٢.

الشكل رقم رقم (٣,٥:٦)

المستجيبون الذين أفادوا بأن كلاً من النظام الديمقراطي التنافسي والنظام السلطوي هو الأفضل لحل مشكلتي الفساد المالي والإداري والبطالة

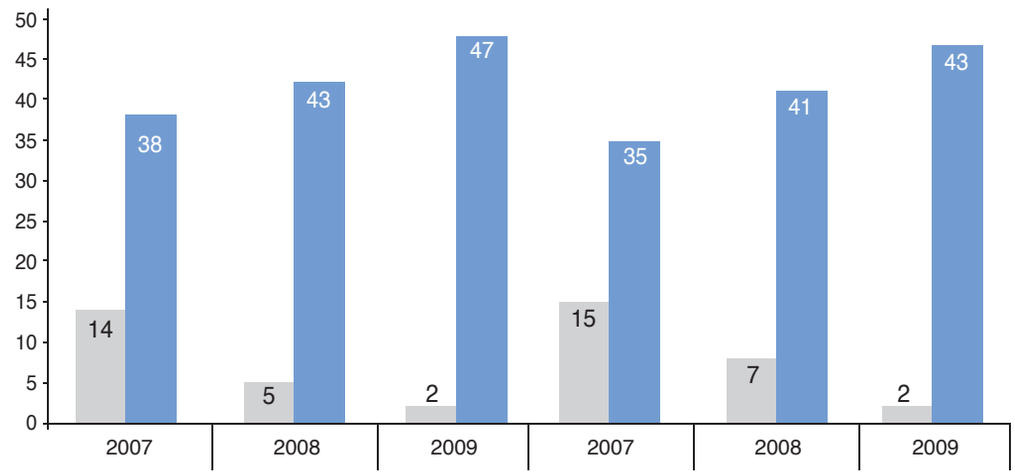

المصدر: مسح الديمقراطية في الأردن، ٢٠٠٨، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.

لقد أثار تراجع الأردن في العديد من المؤشرات الدولية، مثل مؤشر التنافسية ومؤشر حماية المستثمرين، ومؤشر الحصول على قروض، وغيرها من المؤشرات التي أشير إليها في فقرات سابقة، أثار قلق الدوائر الحكومية، التي بادرت إلى تدارس ذلك وسبل تحسين سجل الأردن في هذه المؤشرات[٧٠].

٣,٥,٣. السياق الاجتماعي والثقافي

حصل هذا البعد على تقدير متواضع هو ٤٩,٩ درجة، وهو يحدد إلى أي مدى يعمل السياق الاجتماعي الثقافي في صالح تطوير المجتمع المدني، وهو حصيلة متوسط ثلاثة مؤشرات فرعية، كانت نتائجها على الصعيد الأردني، كما يلي: الثقة (٣١,٣ نقطة)، التسامح (٢٧,٥ نقطة)، والحراك العام (٩١,٠ نقطة).

هذا، وتظهر مختلف المؤشرات أن المجتمع الأردني يعاني من هدر كبير في رأس المال الاجتماعي. فالثقة التي هي أحد المفاتيح الرئيسية لازدهار الرأسمال الاجتماعي، تزدهر على مستوى العائلة والروابط الإرثية كالعشيرة والجماعات المرجعية، لكنها تتراجع على مستوى العلاقة بين المجتمع والمؤسسات، سواء أكانت مؤسسات حكومية أو مدنية أو بين الأفراد عموماً.

كما أن التعليم بدلاً من أن يلعب دوراً إيجابياً في تعزيز الثقة البينية بين المواطنين، فإنه يلعب دوراً عكسياً، حيث أظهر المسح العالمي للقيم، أنه كلما ازداد مستوى التعليم لدى الأفراد تدنت درجات الثقة بينهم، وهي ظاهرة إقليمية ليست موجودة في الأردن فقط (بريزات، ٢٠٠٨).

لقد أظهر المسح المذكور (WVS)، لعام ٢٠٠٥، أن ٦٨,٢٪ من المستطلعين في الأردن يميلون إلى توخي الحذر في التعامل مع الناس، في مقابل ٣١,١٪ من المستطلعين أظهروا ثقتهم بغالبية الناس (مسح القيم العالمي، ٢٠٠٥). أما على صعيد المؤسسات فإن مستويات الثقة هي الأعلى بالمؤسسات الدينية (كالمساجد) بنسبة تصل إلى ٦٩,٥٪، لكن الثقة بمنظمات المجتمع المدني عموماً وصلت كما أوضحنا سالفاً إلى ٦٧,٨٪.

٧٠- شكلت الحكومة لجاناً بمشاركة ممثلين عن القطاع الخاص لبحث تراجع الأردن في العديد من المؤشرات الدولية.

كما أظهر المستطلعون في الأردن ميلاً عاماً لعدم القبول بالآخر وعدم التسامح إزاءهم، وأن الأحكام القيمية المحافظة تحول دون قبول الفئات الغريبة عنهم، مثل مدمني المخدرات والشواذ والمصابين بمرض الإيدز، بل والأجانب أو غير الأردنيين والناطقين بلغات أخرى(مسح القيم العالمي، ٢٠٠٥).

وأظهر المسح نفسه تراخياً معيناً ضد بعض أشكال الفساد، إذ أن نسبة ضئيلة (دون ٥٪ من المستطلعين في الأردن أظهرت قبولاً بالرشوة أثناء تأدية الوظيفة، لكن نسبة متزايدة قدرها ١٧٪ لم تر في التهرب الضريبي مأخذاً أو سلبية، وكذلك بالنسبة للتهرب من دفع أجرة وسائل النقل العام (١٧,٤٪)، ووجدت نسبة أعلى أن لا ضير من الحصول على امتيازات غير مستحقة من الحكومة (٢٩,٤٪)(مسح القيم العالمي، ٢٠٠٥). إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: «كيف يمكن إعادة الاعتبار والقيم وأنماط السلوك التي تخلق تبادلية نافعة بين أفراد المجتمع والجماعات المختلفة، وكذلك بين المجتمع والمؤسسات وبين الجميع والدولة»؟وبعبارة أخرى، ما السبل لتحقيق تحول اجتماعي ثقافي يجعل من الثقة المتبادلة قيمة اقتصادية واجتماعية وسياسية، تنعكس على قدرة الجماعات على الانتقال بهذا المورد من حالة التوظيف الضعيف عند مستوى العائلة والجماعة الإرثية إلى مستوى المجتمع ككل والدولة، كما هو حال أوروبا الرأسمالية التي حولت الثقة والعلاقات المتبادلة إلى نعمة للسوق والدولة الوطنية عن حد سواء،(الطويسي، ٢٠١٠).

إن الانتخابات البلدية والبرلمانية (٢٠٠٧،٢٠١٠) تظهر كيف يتم توظيف الثقة والتآزر الاجتماعي القائم على مستوى الأسرة والعشيرة والبلدة الأصلية من موارد للرأسمال الاجتماعي إلى عملية إعادة إنتاج عصبية ضيقة لا تعمل على تعزيز اللحمة المجتمعية الأوسع، وإنما على العكس تقوم باستهلاك وتبديد الرأسمال الاجتماعي للمجتمع والدولة معاً(الطويسي، ٢٠١٠).

الخلاصة:

سجل بُعد البيئة العامة للمجتمع المدني ٥٥,٣ نقطة، على مقياس من مئة نقطة، وهو المتوسط الحسابي للمؤشرات الرئيسية الثلاثة: السياق الاقتصادي الاجتماعي (٦٤,٨ نقطة)، السياق الاجتماعي السياسي (٥١,٢ نقطة)، والسياق الاجتماعي الثقافي (٤٩,٩ نقطة).

ويعد الأردن من بين مجموعة الدول متوسطة الدخل، ويظهر دليل «الأردن اليوم»، ارتفاع معدلات النمو السكاني، مع تدني عدد السكان في سن العمل عن ٦٠٪ من إجمالي السكان، ووجود نسبة عالية من الفقر والبطالة، إضافة إلى انخفاض مستوى انخراط المرأة في المشاركة الاقتصادية والسياسية، لكن السكان يتمتعون بمستوى جيد من الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية.

وعموماً يواجه الأردن عدة تحديات، أبرزها ضعف الموارد الطبيعية واختلال التوزيع السكاني بقوة لصالح المناطق الحضرية على حساب الريف، وغلبة اعتماد الاقتصاد على القطاعات الخدمية وضعف مساهمة الاقتصاد الحقيقي، لا سيما الزراعة والصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي. وقد قاد هذا الاختلال إلى تركيز القوة العاملة في المدن والقطاعات غير المنتجة، وإلى ضعف الاكتفاء الذاتي من السلع، وارتفاع مستوى الاعتماد في السلع الغذائية والاستهلاكية والمواد الخام على الخارج، وهكذا صار العجز في ميزان التجارة الخارجية والمالية العامة للدولة سبباً مباشراً في استمرار اعتماد الأردن على المساعدات والموارد الخارجية، وفي تفاقم المديونية العامة.

وعلى الرغم من أن الأردن قام بتنفيذ عدة برامج للإصلاح الاقتصادي إلا أنه لا زال يعاني من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، كما أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لم ينعكس على توزيع الدخل بعدالة، حيث تستفيد الفئات الأعلى دخلاً من النمو العام للناتج المحلي الإجمالي، بعكس الطبقات الدنيا والوسطى. ومن منظور النوع الاجتماعي (الجندر) تعاني النساء بصورة خاصة من مظاهرعدم المساواة، التي تظهر على شكل فجوات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن التحديات الأخرى التي يواجهها المجتمع المدني الأردني أنه يعمل في سياق سياسي محافظ وفقاً للعديد من الباحثين والمراقبين، رغم تكرار محاولات الإصلاح السياسي في السنوات العشرين الأخيرة. وبالفعل لقد شهد العقدان الأخيران نقلة هامة على الصعيد السياسي، من بلد تسوده القوانين العرفية والاستثنائية وتغيب عنه التعددية السياسية والحزبية ويفتقر إلى الحياة البرلمانية والدستورية المستقرة، إلى بلد منفتح سياسياً، تعززت فيه نسبياً الحريات السياسية والمدنية واستقرت فيه الحياة البرلمانية (مع بعض التقطعات القصيرة)، إلا أنه ما زال بحاجة إلى اعتماد سياسات فعالة ومؤثرة لبناء ديمقراطية مستدامة، تتضمن إصلاحات عميقة للتشريعات الناظمة لحقوق التنظيم والاجتماع والتعبير، ولضمان نظام انتخابي يؤمن التمثيل العادل للسكان، ويفرز برلماناً فعالاً وذا طابع تمثيلي حقيقي ليقوم بمهام الرقابة والتشريع والمساءلة.

ويعتقد كثير من القادة والنشطاء في المجتمع المدني أن السياقين الاجتماعي- الاقتصادي، والاجتماعي- السياسي، لا يوفر إطاراً مشجعاً على لعب المجتمع المدني دوره كاملاً، حيث يقللا من حوافز الانخراط المدني وقدرة المجتمع المدني على لعب دور فاعل على صعيد السياسات. كما أظهرت الاستطلاعات العامة (٢٠٠٩) أن الغالبية الساحقة من المواطنين تتطلع نحو نظام سياسي ديمقراطي، ويعتبرونه ضمانة لمكافحة الفساد المالي والإداري، ولحل مشاكل الأردن الاقتصادية. وعليه فقد أعرب ٧٢٪ من المستطلعين أن النظام السياسي المنشود هو الذي يقوم على التنافس الحزبي والسياسي، من خلال انتخابات نيابية حرة، حيث تتشكل الحكومة على قاعدة الأغلبية النيابية. وقد أظهرت تلك الاستطلاعات ازدياد تفضيل الأردنيين للنظام السياسي التنافسي سنة بعد أخرى.

لكن مشروع مؤشرات المجتمع المدني في الأردن أظهر في المقابل، أن السياق الاجتماعي الثقافي هو أضعف، نسبياً، من السياق الاجتماعي السياسي، حيث كشفت عن هدر كبير في الرأسمال الاجتماعي، القائم على الثقة. إن مسح القيم العالمي، وغيره من المؤشرات، كشف عن جوانب ضعف في الثقة البينية بين المواطنين، وميلاً عاماً لعدم القبول بالآخر وعدم التسامح، كما أظهر تراخياً قيمياً تجاه بعض مظاهر الفساد. ولفت المشروع الانتباه إلى أن الانتخابات العامة الأخيرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، بدلاً من أن تكون فرصة لممارسة المواطنة والمشاركة العامة، تحولت إلى ميدان لإنتاج العصبية الضيقة وإعلاء شأن الولاءات التقليدية والانحيازات العشائرية والعائلية والمناطقية، أو أنها تحولت إلى فرصة ضائعة أخرى للمشاركة السياسية، نتيجة الإحجام عن المشاركة والمقاطعة.

وعموماً أظهر هذا القسم من التقرير وجود جملة من التحديات ومصادر القلق لدى المشاركين في المشروع، وقد عكسوا ذلك من خلال تحليلهم لنقاط القوة والضعف في المجتمع المدني، وتقدموا على أثره بقائمة مفصلة من التوصيات الموجهة إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة، لا سيما إلى الحكومة وقادة نشطاء المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمانحين.

رابعاً:

نقاط القوة والضعف

رابعاً: نقاط القوة والضعف في المجتمع المدني الأردني

يلخص هذا القسم الأراء والخلاصات التي تم التوصل إليها في إطار المشروع بشأن نقاط قوة المجتمع المدني الأردني ونقاط ضعفه. ويستند هذا التشخيص لنقاط القوة والضعف إلى النتائج التي توصل إليها الفريق الوطني وتم عرضها في مختلف محطات الحوار في سياق المشروع؛ بالإضافة إلى ملاحظات اللجنة الاستشارية للمشروع، وكذلك استنتاجات مجموعات التركيز الإقليمية الثلاث، وأخيراً المشاركين في أعمال الورشة الوطنية.

وقد أظهر المشاركون في مراحل الحوار المختلفة، تنوعاً شديداً في الأراء والتوقعات. فبعضها كان أقرب في أحكامه وتوقعاته من المثالية والسعي للكمال، بينما اتخذ البعض الآخر مواقف أكثر واقعية وبراجماتية. وتوزع الآخرون ما بين هذين الاتجاهين، فكانوا أقرب إلى الواقعية أحياناً، وعكسوا في أحيان أخرى تطلعات وتوقعات مثالية.

لقد لوحظ أيضاً أن بعض النقاط أُوردت في جانبي القوة والضعف في المجتمع المدني. فمن الناحية الواقعية، غالباً ما تنطوي جوانب عمل المجتمع المدني على نقاط قوة وضعف في آن واحد، وعلى قصص نجاح وقصص فشل وما بين بين. ومثل هذا لا يعد تناقضاً أو خللاً في التشخيص، وإنما هو انعكاس للواقع المعقد الذي يحيط بممارسات المجتمع المدني.

وفيما يلي ملخص لنقاط القوة والضعف التي حظيت بأكبر نسبة من التأييد في مختلف مراحل الحوار:

أ- نقاط القوة:

١- إن الانفتاح السياسي النسبي الذي عرفه الأردن خلال العقدين الأخيرين، رغم تذبذبه، وفّر بيئة خارجية أفضل لنمو منظمات المجتمع المدني، سواء من الناحية العددية أو لجهة تحقيق انتشار أفضل جغرافياً، كما ساعدها هذا الانفتاح السياسي على ممارسة أنشطتها بحرية أكبر مما كان عليه الوضع خلال العقود التي سبقت.

٢- إن الموقع الجغرافي- السياسي المميز للأردن والانفتاح السياسي للحكومة، قد عزّز الاهتمام الدولي بالمجتمع المدني في الأردن، ووفر موارد خارجية هامة لمنظمات المجتمع المدني، خاصة العاملة في مجالات كسب التأييد، تمكين المرأة والشباب، حقوق الإنسان، البيئة، والمشاركة السياسية والانتخابات والبرلمان.

٣- إن بعض منظمات المجتمع المدني تمتعت بعلاقات وشراكات اجتماعية نامية مع المنظمات الأخرى والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وينطبق هذا بشكل خاص على المنظمات التي يقودها أفراد في الأسرة المالكة، وبعض منظمات المرأة والمنظمات العاملة في مجالات كسب التأييد.

٤- تتسم بنية المجتمع المدني الأردني بالتنوع، وتتمتع غالباً بالاستقلالية الإدارية والمالية، وكذلك بالقدرة على الوصول إلى الإعلام.

٥- تتمتع منظمات المجتمع المدني عموماً بالقدرة على الوصول إلى القواعد الشعبية، ولا سيما الشباب والمرأة.

٦- تتوافر لدى قيادات المجتمع المدني الأردني خبرة طويلة نسبياً بالعمل الاجتماعي والمدني، باتت تُوظف في خدمة المجتمعات المدنية في البلدان المجاورة. كما تتوافر لديها كفاءات متخصصة في مجالات التدريب وبناء القدرات، يمكن للحكومة أو القطاع الخاص الاستفادة منها.

٧- تتمتع معظم قطاعات/ فئات المجتمع المدني الأردني ببنية تحتية وقدرات اتصال مقبولة، باستثناء المنظمات العاملة في المناطق الريفية والنائية.

ب- نقاط الضعف:

١- إن السياق الاجتماعي- السياسي- الثقافي في الأردن هو سياق محافظ أو متزمت سياسياً وثقافياً، ولذلك ما زال منحازاً لصالح دور تدخلي للدولة، وهو سياق يقاوم حرية المبادرة للمجتمع المدني، ويعيق ترجمة الشراكة الاجتماعية بين الدولة والمجتمع المدني إلى ممارسات عملية ملموسة.

٢- إن عدة منظمات مهمة عددياً وذات ثقل اجتماعي في منظمات المجتمع المدني، مثل النقابات العمالية والتعاونية والجمعيات الخيرية، تفتقر إلى الاستقلالية السياسية عن الدولة، أو تخضع لتدخلاتها، وهو ما يعيق قدرتها على الوصول إلى القطاعات الأوسع من المواطنين، ويضعف دورها في التأثير على السياسات العامة ويعزلها عن المجتمع ككل.

٣- على الرغم من أن معظم منظمات المجتمع المدني تعتمد على مبدأ العضوية وتتمتع بمجالس إدارية، إلا أنها تشكو من ضعف تداول المواقع القيادية، بسبب اللجوء إلى أسلوب «التزكية» في اختيار الهيئات الإدارية. إن ضعف التجديد القيادي، وضعف الديمقراطية يحرمها من التوسع في العضوية، ومن الدعم المجتمعي.

٤- إن وجود عدة مظلات وطنية وشبكات قطاعية بين منظمات المجتمع المدني لا يترجم نفسه على صعيد التنسيق والفعالية بين هذه المنظمات قطاعياً، ما يضعف فرصها في تعبئة الموارد المتاحة وتوزيعها بعدالة بين مختلف المنظمات.

٥- تعاني معظم المنظمات المدنية من تدني الشفافية المالية، ما يضعف الثقة المجتمعية بها. كما أن دورها في مكافحة الفساد ما زال ضعيفاً.

٦- رغم شروع منظمات المجتمع المدني في وضع لوائح ومدونات مشتركة للممارسات الفضلى في مجال الحاكمية والشفافية، إلا أنها غير مفعلة وتفتقر إلى آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.

٧- مع أن غالبية المنظمات تعتمد على العضوية والتطوع، الا أن مستوى تجنيد وتعبئة المتطوعين ما زال ضعيفاً جداً، ودون مستوى القدرات التنظيمية والإدارية للمنظمات.

٨- إن افتقار منظمات المجتمع المدني ككل لإستراتيجية عمل واضحة ومحددة وشاملة لمختلف مكونات المجتمع المدني، يضعف قدراتها الجماعية على الحوار مع الدولة والقطاع الخاص والمولين الخارجين، ويضعف كذلك قدرتها على تحديد أولوياتها العامة، ما يترك المجال واسعاً للاطراف الخارجية، ولا سيما المولين الأجانب في صياغة هذه الأولويات.

٩- تعاني معظم منظمات المجتمع المدني من ضعف مصادرها التمويلية، لا سيما من الحكومة والقطاع الخاص المحلي. كما أن النظرة السلبية لدى بعض قطاعات المجتمع تجاه التمويل الأجنبي يؤثر على مصداقية المجتمع المدني وعلى الثقة العامة به، وهو ما قد يفسر ضعف الدعم المجتمعي لمنظمات المجتمع المدني.

١٠- إن أوساطاً مجتمعية مهمة تعتقد أن المجتمع المدني ينشط أساساً في الأطر النخبوية، ولا يصل إلى القطاعات الشعبية. كما ترى بعض هذه الأوساط أن عمل منظمات المجتمع المدني يقتصر على المدن الكبرى ولا يشمل المناطق النائية والريفية.

خامساً:

التوصيات

خامساً: التوصيات

لقد قدمت خلال مراحل المشروع المتعددة توصيات عملية تتعلق بالأبعاد المختلفة من تحليل المجتمع المدني الأردني. ويشكل هذا القسم من التقرير الوطني التحليلي عرضاً مكثفاً للتوصيات، موزعة حسب الجهة المعنية الموجهة إليها. وقد حرصنا في هذا القسم على توزيعها على عدد كبير من أصحاب العلاقة (Stakeholders)، وذلك على النحو التالي:

المجتمع المدني الأردني: وخاصة إذا ما تولد عن هذا المشروع ائتلاف أو تحالف دائم بين المنظمات المعنية بتطوير مؤشرات أداء لقياس حالة المجتمع المدني ومتابعة مثل هذه المؤشرات. وفي هذا الإطار سيتم تبويب التوصيات المرتبطة بدراسات الحالة تحت عناوين تلك الدراسات.

الحكومة: وخاصة المؤسسات المعنية مباشرة بتسجيل منظمات المجتمع المدني، مثل وزارات التنمية الاجتماعية، العمل، الثقافة، البيئة، والمجلس الأعلى للشباب ... إلخ.

الجامعات ومراكز البحث والمجتمع الأكاديمي: ونعني هنا كليات العلوم الاجتماعية، المراكز المستقلة للأبحاث المعنية بتطوير السياسات العامة ودعم الديمقراطية وتمكين النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني.

القطاع الخاص ومنظمات الأعمال: ونعني هنا الشركات والمؤسسات الناشطة في مجالات دعم البرامج والأنشطة الاجتماعية والثقافية والمجتمعات المحلية والفئات الضعيفة، وكذلك الشركات التي تقيم شراكات اجتماعية مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

الإعلام: إن الإعلام الحكومي والمستقل هو إحدى الفئات ذات العلاقة والمصلحة التي توجه المشاركون في المشروع بتوصيات مباشرة إليها، من أجل دعم مبادرات المجتمع المدني وتظهيرها في وسائل الإعلام المختلفة وتأكيد دوره كشريك اجتماعي في وضع السياسات العامة ومناقشتها.

المانحون والمنظمات الدولية: وخاصة المنظمات والدول المانحة التي تُعنى بدعم الديمقراطية، حكم القانون، والحكم الرشيد.

الشركاء في تنفيذ هذا المشروع: في حالة إعداد مشاريع مماثلة في السنوات القادمة. ونعني هنا: **سيفيكوس**، مؤسسة المستقبل، UNDP، مركز الأردن الجديد للدراسات.

أولاً: المجتمع المدني

أ- المجتمع المدني/عام

١- العمل على إنشاء معهد للقيادة والحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني لتطوير مهارات القيادة والإدارة فيها.

٢- تفعيل ميثاق الممارسات الفضلى للحكم الرشيد والشفافية في منظمات المجتمع المدني وتطوير آليات متابعة ومراقبة التنفيذ.

٣- زيادة الاهتمام بتوفير وثيقة سياسات خاصة بمعايير العمل داخل منظمات المجتمع المدني التي تستخدم نسبة كبيرة منها عمالة مأجورة في أعمالها الإدارية، وهذا يطرح أيضاً ضرورة بلورة سياسة خاصة بالنساء العاملات والمتطوعات، لا سيما أن نسبة عالية من المنظمات لا تتوافر لديها

مدونات سلوك أو سياسات ومعايير مكتوبة خاصة بالعمل والبيئة والتطوع والعدالة الجندرية.

٤- المعالجة الشاملة لظاهرة لجوء نسبة كبيرة من المنظمات إلى اختيار قياداتها بأسلوب التزكية (أي فوز قائمة مقترحة بدون منافسة أو اقتراع) أو التعيين، وليس بالانتخاب، سواء من خلال الجهات الرقابية والإشرافية (كوزارة التنمية الاجتماعية) أو من داخل منظمات المجتمع المدني، إضافة إلى أهمية دور الإعلام في التحذير من مخاطر تفادي الانتخابات الديمقراطية التنافسية وتفشي اللجوء إلى التزكية.

٥- إيلاء المزيد من الاهتمام لأعمال التوعية والتدريب وبناء القدرات في مجال بناء الشبكات والتحالفات، وكذلك إكساب منظمات المجتمع المدني مهارات التنسيق وتبادل الخدمات والمعلومات.

٦- مساعدة منظمات المجتمع المدني التي تواجه فجوات تكنولوجية وعوائق للاتصال مثل عدم توافر خدمة الإنترنت لديها، على الحصول على هذه الخدمات، سواء من جانب القطاع الخاص أو قطاع الاتصالات أو المانحين الدوليين.

٧- وضع وتعزيز قيم التسامح والحوار وقبول الآخر وثقافة اللاعنف على أجندة عمل المجتمع المدني في الأردن، بالنظر إلى أن دور المجتمع المدني في ترويج ثقافة اللاعنف والحوار ما زال ضعيفاً أو محدوداً.

٨- تطوير منهجية واضحة لمنظمات المجتمع المدني لقياس أثر نشاطاتها على المجتمع الأردني وعلى صناعة القرار، وتدريب القادة والنشطاء على استخدام مؤشرات ملموسة وقابلة للقياس عند تقييم أثر منظماتهم.

٩- مواصلة الحوار مع قادة منظمات المجتمع المدني، والذي كانت قد رعته وزارة التنمية الاجتماعية قبل إقرار قانون الجمعيات الحالي، من أجل تطوير اللوائح والأنظمة الخاصة بالجمعيات والمنظمات المدنية. وتفعيل «مجلس أمانة إدارة السجل»، الذي يتولى مهمة الإشراف على تسجيل الجمعيات.

١٠- إجراء دراسة مستفيضة لدوريات ومطبوعات منظمات المجتمع المدني للتعرف على أسباب قلة عدد القائم منها، وعدم قدرتها على الاستمرار أو على الانتظام، وهل يعود ذلك لأسباب مالية فقط، أم يعود لأسباب أخرى قد تعالج بالتدريب والتأهيل.

١١- تشجيع المجتمع المدني على تنشيط وتطوير أدواته الإعلامية والاتصالية، بهدف التعريف بأنشطته وبرامجه.

١٢- إجراء دراسات معمقة وشاملة لواقع المجتمع المدني، لا سيما ما يتعلق بمجالات عمله ومدى فعاليته فيها، ودوره في توسيع المجال العام.

١٣- تطوير قدرات قادة ونشطاء المجتمع المدني على كسب التأييد لقضاياه الخاصة بالسياسات وتطوير تشريعات الحياة السياسية، ووضع الخطط المناسبة التي تنقل المجتمع المدني من مرحلة المعرفة النظرية لقواعد كسب التأييد المجردة إلى مرحلة الفعل ومراكمة الإنجازات والاستدامة.

١٤- دعوة مختلف فئات منظمات المجتمع المدني إلى حفظ وتطوير قواعد البيانات عنها سنوياً، وإلى وضعها على مواقعها الإلكترونية، أو نشرها في تقاريرها السنوية.

ب- تمكين المرأة والشباب:

١- التركيز على المرأة والشباب كفئات مدعوة للعب دور أكبر في العمل التطوعي.

٢- إشراك المنظمات النسائية في عملية صياغة السياسات الاجتماعية وإعدادها وتنفيذها وتقييمها.

٣- الاهتمام بإعداد الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة المنظمات بكفاءة.

٤- البحث عن مصادر متنوعة لزيادة الموارد المالية لدعم البرامج وضمان استدامتها.

٥- تبني المزيد من مشاريع التمكين من أجل تحسين نوعية حياة المرأة والتركيز على برامج التمكين الاقتصادي، لما لها من مردود مباشر ومحسوس في تغيير أوضاع المرأة.

٦- تطوير التشريعات الخاصة بعمل المنظمات والتي لم تعد ملائمة لدورها في التغيير والتنمية.

٧- زيادة التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين المنظمات النسائية للوصول إلى مرحلة من التكامل بدل التنافس، لتلافي بعثرة الجهود وازدواجيتها.

٨- عقد دورات تدريبية للقيادات في مجال إعداد مقترحات المشاريع ورسم الأهداف، على أن تكون محددة وقابلة للقياس وللتحقيق وواقعية ومرتبطة بجدول زمني (SMART).

ج- تمويل منظمات المجتمع المدني:

١- ضرورة الاهتمام بالاستدامة المالية وبناء قدرات المنظمات المدنية على أساس الاستدامة طويلة المدى، بما في ذلك تشجيع هذه المنظمات على إقامة أذرع ربحية لها.

٢- مراجعة التشريعات الخاصة بتمويل منظمات المجتمع المدني في الاتجاهات التالية:

أ- الإقلاع عن الأفكار التبسيطية التي تفترض أن كل تمويل غير أردني ينبغي ربطه بقرار من مجلس الوزراء بدعوى حماية السيادة الوطنية. فالأصل هو وضع الضوابط اللازمة وتكليف الوزارات المعنية بتطبيقها.

ب- الحرص على أن يقترن التنظيم المالي للمنظمات بأعلى درجات الإفصاح والشفافية من خلال أدوات قابلة للمراقبة والمساءلة.

٣- تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني في الاتجاه الذي يؤهلها للشراكة مع القطاع الخاص، وفي مقدمة ذلك:

أ- تطوير الإطار المؤسسي للمنظمات المدنية عن طريق اعتماد مبادئ الإدارة الرشيدة والديمقراطية الداخلية والشفافية والمساءلة.

ب- التقدم بمشاريع مجدية للمجتمع المحلي أو لقطاعات اجتماعية محددة بحيث تكون واقعية وقابلة للتنفيذ، وتنطوي على مؤشرات محددة لقياس المردود والفعالية، أي أن تكون، بعبارة أخرى، مقنعة للقطاع الخاص، ومطمئنة لمؤسساته.

ج- بناء ائتلاف بين منظمات المجتمع المدني لتنفيذ مشاريع جماعية مشتركة مع القطاع الخاص تستفيد من تنوع الخبرات والقدرات بما يعظم من جدوى المشاريع المقترحة.

د- تطوير وعي منظمات المجتمع المدني بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ومواطنية الشركات، وتأهيل نفسها كشريك اجتماعي للقطاع الخاص لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.

٤- توعية منظمات المجتمع المدني بتراث المجتمعات العربية الإسلامية الخاصة بتصوير الأوقاف، وذلك بالاطلاع على مصادر الأوقاف وإدارتها، وكذلك التعرف على التجارب الدولية في مجال وقفيات المجتمع المدني وصياغة مقاربات عصرية للوقف، والتعلم من الممارسات الأفضل للأوقاف الحديثة في البلدان الإسلامية، لاستنباط ما قد يمكن تبنيه وتطويره على صعيد المجتمع المدني الأردني والصناديق الحكومية المعنية بتوفير الدعم لبعض قطاعات المنظمات غير الحكومية [٦٨].

د- التطوع الاجتماعي:

١- تشجيع التطوع في منظمات المجتمع المدني، وتوسيع العضوية فيها، وتفعيلها عن طريق تنفيذ المزيد من برامج التدريب والتأهيل، ووضع الحوافز المادية والمعنوية لجذب الشباب نحو التطوع.

٢- بناء قواعد معلومات وبيانات وطنية حول المتطوعين وأحوالهم وخصائصهم ومجالات خبراتهم وتحديثها باستمرار من خلال تحالفات مؤسسات المجتمع المدني.

٣- العمل على رفع مستوى تقدير منظمات المجتمع المدني لمكانة التطوع والمتطوعين وتوفير الحوافز المشجعة لهم.

٤- إطلاق برامج متخصصة للمتطوعين في هذه المنظمات تشمل برامج تبادل للمتطوعين على المستويين المحلي والدولي.

٥- الاهتمام بتطوير قدرات المتطوعين وتأهيلهم بالتدريب ونقل المعرفة.

٦- العمل على إرساء تقاليد تكريم المتطوعين وإبراز مكانتهم في المجتمع وتعزيز حضورهم، ومنها على سبيل المثال إطلاق جوائز ومنح تقديرية لأفضل الممارسات الفردية والمؤسسية في مجال الأعمال التطوعية.

٧- إجراء مسح دوري، كل ثلاث سنوات على الأقل، لرصد ومتابعة التطوع والتحولات التي يشهدها.

٨- حث المؤسسات العامة التعليمية والشبابية خاصة على طرح برامج مستقلة ودورية في العمل التطوعي تستجيب لحاجات المجتمع وحسب اختصاصات هذه المؤسسات.

٩- العمل على تطوير مفهوم محلي حول «التطوع من أجل العمل» بالتنسيق بين الجهات الرسمية والقطاع الخاص في مواجهة البطالة وتراجع فرص العمل في أوساط الشباب.

١٠- إجراء المزيد من الدراسات عن التطوع من حيث علاقته بدور وفعالية منظمات المجتمع المدني الأردني، وسبل توسيع نطاق العمل التطوعي ودور الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي (الجامعات وكليات المجتمع) في تشجيع ورعاية ومكافأة التطوع، آخذين بالاعتبار الاعتماد الكبير للمنظمات المدنية على العمل التطوعي.

٦٨- الواقع أن قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ نص، في المادة ٣ منه، على نوعين من الجمعيات لم تردا من قبل في قانون الجمعيات هما «الجمعية الخاصة» التي تنحصر العضوية فيها بمجموعة من الأشخاص لا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد على عشرين، و «الجمعية المغلقة» التي تتوفر العضوية فيها بشخص أو أكثر، وتقتصر مواردها المالية على ما يقدمه لها أي عضو مؤسس لغايات تمكينها من تحقيق غاياتها. ويسمح هذين النوعين من الجمعيات الخاصة والمغلقة أمام تحولهما إلى وقفيات خاصة بدعم غايات اجتماعية أو علمية أو خيرية أو تنموية.

ثانياً: المؤسسات الحكومية والرسمية

١- دعوة السجل الوطني للجمعيات في وزارة التنمية الاجتماعية إلى الشروع بإنتاج بيانات نوعية عن الجمعيات المسجلة في السجل [٦٩]، تتعلق بأنواعها وحجوم عضويتها والحاكمية فيها ومواردها ونفقاتها، بما يسمح بإجراء دراسات أعمق لاحتياجاتها ووضع الخطط الإستراتيجية اللازمة للنهوض بأوضاعها.

٢- دعوة الوزارات الأخرى ذات العلاقة، مثل وزارة الثقافة ووزارة العمل وغيرها لتوفير بيانات نوعية عن المنظمات المسجلة لديها.

٣- دعوة دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسات الحكومية الأخرى إلى تطوير قواعد معلومات عن المنظمات المدنية ووسائل الإفصاح عن المعلومات.

٤- دعوة دائرة الإحصاءات العامة لدراسة مساهمة المجتمع المدني في الناتج المحلي الإجمالي، وتطوير أنظمة الحسابات القومية على هذا الصعيد، وإجراء مسوح دورية للمنظمات المدنية من أجل احتساب مساهمة التطوع في الناتج المحلي الإجمالي.

٥- دعوة دائرة الاحصاءات العامة، إلى تخصيص قسم داخلها لمنظمات المجتمع المدني، بهدف بناء قواعد معلومات وإجراء مسوح خاصة بهذه المنظمات على المستوى القطاعي والجغرافي.

٦- إصدار تشريع متخصص بشؤون التطوع، يوفر الإطار القانوني لتنظيم أعمال التطوع على مختلف المستويات، ويحمي حقوق المتطوعين ويوفر معايير لكفاءة وفاعلية التطوع على مستويات الأفراد والمؤسسات والمجتمع.

٧- إنشاء هيئة مستقلة على غرار مؤسسات النفع العام تُعنى بتنسيق جهود العمل التطوعي في الأردن وتنظيمها، وطرح المبادرات لتصبح بمثابة الذراع الوطني لاستقطاب المتطوعين الأجانب للأردن، وأداة لتنظيم ومتابعة المتطوعين الأردنيين في الخارج.

ثالثاً: القطاع الخاص ومنظمات الأعمال

١- تطوير ثقافة الشراكة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص وتشجيعها على نقل خبراتها الإدارية والمحاسبية والفنية إلى المجتمع المدني، وتأهيل منظمات المجتمع المدني للعب دورها كشريك في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٢- طرح برامج عمل تُقدم حلولاً عملية للبطالة وسط الشباب من خلال مفهوم التطوع من أجل العمل.

٣- زيادة فعالية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من خلال دعم برامج العمل التطوعي لدى مؤسسات المجتمع المدني.

٤- المساهمة في تدريب ورفع كفاءة وتأهيل المتطوعين في مؤسسات القطاع الخاص.

٦٩- لقد نص قانون الجمعيات الأخير، رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨، لأول مرة على قيام «مجلس إدارة السجل»، وهو برئاسة وزير التنمية الاجتماعية، ويضم ١٠ أشخاص، ستة منهم يمثلون وزارات اخرى، إضافة إلى أربعة أفراد من ذوي الخبرة في العمل الخيري والتطوعي، ويعينهم مجلس الوزراء، بناء على تنسيب الوزير، ومدة عمله سنتان (المادة ٤).

أما مهام وصلاحيات مجلس إدارة السجل فهي، حسب المادة ٥ من القانون المذكور، الموافقة على تسجيل الجمعيات الجديدة وتحديد الوزارة المختصة بها، تقييم أداء الجمعيات وانشطتها بالتنسيق مع الوزارات المختصة، إصدار تقرير سنوي عن اوضاع الجمعيات، إعداد الخطط والبرامج اللازمة للنهوض بأوضاع الجمعيات، إدارة صندوق الجمعيات والاشراف عليه، التوفيق بين الجمعيات في حالة وقوع نزاعات بينها، إصدار التعليمات اللازمة لتنظيم عمل السجل والتنسيق بين أمين السجل والوزارات المختصة. (انظر قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ على موقع وزارة التنمية الاجتماعية: www.mosd.gov.jo).

رابعاً: الإعلام

١- تطوير مضامين إعلامية تعزز مكانة العمل التطوعي في المجتمع وتلفت الانتباه لدوره في التنمية والتحديث، وكذلك فيما يتعلق بالشراكة الاجتماعية بين القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٢- إبراز قصص النجاح وقوة تأثير الأعمال التطوعية في تغيير حياة الأفراد والأسر والمجتمعات نحو الأفضل.

٣- تطوير خطاب إعلامي يقدر قيم التطوع وسط المجتمع، وتحديداً في تعزيز قيم البحث عن المعنى في الحياة ومساعدة الآخرين من أجل مساعدة أنفسهم.

خامساً: الجامعات ومراكز البحث والمجتمع الأكاديمي

١- تشجيع الجامعات ومراكز الأبحاث على إجراء المزيد من البحوث ودراسات الحالة حول جوانب القوة والضعف في المجتمع المدني الأردني.

٢- دعوة أقسام العلوم الاجتماعية في الجامعات الأردنية إلى توجيه طلبة الماجستير والدكتوراه لوضع المزيد من دراسات الحالة والدراسات المقارنة عن منظمات المجتمع المدني، والتعاون مع مراكز الأبحاث المختصة لتحديد المواضيع والحقول التي ما زالت بحاجة للبحث والتطوير.

٣- دعوة الجامعات الأردنية لطرح مساق جامعي إلزامي لطلبة الجامعة يُعنى بالعمل التطوعي والخدمة الاجتماعية التطوعية.

سادساً: المنظمات المانحة والدولية

إيلاء اهتمام أكبر لقضايا ومشاكل الجسم الأكبر من المجتمع المدني الذي يقوم على المنظمات ذات العضوية، لأن الاهتمام العام، بما فيه اهتمام الممولين والإعلام، ينصرف غالباً لمنظمات الدعوة وكسب التأييد (Advocasy) التي لا تقوم في معظم الأحوال على العضوية.

سابعاً: الشركاء في تنفيذ المشروع

١- الاعتماد في المستقبل على إجراء مسح للسكان بدلاً من المسوح العالمية عند وضع دليل مؤشرات المجتمع المدني، وذلك لوجود نواقص فيها عن الأردن، أو لعدم ملاءمتها دائماً لأغراض الدراسة.

٢- تطوير منهجية إعداد مؤشرات المجتمع المدني، فيما يخص الأردن والعالم العربي والشرق الأوسط الإسلامي، بما يسمح بوضع دراسات مقارنة وأدوات تطبيق تشاركية، خاصة في البلدان التي تعاني من نقص في مؤشرات المجتمع المدني.

٣- دعوة الشركاء للاستفادة من الخبرة الأردنية في تنفيذ مشروع مؤشرات المجتمع المدني في الأردن لتنفيذ مشاريع مشابهة في بلدان المنطقة.

٤- دعوة الشركاء للعمل على متابعة توصيات المشروع، من خلال دعم برنامج شامل لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني الأردني، في المجالات التي كشفت عن جوانب ضعف لدى هذه المنظمات.

خلاصات عامة :

لقد نفذ مشروع مؤشرات المجتمع المدني في الأردن لعام ٢٠١٠ كاستجابة للحاجة لتقديم معلومات موثوقة ومحدثة، معززة بالحقائق والأرقام والتحليلات عن واقع منظمات المجتمع المدني. والهدف من ذلك هو وضع هذه المعطيات والمعلومات، وكذلك التحليل الذي تم التوصل إليه في المشروع بين أيدي اللاعبين الرئيسيين للمجتمع المدني الأردني وسائر اللاعبين الآخرين من ذوي العلاقة، مثل الهيئات الحكومية ذات الصلة المباشرة، المنظمات الدولية، المانحين، وكذلك الخبراء والأكاديميين ومن في حكمهم.

ولقد تضمنت المؤشرات المقدمة هنا جملة من العناصر الأساسية للتعرف على حالة المجتمع المدني في الأردن: مفهوم المجتمع المدني في السياق الأردني؛ تطوره التاريخي؛ خارطة القوى الاجتماعية في الأردن وخارطة المجتمع المدني نفسه؛ كما انطوت المؤشرات على تحليل معمق للمجتمع المدني، من حيث الانخراط المدني، مداه، عمقه، وتنوعه. كما تناولت مستوى التنظيم، من حيث الحاكمية الداخلية والبنية التحتية والتواصل القطاعي، إضافة إلى ما يتمتع به المجتمع المدني الأردني من موارد بشرية ومالية وتكنولوجية ومن علاقات دولية.

لقد تناولت المؤشرات أيضاً ممارسة القيم في المجتمع المدني، على صعيد عملية صنع القرار في منظمات المجتمع المدني ولوائحه الداخلية، وكذلك على صعيد ما توافر لديه من مدونات سلوك داخلية أو معايير بيئية. كما تناولت بالتحليل الأثر المدرك للمجتمع المدني، من وجهتي نظر داخلية وخارجية، ويشمل ذلك التأثير الاجتماعي والسياسات والاتجاهات. وأخيراً تناول التقرير البيئة العامة أو السياقات المحيطة بعمل المجتمع المدني، سواء على الصعد الاجتماعية الاقتصادية أو الصعد الاجتماعية السياسية وأخيراً الصعد الاجتماعية الثقافية.

وبناء على الأدوات المستخدمة في المشروع، مثل المسوح ودراسات الحالة الخمس، وكذلك المشاورات مع اللجنة الاستشارية، والحوارات الأخرى في إطار مجموعات التركيز والورشة الوطنية، فقد وضع فريق البحث تحليلاً شاملاً لنقاط القوة والضعف في المجتمع المدني الأردني، كما بلور مجموعة كبيرة من الاستخلاصات والتوصيات.

وفيما يلي أبرز الخلاصات التي خرج بها هذا التقرير:

الانخراط المدني: لقد أظهرت مختلف مراحل النقاش في المشروع وجود قلق لدى نشطاء المجتمع المدني وأصحاب المصالح للنتائج التي أظهرها البحث على صعيد ضعف الانخراط المدني في الأردن، والتي

تمثلت في حصول هذا البعد على ٣٦,٨ نقطة فقط من أصل مئة نقطة. وهو أدنى تقدير للأبعاد الخمسة الرئيسية المكونة لمؤشرات المجتمع المدني.

لقد تركزت نقاط الضعف الرئيسية لهذا المؤشر في المؤشرات الفرعية التالية: الانخراط على أساس اجتماعي الذي سجل ٩,٣ نقطة، ومدى الانخراط السياسي الذي سجل ٦,٥ نقطة، وبدرجة أقل في عمق الانخراط الاجتماعي (٣٢,٦ نقطة)، وعمق الانخراط السياسي (٢٧,١ نقطة).

لقد تعددت محاولات تفسير ضعف الانخراط المدني، لا سيما من حيث مدى هذا الانخراط أو عمقه. حيث أوردت أسباب عدة، منها «الاحباط العام»، جراء فشل محاولات الإصلاح والتغيير، وبالتالي استنتاج عقم أو لاجدوى المشاركة، لا سيما المشاركة السياسية. ومن التفسيرات الأخرى «تيبس» وجمود التنظيمات الاجتماعية وحتى «تعفن» بعض أنواعها، جراء هيمنة «الوجوه القديمة» عليها، ورفضها ممارسة مبدأ التداول الدوري على السلطة، ومن هذه الأسباب أيضاً عزوف المواطنين عن المشاركة بسبب الضغوط المعيشية. هذا، ونسب البعض ضعف الانخراط المدني إلى «الكسل» المجتمعي، الناجم عن ضعف المواطنة النشطة الذي يعود بدوره إلى عدم وجود بيئة سياسية وقانونية محفزة على المشاركة، بل وحتى وجود بيئة معادية للمشاركة ذات الطبيعة السياسية.

ولذلك فقد وجه المشاركون في حلقات النقاشات المختلفة اهتمامهم إلى تقديم توصيات محددة في هذا الإطار، تركزت على تطوير التشريعات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني وعلى حريات الاجتماع والتعبير، كما أولت تشجيع التطوع أهمية كبيرة، إضافة إلى التدريب وبناء القدرات في مجالات هامة مثل نظم الحكم الرشيدة والشفافية والمشاركة والتأثير في السياسات وقياس الأثر، أي المجالات التي تجعل من منظمات المجتمع المدني قوة جاذبة للعضوية ومحفزة على التطوع والانخراط في الأنشطة المدنية.

مستوى التنظيم: على الرغم من أن المجتمع المدني في الأردن يتمتع بمستوى تنظيمي جيد، حيث تحظى الغالبية الساحقة من منظماته بمجالس إدارة منتخبة، لكن نسبة متزايدة منها باتت تختار قياداتها بأسلوب «التزكية» الذي يبقي المجالس ذاتها أو معظمها مدة طويلة على رأس منظماتها، ما يستدعي تدخل التشريعات لتحديد عدد معين من السنوات لبقاء القادة في مناصبهم. كما أن نسبة تصل إلى ٤٤٪ من المنظمات تميل إلى تفويض سلطة إتخاذ القرارات إلى فريق عمل صغير أو إلى رئيس المنظمة وليس إلى المجالس المنتخبة.

ومع أن الغالبية الساحقة من منظمات المجتمع المدني الأردني منضوية في مؤسسات أو اتحادات عامة أو منظمات، إلا أن مستوى التنسيق والتعاون القطاعي بين هذه المنظمات ضعيف أو محدود، كما أن مبادرات التنظيم الذاتي للمجتمع المدني الأردني ما زالت حديثة نسبياً، حيث لا توجد لدى منظماته خبرة كافية حول متابعة المبادرات الذاتية وآليات ترجمتها إلى خطط تنفيذية. وعموماً يندر وجود أطر تنسيقية عابرة للقطاعات ما بين منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي يقلل من شأن الفعالية السياسية لهذه المنظمات في الحياة العامة.

إن لدى منظمات المجتمع المدني موارد بشرية جيدة من حيث العضوية، لكن أعداد المتطوعين فيها قليلة جداً، كما أن هذه المنظمات تفتقر إلى الخبرة والأطر المؤسسية والبرامج الضرورية لاستقطاب المزيد من الأعضاء، أو اجتذاب المتطوعين.

وعلى صعيد الموارد المالية والتقنية، فإن الملاحظ هو وجود توازن حرج ما بين موارد المنظمات

ونفقاتها، مع وجود عجز لدى معظمها، وبالنتيجة فإن غالبية المنظمات تتمتع بالحد الأدنى من الموارد التي بالكاد تغطي نفقاتها، ما يحول دون التوسع في الأنشطة أو تأسيس مشاريع مدرة للدخل.

من ناحية أخرى، فإن غالبية المنظمات تتمتع بقدر معقول من أدوات الاتصال مثل الهواتف وأجهزة الفاكس والكمبيوتر، حيث يوجد قلة قليلة منها لا تتمتع بهذه الميزات، لا سيما في المناطق الريفية والنائية. لكن أقل بقليل من نصف المنظمات، يشكو من عدم تمتعه بخدمات الإنترنت، وهي نسبة عالية جداً، تتطلب المعالجة.

وعموماً يعد الأردن بلداً منفتحاً على منظمات المجتمع المدني الأجنبية وذات النشاط الدولي، ما يتيح لمنظمات المجتمع المدني المحلية فرص التواصل معها وتلقي الدعم المالي والتقني واللوجستي منها. وعلى صعيد آخر، تعد فعالية مشاركة المنظمات المحلية في المحافل الدولية محدودة، وهي مستقبِلة أكثر مما هي مساهمة في الحوارات وصنع السياسات، ما يعد أحد الثغرات المطروحة على جدول أعمال المجتمع المدني المستقبلية.

ممارسة القيم: لقد سجل هذا البعد أعلى نتيجة بالمقارنة مع الأبعاد الأخرى لدليل المجتمع المدني وقدرها ٥٧,٢ نقطة على مقياس من مئة نقطة. وكما أشرنا سابقاً فإن هذا البعد يتألف من خمسة مؤشرات رئيسية: عملية صنع القرار (٨٤,٩ نقطة)، لوائح العمل الداخلية (٤٠,٧ نقطة)، مدونات السلوك والشفافية (٧٢,٩ نقطة)، المعايير البيئية (٣٦,٤ نقطة)، وأخيراً إدراك القيم في المجتمع المدني (٥١,٢ نقطة).

وبالفعل فقد أظهرت الدراسة أن نحو ٦٠٪ من المنظمات تُتخذ القرارات المهمة فيها من قبل مجالس منتخبة أو من الأعضاء، وهي نسبة جيدة تظهر وجود نظم حكم ديمقراطية في غالبيتها، لكن هذا لا يعفي من ملاحظة وجود حصة هامة من المنظمات تتخذ القرارات فيها بوسائل أخرى، مثل تفويض فريق عمل أو رئيس المنظمة باتخاذ القرارات.

ولقد ركزت المناقشات خلال مختلف مراحل المشروع على أن نظم الحكم الجيدة لا تعني فقط وجود مجالس منتخبة، وإنما تعني أيضاً التداول على المواقع القيادية ومشاركة الأعضاء والهيئات الوسيطة في عملية اتخاذ القرارات، كما تعني وجود خطوط مفتوحة مع الفئات المستفيدة Stakeholders. ويطرح هذا أهمية تطوير التشريعات الداخلية الناظمة لعمل المنظمات، لا سيما الأنظمة الداخلية، لتوفير ضوابط قانونية للحاكمية الجيدة فيها.

من ناحية أخرى، أظهرت الدراسة وجود نقص كبير في اللوائح والمواثيق الداخلية الخاصة بحقوق العاملين والمرأة، حيث أفادت نسبة تقارب ٧٠٪ من المنظمات المستطلعة بعدم وجود سياسات أو تعليمات مكتوبة خاصة بعمل المرأة. كما أن نحو ٤٨٪ من المنظمات لا تتوافر لديها سياسات خاصة بمعايير العمل، ونحو ٦٠٪ منها لا تتوافر لديه مدونة سلوك للعاملين، فيما لا يوجد لدى ٦٤,٥٪ من المنظمات سياسات خاصة بالمعايير البيئية.

لكن الدراسة كشفت عن وجود توجه إيجابي مستقبلي لدى نسبة كبيرة من المنظمات المستطلعة التي أبدت رغبتها في توفير وثائق كهذه. وغني عن البيان أن مجرد طرح هذه الأسئلة على منظمات المجتمع المدني، قد أسهم في التنبيه إلى وضع هذه القضايا على جدول أعمال المنظمات المستطلعة.

من ناحية ثالثة، أظهر الاستطلاع التنظيمي لقادة منظمات المجتمع المدني وجود قلق شديد تجاه ظواهر الفساد في صفوف هذه المنظمات، حيث وصف ٤٧٪ من عينة البحث أن هذه الظواهر متكررة أو متكررة جداً. ومع أننا نميل إلى الاعتقاد أن هناك مبالغة من جانب هذه المنظمات، الا أن الملفت للنظر

أن هذا القلق لم يترجم نفسه بما يتعدى الشكوى أو القلق من تفشي الظاهرة، حيث أظهرت دراسة خاصة بالمشروع، حول الحكم الرشيد والشفافية في منظمات المجتمع المدني، أن الأخيرة بذلت جهوداً محدودة لتعزيز الإفصاح المالي لديها، أو إظهار شفافية مالية أكبر في مواقعها الإلكترونية.

وفيما يخص ظواهر عدم التسامح والتمييز في صفوف المجتمع المدني، فقد كشفت الدراسة أن الغالبية من المنظمات لا تحضرها أمثلة عن تكرار ظواهر عدم التسامح، لكن نسبة تصل إلى أقل من الثلث تستحضر أمثلة، أو أمثلة عديدة، من عدم التسامح في المنظمات. وعموماً هناك اعتراف بأن دور القوى التي تمارس التمييز وعدم التسامح هو دور هامشي أو أنها معزولة تماماً. ومهما يكن، فإن مجرد اعتقاد ربع المنظمات بأن هذه القوى التمييزية لاعب مهم أو مهيمن في المجتمع المدني، ينطوي على تحذير قوي من ظواهر عدم التسامح، وهو يتطلب عملاً تثقيفياً وتربوياً على هذا الصعيد. وينطبق الشيء ذاته على ظواهر العنف الذي تنفي نحو ثلثي عينة المنظمات المستطلعة وجوده في المجتمع المدني، إلا أن نسبة ٣٧,٢٪، ترى وجود أطراف لا تتردد في ممارسة العنف للتعبير عن نفسها في صفوف المجتمع المدني.

والواقع أن ظواهر العنف في المجتمع الأردني ككل، قد زادت بقوة في السنوات الأخيرة، بخاصة بين الشباب وفي الجامعات وفي ملاعب كرة القدم، حيث يكشف أنصار النوادي عن نزعات تمييزية بين المواطنين على أساس الأصل الوطني. إن المجتمع المدني ليس معزولاً عن ظواهر العنف في المجتمع ككل، إلا أن الملفت للنظر أن دور المنظمات المدنية في الحد من العنف ما زال ضعيفاً، ويتطلب تطويراً لهذا الدور مستقبلاً.

الأثر المدرك: لقد احتل هذا البعد المرتبة الثالثة من ضمن الأبعاد الأربعة لماسة المجتمع المدني الأردني، بنتيجة قدرها ٤٦,٩ نقطة، على مقياس من مئة نقطة، وقد اعتمد قياس هذا البعد على سبعة مؤشرات: هي الاستجابة من وجهة نظر داخلية (٤٢,٧ نقطة)، التأثير الاجتماعي من وجهة نظر داخلية (٦٣,٣ نقطة)، أثر المجتمع المدني على السياسات من وجهة نظر داخلية (١٩,٣ نقطة)، الاستجابة من وجهة نظر خارجية (٧٥,٦ نقطة)، التأثير في السياسات من وجهة نظر خارجية (٥٢ نقطة)، وأثر المجتمع المدني على الاتجاهات (٢١,٣ نقطة).

والواقع ان الدراسة كشفت أن مدركات أصحاب المصالح (Stakeholders) لأثر المجتمع المدني على السياسات والقضايا الاجتماعية أعلى من التقييم الذاتي لأثر منظمات المجتمع المدني على هذه السياسات والقضايا، كما عبر عنه قادة هذه المنظمات، حيث تبين من النقاط أعلاه وجود فوارق هامة ما بين الاثنين. لا سيما فيما يخص أثر المجتمع المدني على «تحسين نوعية الحياة» أو «دمقرطة قوانين الحياة السياسية الأردنية». ويرى الفريق الوطني للمشروع أن أثر المجتمع المدني أكبر بكثير مما يعتقده قادة المجتمع المدني، ما يعكس قدراً من التشاؤم والإحباط لدى هؤلاء حول مردود أنشطتهم على المجتمع والسياسات العامة.

وعموماً أظهرت الإدراكات الذاتية لقادة المجتمع المدني لأثره على المجالات والقضايا الاجتماعية تقييماً أفضل مما هو لأثره على السياسات العامة. وهو أمر مفهوم، بالنظر إلى العوائق والمحددات الخاصة بالبيئة السياسية، والتي تقيد مجالات تحرك المجتمع المدني في مجال السياسات العامة أكثر بكثير مما تقيد أنشطته في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، لوحظ اتفاق أصحاب المصالح مع قادة منظمات المجتمع المدني في إدراكاتهما لنشاطية المجتمع المدني، حيث شكل دعم الفقراء والمهمشين المجال الأكثر نشاطاً للمجتمع المدني بالنسبة للطرفين. وعموماً تعتبر التنمية الاجتماعية والتعليم والصحة مجالات رئيسية التقت عندها إدراكات قادة المجتمع المدني وأصحاب المصالح باعتبارها المجالات الأكثر نشاطاً بالنسبة للمجتمع المدني. كما التقى

الطرفان عند تقييم تأثير المجتمع المدني على هذه القضايا باعتباره يتراوح ما بين المتوسط والمحدود.

ويطرح هذا مسألة تقليص «الفجوة» ما بين إدراكات الطرفين لمجهودات المجتمع المدني وتأثيره الفعلي، حيث يتضح أن هناك إدراكاً مشتركاً يعكس الاعتقاد بوجود تأثير أقل، لا يتناسب مع المجهودات التي يبذلها المجتمع المدني سواء في المجال الاجتماعي أو على صعيد السياسات.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن أثر المجتمع المدني على الاتجاهات في المجتمع يكاد يكون محدوداً، سواء من حيث مستوى الثقة أو التسامح أو الروح العامة. كما كشفت الدراسة عن ارتفاع معدلات الثقة بالمؤسسات الدينية ثم البيئية (بفارق كبير لصالح الأولى)، وتدني مستويات الثقة ببقية منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية (بفارق الضِعْف لصالح الأولى).

ويثير هذا، بدوره، مسألة منح هذه الأبعاد من عمل المجتمع المدني أهمية أكبر عند وضع خططها المستقبلية، أي الاهتمام بتطوير الجانب التعليمي والتنويري من عمل المجتمع المدني، سواء على صعيد القيم أو الاتجاهات العامة، إضافة إلى إعلاء شأن قيم التسامح والقبول بالآخر والمسؤولية المواطنية والاجتماعية في أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني.

البيئة العامة: سجل هذا اليعد ٥٥,٣ نقطة، على مقياس من مئة نقطة، وهو المتوسط الحسابي للمؤشرات الرئيسية الثلاثة: السياق الاقتصادي الاجتماعي (٦٤,٨ نقطة)، السياق الاجتماعي السياسي (٥١,٢ نقطة)، والسياق الاجتماعي الثقافي (٤٩,٩ نقطة).

إن الأردن يعد من بين مجموعة الدول متوسطة الدخل، ويظهر دليل «الأردن اليوم»، ارتفاع معدلات النمو السكاني، مع تدني عدد السكان في سن العمل عن ٦٠٪ من إجمالي السكان، ووجود نسبة عالية من الفقر والبطالة، إضافة إلى انخفاض مستوى انخراط المرأة في المشاركة الاقتصادية والسياسية، لكن السكان يتمتعون بمستوى جيد من الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية.

وعموماً يواجه الأردن عدة تحديات، أبرزها ضعف الموارد الطبيعية واختلال التوزيع السكاني بقوة لصالح المناطق الحضرية على حساب الريف، وغلبة اعتماد الاقتصاد على القطاعات الخدمية وضعف مساهمة الاقتصاد الحقيقي، لا سيما الزراعة والصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي. وقد قاد هذا الاختلال إلى تركيز القوة العاملة في المدن والقطاعات الخدمية، وإلى ضعف الاكتفاء الذاتي من السلع، وارتفاع اعتماده في السلع الغذائية والاستهلاكية والمواد الخام على الخارج، وهكذا باتت العجوز في ميزان التجارة الخارجية والحساب الجاري لميزان المدفوعات والمالية العامة للدولة سبباً مباشراً في استمرار اعتماد الأردن على المساعدات والموارد الخارجية، وفي تفاقم المديونية العامة.

وعلى الرغم من أن الأردن نفذ عدة برامج للإصلاح الاقتصادي إلا أنه ما زال يعاني من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، كما أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لم ينعكس على توزيع الدخل بعدالة، حيث تستفيد الفئات الأعلى دخلاً من النمو العام للناتج المحلي الإجمالي، بعكس الطبقات الدنيا والوسطى. ومن منظور النوع الاجتماعي (الجندر) تعاني النساء بصورة خاصة من مظاهر عدم المساواة، التي تظهر على شكل فجوات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن التحديات الأخرى التي يواجهها المجتمع المدني الأردني هو أنه يعمل في سياق سياسي محافظ، على رغم تكرار محاولات الإصلاح السياسي في السنوات العشرين الأخيرة. حقاً لقد شهد العقدان الأخيران نقلة هامة على الصعيد السياسي، من بلد تسوده القوانين العرفية والاستثنائية وتغيب عنه التعددية السياسية

والحزبية ويفتقر إلى الحياة البرلمانية والدستورية المستقرة، إلى بلد منفتح سياسياً، تعززت فيه الحريات السياسية والمدنية واستقرت فيه الحياة البرلمانية (مع بعض التقطعات القصيرة)، إلا أنه ما زال بحاجة إلى اعتماد سياسات فعالة ومؤثرة لبناء ديمقراطية مستدامة، تتضمن إصلاحات عميقة على صعيد الدستور والتشريعات الناظمة لحقوق التنظيم والاجتماع والتعبير، ولضمان نظام انتخابي يؤمن التمثيل العادل للسكان، ويفرز برلماناً فعالاً وذا طابع تمثيلي حقيقي ليقوم بمهام الرقابة والتشريع والمساءلة.

ويعتقد كثر من القادة والنشطاء في المجتمع المدني أن السياقين الاجتماعي- الاقتصادي، والاجتماعي- السياسي، لا يوفرا إطاراً مشجعاً على لعب المجتمع المدني دوره كاملاً، حيث يقللا من حوافز الانخراط المدني ومن قدرة المجتمع المدني على لعب دور فاعل على صعيد السياسات. كما أظهرت الاستطلاعات العامة (٢٠٠٩) أن الغالبية الساحقة من المواطنين تتطلع نحو نظام سياسي ديمقراطي، ويعتبرونه ضمانة لمكافحة الفساد المالي والاداري، ولحل مشاكل الأردن الاقتصادية. وعليه فقد أعرب ٧٢٪ من المستطلعين أن النظام السياسي المنشود هو الذي يقوم على التنافس الحزبي والسياسي، من خلال انتخابات نيابية حرة، حيث تتشكل الحكومة على قاعدة الأغلبية النيابية. وقد أظهرت تلك الاستطلاعات ازدياد تفضيل الأردنيين للنظام السياسي التنافسي سنة بعد أخرى.

لكن مشروع مؤشرات المجتمع المدني في الأردن أظهر في المقابل، أن السياق الاجتماعي الثقافي هو أضعف، نسبياً، من السياق الاجتماعي السياسي، حيث كشفت عن هدر كبير في الرأسمال الاجتماعي، القائم على الثقة. إن مسح القيم العالمي، وغيره من المؤشرات، كشف عن جوانب ضعف في الثقة البينية بين المواطنين، وميلاً عاماً لعدم القبول بالآخر وعدم التسامح، كما أظهر تراخياً قيمياً تجاه بعض مظاهر الفساد. ولفت المشروع الانتباه إلى أن الانتخابات العامة الأخيرة، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠، بدلاً من أن تكون فرصة لممارسة المواطنية والمشاركة العامة، قد تحولت إلى ميدان لإنتاج العصبية الضيقة وإعلاء شأن الولاءات التقليدية والانحيازات العشائرية والعائلية والمناطقية، أو أنها تحولت إلى فرصة ضائعة أخرى للمشاركة السياسية، نتيجة الاحجام والمقاطعة.

وعموماً أظهر هذا القسم من التقرير وجود جملة من التحديات ومصادر القلق لدى المشاركين في المشروع، وقد عكسوا ذلك من خلال تحليلهم لنقاط القوة والضعف في المجتمع المدني، وتقدموا على أثره بقائمة مفصلة من التوصيات الموجهة إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة، لا سيما إلى الحكومة وقادة نشطاء المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمانحين.

من ناحية أخرى، ينبغي القول أن موجة التغيير التي تجتاح منذ أشهر بلدان العالم العربي، بما فيها الأردن، قد خلقت مناخاً سياسياً مؤاتياً للمجتمع المدني الأردني، من اجل البناء على نقاط القوة التي اكتسبها خلال العقدين الأخيرين، وللتغلب على نقاط الضعف التي لا زال يعاني منها حتى الآن. وإذا كان من السابق لأوانه التنبوء بالمسار المستقبلي للأحداث في الأردن، الا أن الباب أصبح مفتوحاً للحوار بين الحكومة ونشطاء قادة المجتمع المدني والأحزاب السياسية، حول مضمون الاصلاحات السياسية والتشريعية الخاصة بالحياة السياسية وحريات التجمع والتنظيم والانتخابات البرلمانية والبلدية، وحتى امام مراجعة الدستور الأردني لغايات تعديله بما يسمح بقيام حكومات منتخبة من البرلمان وقيام فصل حقيقي بين السلطات. أن تغير المناخ الاقليمي العام للشرق الأوسط تحت تاثير التحركات المدنية السلمية في العديد من دول الاقليم بات يشكل متغيراً إيجابياً يعزز مشاركة المواطنين ويقوي دور ومكانة المجتمع المدني في الأردن وفي عموم المنطقة.

المصادر والمراجع

أ. الكتب

- الموسى، سليمان (١٩٧١)، تأسيس الامارة الأردنية ١٩٢٥/٢١. عمان، الأردن، بدون ناشر.
- الموسى، سليمان (١٩٩٠)، إمارة شرق الأردن، نشأتها وتطويرها في ربع قرن (١٩٢١/١٩٤٦)، عمان، لجنة تاريخ الأردن.
- محافظة، علي (١٩٩٠)، الفكر السياسي في الأردن، وثائق ونصوص (١٩١٦/١٩٤٦)، الجزء الثاني، عمان، مركز الكتب الأردني.
- الحوراني، هاني وآخرون (١٩٩٩)، دليل المجتمع المدني في الأردن، عمان، دار سندباد.
- الحوراني، هاني وآخرون (٢٠٠٦)، دليل المجتمع المدني في الأردن، عمان، دار سندباد.
- الحوراني، هاني وأبو رمان، حسين (٢٠٠٤)، تطور المجتمع المدني في الأردن وواقعه الراهن، عمان، دار سندباد.
- الحوراني، هاني وآخرون (٢٠٠٤)، دراسات حالة حول أداء منظمات المجتمع المدني في الأردن. عمان، دار سندباد.
- الطويسي، باسم (٢٠١١)، مكانة العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني الأردني، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات.
- ناصر، لميس وأبو رمان، حسين (٢٠١١)، تمويل منظمات المجتمع المدني في الأردن، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات.
- العلوان، باجس (٢٠١١)، الشفافية المالية في منظمات المجتمع المدني الأردني، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات.

ب. أوراق مؤتمرات وأبحاث:

- الحوراني، هاني(٢٠١٠)، حالة الأدبيات الموضوعة حول المجتمع المدني في الأردن، ورقة مقدمة في المؤتمر الإقليمي لمؤسسة المستقبل حول الأبحاث المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني: الواقع والتطلعات، البحر الميت، الأردن، ٢٦-٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.
- الحوراني، هاني وشتيوي، موسى (١٩٩٦)، المجتمع المدني والمجال العام لمدينة عمان، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات.
- الطباع، ياسمين (٢٠٠٩)، مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن، ورقة سياسات، عمان، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- سيف، إبراهيم والطباع، ياسمين (٢٠٠٨)، النمو الاقتصادي وآليات تكيف الطبقة الوسطى في الأردن (٢٠٠٢/٢٠٠٦)، عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية.
- الحوراني، هاني، (٢٠٠٨)، دور البرلمان في مكافحة الفساد وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات.

- النعيم، عبدالله أحمد، وعبدالحليم، أسمى محمد (٢٠٠٩)، نحو نهج حقوقي للعطاء من أجل العدالة الاجتماعية في المجتمعات الاسلامية، القاهرة، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مركز جون جوهارت للعطاء الاجتماعي والمشاركة المدنية.

ج. تقارير:

- حالة المجتمع المدني في الأردن، دراسة استطلاعية لآراء قادة منظمات المجتمع المدني الأردني، ٢٠٠٥، عمان، ٢٠١٠. مركز الأردن الجديد للدراسات.
- تقرير عن المسح التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني الأردني (٢٠١٠)، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات.
- تقرير عن مسح الإدراك الخارجي لأثر المجتمع المدني الأردني (٢٠١٠)، عمان، مركز الأردن الجديد للدراسات.

د- تقارير منظمات:

- تشامبرز، ريتشارد، الحوراني، هاني وأبو رمان، حسين، تقييم الاطار الانتخابي، المملكة الأردنية الهاشمية، التقرير النهائي، بتكليف من مركز الأردن الجديد للدراسات و(Democracy Reporting International).
- تقييم الطبقة الوسطى في الأردن (٢٠٠٨)، عمان، المجلس الاقتصادي الاجتماعي.
- تقرير عن نظام النزاهة الوطني في الأردن (٢٠٠٨)، مركز الرخاء للدراسات.
- تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان حول مجريات الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٠، (٢٠١٠)، عمان، صادر عن مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان.
- التقرير النهائي للمراقبة المحلية المستقلة عن الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧، (٢٠٠٧)، عمان، صادر عن مركز الأردن الجديد للدراسات والتحالف المدني من أجل ديمقراطية الانتخابات.
- تقرير أوضاع حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٩، المركز الوطني لحقوق الانسان، عمان، الأردن.
- الرزاز، عمر، ٢٠١١، نحو استراتيجية وطنية للتشغيل، ورقة قدمت أمام أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عمان، الأردن.

هـ- تقارير حكومية:

- نشرة مالية الحكومة العامة، وزارة المالية، مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية، العدد الخامس، حزيران ٢٠١٠.
- النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، أعداد مختلفة، لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.
- الأردن بالأرقام، ٢٠٠٩، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن.

و- التشريعات

- الدستور الأردني، الصادر بتاريخ ١٩٥٢/١/١. انظر موقع رئاسة الوزراء: www.pm.gov.jo
- الميثاق الوطني الأردني، عمّان، الأردن، الصادر بتاريخ ١٩٩١/٦/٩.
- قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦، قانون الانتخاب لمجلس النواب، الجريدة الرسمية العدد ٣٣٩٨، الصادر في ١٩٨٦/٥/١٧.
- قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٩، قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب، الجريدة الرسمية العدد ٣٦٢٢، الصادر في ١٩٨٩/٤/١٦.
- قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٩، قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب، الجريدة الرسمية العدد ٣٦٣٨، الصادر في ١٩٨٩/٧/٨.
- قانون مؤقت رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠١، قانون الانتخاب لمجلس النواب، الجريدة الرسمية العدد ٤٤٩٧، الصادر في ٢٠٠١/٧/١٩.
- قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣، قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب، الجريدة الرسمية العدد ٤٥٣٦، الصادر في ٢٠٠٣/٢/١٦.
- قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٤، قانون الاجتماعات العامة، الجريدة الرسمية العدد ٤٦٥٣، الصادر في ٢٠٠٤/٤/١٥.
- قانون رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨، قانون الجمعيات، الجريدة الرسمية العدد ٤٩٢٨، الصادر في ٢٠٠٨/٩/١٦.
- قانون مؤقت رقم ٩ لسنة ٢٠١٠، قانون الانتخاب لمجلس النواب، الجريدة الرسمية العدد ٥٠٣٢، الصادر في ٢٠١٠/٥/١٩.
- قانون مؤقت رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٠، قانون جرائم أنظمة المعلومات، الجريدة الرسمية العدد ٥٠٥٦، الصادر في ٢٠١٠/٩/١٦.

ز- الصحف والدوريات:

- د. فارس بريزات، سلسلة مقالات، مجلة «المجلة» لندن، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨.
- د. باسم الطويسي، صحيفة «الغد»، يومية أردنية، ٢٠١٠/٦/٢٦.
- سامي محاسنة، صحيفة «العرب اليوم»، يومية أردنية، ٢٠١٠/١١/٢١.
- أيضاً «العرب اليوم»، ٢٠١٠/٩/٢ و ٢٠١٠/١٠/٣١.
- د. محي الدين طوق، «صحيفة الغد»، يومية أردنية، ٢٠١٠/١٢/١٩.
- فهد الفانك، »صحيفة الرأي«، يومية أردنية، ٢٠١١/٤/٤.

الملاحق

الملحق ١ : مصفوفة مؤشرات دليل المجتمع المدني

بعد فرعي	المؤشر	الاسم	العلامة
١) بعد الانخراط الاجتماعي			**٣٦,٨**
١,١		مدى الانخراط على أساس اجتماعي	٩,٣
	١,١,١	العضوية الاجتماعية ١	٦,٦
	٣,١,١	انخراط مجتمعي ١	١١,٩
٢,١		عمق الانخراط القائم على أساس اجتماعي	٣٢,٦
	١,٢,١	العضوية الاجتماعية ٢	١١,٤
	٣,٢,١	انخراط مجتمعي ٢	٥٣,٨
٣,١		تنوع الانخراط على أساس اجتماعي	٨٥,٦
	١,٣,١	تنوع الانخراط على أساس اجتماعي	٨٥,٦
٤,١		مدى الانخراط السياسي	٦,٥
	١,٤,١	العضوية السياسية ١	٥,٣
	٣,٤,١	النشاطية الفردية ١	٧,٦
٥,١		عمق الانخراط السياسي	٢٧,١
	١,٥,١	العضوية السياسية ٢	١٥,٦
	٣,٥,١	النشاطية الفردية ٢	٣٨,٥
٦,١		تنوع الانخراط السياسي	٥٩,٨
	١,٦,١	تنوع الانخراط السياسي	٥٩,٨
٢) بعد المستوى التنظيمي / المؤسسي			**٥٥,٣**
١,٢		الحكم الداخلي	٩٥,٨
	١,١,٢	الادارة	٩٥,٨
٢,٢		البنية الأساسية	٨٠,٢
	١,٢,٢	منظمات دعم	٨٠,٢
٣,٢		اتصال قطاعي	٥٢,٤
	١,٣,٢	اتصال النظراء ١	٦٦,١
	٢,٣,٢	اتصال النظراء ٢	٥٢,٦
٤,٢		موارد بشرية	٩,١
	١,٤,٢	استدامة الموارد البشرية	٩,١
٥,٢		موارد مالية وتكنولوجية	٧٨,٨
	١,٥,٢	الاستدامة المالية	٧٩,٣
	٢,٥,٢	الموارد التكنولوجية	٧٨,٢
٦,٢		صلات دولية	٨,٣
	١,٦,٢	صلات دولية	٨,٣
٣) بعد ممارسة القيم			**٥٧,٢**
١,٣		حكم صنع القرار الديمقراطي	٨٤,٩
	١,١,٣	صنع القرار	٨٤,٩
٢,٣		لوائح العمل	٤٠,٧
	١,٢,٣	فرص متكافئة	٣٠,٦
	٢,٢,٣	أعضاء اتحادات عمالية	٤٩,٥
	٣,٢,٣	تدريبات على حقوق العمل	٢٩,٩
	٤,٢,٣	سياسة معلنة لمعايير العمل	٥٢,٩
٣,٣		قانون العمل والشفافية	٧٢,٩
	١,٣,٣	قانون العمل متوافر علناً	٤٨,٣
	٢,٣,٣	الشفافية	٩٧,٥
٤,٣		معايير بيئية	٣٦,٤
	١,٤,٣	معايير بيئية	٣٦,٤
٥,٣		إدراك القيم في المجتمع المدني ككل	٥١,٢

بعد فرعي	المؤشر	الاسم	العلامة
	١,٥,٣	إدراك اللاعنف	٤٠,٨
	٢,٥,٣	إدراك الديمقراطية الداخلية	٥٨,١
	٣,٥,٣	المستويات المدركة من الفساد	١٠,٨
	٤,٥,٣	التسامح المدرك	٦١,٠
	٥,٥,٣	الوزن المدرك للفئات المتسامحة	٦٩,٦
	٦,٥,٣	التعزيز المدرك للاعنف والسلم	٦٧,٠
٤) بعد إدراك الأثر			**٤٦,٩**
١,٤		الاستجابة (إدراك داخلي)	٤٥,٧
	١,١,٤	الأثر على الاهتمام الاجتماعي ١	٤٩,٦
	٢,١,٤	الأثر على الاهتمام الاجتماعي ٢	٤١,٧
٢,٤		الأثر الاجتماعي (إدراك داخلي)	٦٣,٣
	١,٢,٤	أثر اجتماعي عام	٥٩,١
	٢,٢,٤	الأثر الاجتماعي للمنظمة نفسها	٦٧,٦
٣,٤		الأثر السياسي (إدرك داخلي)	١٩,٣
	١,٣,٤	أثر سياسي عام	٢٨,٦
	٢,٣,٤	نشاط سياسي للمنظمة نفسها	١٨,٦
	٣,٣,٤	أثر سياسي للمنظمة نفسها	١٠,٧
٤,٤		الاستجابة (إدراك خارجي)	٥١,٥
	١,٤,٤	الأثر على الاهتمام الاجتماعي ١	٥٤,٠
	٢,٤,٤	الأثر على الاهتمام الاجتماعي ٢	٤٩,٠
٥,٤		الأثر الاجتماعي (إدراك خارجي)	٧٥,٦
	١,٥,٤	الأثر الاجتماعي (اهتمامات مختارة)	٧٩,١
	٢,٥,٤	أثر اجتماعي عام	٧٢,٠
٦,٤		أثر سياسي (إدراك خارجي)	٥٢,٠
	١,٦,٤	مجالات محددة من الأثر السياسي ١-٣	٥٩,١
	٢,٦,٤	أثر سياسي عام	٤٤,٩
٧,٤		أثر المجتمع المدني على الاتجاهات	٢١,٣
	١,٧,٤	الاختلاف في الثقة بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء	١٢,٣
	٢,٧,٤	الاختلاف في مستوى التسامح بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء	٢,١
	٣,٧,٤	الفرق في الروح العامة بين أعضاء المجتمع المدني وغير الأعضاء	٣,٠
	٤,٧,٤	الثقة في المجتمع المدني	٦٧,٨
٥) البعد السياقي: البيئة			**٥٥,٣**
١,٥		السياق الاقتصادي الاجتماعي	٦٤,٨
	١,١,٥	دليل الامكانات الأساسية	٩٧,٣
	٢,١,٥	الفساد	٥١,٠
	٣,١,٥	انعدام المساواة	٦١,٢
	٤,١,٥	السياق الاقتصادي	٤٩,٧
٢,٥		السياق السياسي الاجتماعي	٥١,٢
	١,٢,٥	الحقوق والحريات السياسية	٣٢,٥
	٢,٢,٥	حكم القانون والحريات الشخصية	٤٧,٩
	٣,٢,٥	الحقوق التنظيمية والمؤسسية	٤١,٧
	٤,٢,٥	خبرة الاطار القانوني	٧٨,٤
	٥,٢,٥	فاعلية الدولة	٥٥,٤
٣,٥		السياق الاجتماعي الثقافي	٤٩,٩
	١,٣,٥	الثقة	٣١,٣
	٢,٣,٥	التسامح	٢٧,٥
	٣,٣,٥	الحراك العام	٩١,٠

ملحق رقم (٢)

أسماء أعضاء اللجنة الاستشارية وصفاتهم

الرقم	الاسم	الصفة
١	د. محمد الصقور	خبير تنمية اجتماعية، وزير سابق
٢	رندة القسوس	جمعية النساء العربيات
٣	سامر خير	كاتب صحفي، رئيس الدائرة الثقافية في أمانة عمان الكبرى
٤	د. يوسف منصور	خبير اقتصادي
٥	د. عاكف المعايطة	مستشار مركز التوعية والإرشاد الأسري
٦	د. محي الدين توق	المفوض العام، المركز الوطني لحقوق لإنسان
٧	سوسن الطويل	مديرة وحدة حقوق الإنسان، وزارة التنمية السياسية
٨	ليان الرمحي	مؤسسة المستقبل
٩	نور ماريا	UNDP
١٠	نايفة اللوزي	رئيسة قسم مؤسسات المجتمع المدني، وزارة التنمية السياسية
١١	أحمد عوض	مركز الفينيق للدراسات
١٢	فتح الله العمراني	النقابة العامة للعاملين في الغزل والنسيج
١٣	محمد محمود الرقاد	المنظمة العربية لحقوق الإنسان
١٤	خديجة حباشنة	ناشطة في مجال المرأة
١٥	نهى المعايطة	الاتحاد النسائي الأردني العام
١٦	إيمان النمري	خبيرة في مجال المجتمع المدني
١٧	وحيد قرمش	مركز البديل للدراسات
١٨	سلوى الخيري	نائبة رئيس جمعية البيئة الأردنية
١٩	إبراهيم التميمي	القائم بأعمال مدير الجمعيات/ وزارة التنمية الاجتماعية
٢٠	م. محمد الرحاحلة	منتدى السلط الثقافي، السلط
٢١	م. أحمد صابر الناطور	جمعية مكافحة التدخين
٢٢	محمد الحسنات	الجمعية الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي
٢٣	د. باسم الطويسي	جامعة الحسين بن طلال، معان
٢٤	د. أمين مشاقبة	رئيس الاتحاد العام للجمعيات الخيرية بالوكالة، وزير سابق

ملحق رقم (٣)

ملخص دراسات الحالة:

اشتمل مشروع مؤشرات المجتمع المدني في الأردن على إعداد خمس دراسات حالة، قررت عناوينها اللجنة الاستشارية للمشروع، فاختارت ثلاثة عناوين من بين الدراسات النموذجية التي اقترحتها **سيفيكوس**، واختارت عنوانين آخرين حول تمكين المرأة وتمويل منظمات المجتمع المدني، تقديراً لأهميتهما في تحليل المجتمع المدني الأردني، وفيما يلي نبذة تعريف مختصرة بالدراسات الخمس:

١- مكانة العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني الأردني.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مكانة التطوع في المجتمع المدني الأردني، وخاصة في ظل وجود تقديرات قوية على تراجع دور التطوع في مؤسساته في السنوات الأخيرة. ولأغراض إعداد هذه الدراسة، أجرى الباحث مسحاً اجتماعياً لواقع العمل التطوعي في منظمات المجتمع المدني، ومسحاً لاتجاهات قادة الرأي والقوى الاجتماعية المؤثرة على عينة من ١٠٠ منظمة. أعد هذه الدراسة د. باسم الطويسي، وهو أستاذ الإعلام والاتصال في جامعة الحسين بن طلال في معان، وكاتب صحفي معروف.

٢- أثر سياسات وبرامج منظمات المجتمع المدني على تمكين المرأة الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد سياسات المجتمع المدني الأردني في مجال تمكين المرأة، وبيان أثر هذه السياسات على أداء المنظمات النسائية. وفي هذا الإطار، نفّذت الباحثة دراسة معمقة لخمس منظمات نسائية من بينها أهم ثلاث منظمات نسائية وطنية، وقامت بإجراء مقابلات مع قياداتها والاطلاع على بياناتها. أعدت هذه الدراسة د. نبيلة السيوف وهي باحثة اجتماعية مستقلة، وكانت قد أعدت أطروحتها للدكتوراه في علم الاجتماع في الجامعة الأردنية بعمّان حول «دور منظمات المجتمع المدني في التغيير الاجتماعي وتمكين المرأة»، ٢٠٠٧.

٣- تمويل منظمات المجتمع المدني في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على قدرة منظمات المجتمع المدني الأردني الوصول إلى مصادر تمويل ملائمة ومستدامة. وتشتمل الدراسة على قسمين؛ الأول يتناول الإطار التشريعي الناظم لتمويل المنظمات المدنية، والثاني يقدم قراءة في اتجاهات رأي قادة عينة مختارة من المنظمات المدنية حول التمويل عموماً بما في ذلك التمويل الأجنبي وإشكالاته، من خلال دراسة مسحية على عينة من ٤١ منظمة. أعد الدراسة الباحثان السيدة لميس ناصر والسيد حسين أبو رمان. والسيدة لميس ناصر ناشطة في مجال حقوق المرأة، وترأس الملتقى الإنساني لحقوق المرأة. أما السيد حسين أبو رمان، فهو باحث وكاتب صحفي معروف، وله العديد من الدراسات حول المجتمع المدني الأردني.

٤- المجتمع المدني في الأردن: بنيته وتوزيعه القطاعي والإقليمي.

أعد هذه الدراسة فريق من باحثي مركز الأردن الجديد للدراسات، بهدف تحديث المعلومات حول الواقع الراهن لبنية المجتمع المدني وتوزيعه القطاعي وحجوم عضويته، لا سيما مع إدخال فئات جديدة في نطاق تعريف المجتمع المدني الذي يتبناه المركز **وسيفيكوس**، وبهدف التعرف إلى مدى التطور الذي حققه خلال العقدين الأخيرين في انتشاره جغرافياً على مستوى محافظات المملكة، واجتماعياً على صعيد المناطق المدينية والريفية والبادية. شارك في إعداد هذه الدراسة وأشرف عليها السيد هاني الحوراني، مدير مركز الأردن الجديد للدراسات. وضم فريق الباحثين كلاً من السيدين صلاح الدين طاهر وحسن بسيوني.

٥- الشفافية والحكم الرشيد في مؤسسات المجتمع المدني الأردني.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الشفافية والحكم الرشيد في منظمات المجتمع. وفي هذا الإطار، مهّد الباحث للدراسة بتعريف مصطلحاتها من جوانب مختلفة، وصولاً إلى تحديد متطلبات ومرتكزات الحكم الرشيد والشفافية وأهمية تطبيقها في حياة المجتمع المدني. كما أجرى دراسة مسحية على عينة من ٢٢ منظمة مدنية لتوفير مؤشر عملي على مدى إدراك المنظمات المدنية لمفاهيم الدراسة وتجليات ممارستها في حياتها العملية. أعد هذه الدراسة د. باجس العلوان، وهو باحث اجتماعي في الجامعة الأردنية بعمّان.

ملحق رقم (٤)

أ- منهجية المسح التنظيمي

مجتمع الدراسة:

يقدر عدد منظمات المجتمع المدني في الأردن بنحو ٥٧٠٠ منظمة تضم في صفوفها ما يزيد عن المليون ونصف المليون عضو، وتتواجد في محافظات الأردن الاثنتي عشرة. هذا وتتوزع منظمات المجتمع المدني الأردني على نحو ٢٠ قطاعاً أو فئة من المنظمات.

ولقد تم اختيار عينة الدراسة، والمؤلفة من ١٢١ منظمة، من مختلف فئات المجتمع المدني في محافظات المملكة، وبنسب تراعي إلى حد كبير التوزيع الفعلي لمنظمات المجتمع المدني قطاعياً وجغرافياً، مع استثناءات محددة.

كيفية احتساب عينة الدراسة:

يتكون الأردن من ١٢ محافظة، حسب التقسيمات الإدارية المعتمدة في البلاد.

وبالنظر إلى عدد منظمات المجتمع المدني في محافظة العاصمة، التي تضم الحصة الأكبر من إجمالي المنظمات في الأردن، وتعادل نسبة سكان العاصمة نفسها إلى مجموع سكان المملكة، فقد اعتمدنا نسبة توزيع السكان في المحافظات كأساس لتوزيع العينة على المحافظات المختلفة. ولكن بالنظر إلى ضآلة حصة نصف المحافظات من الاستبانات لقلة عدد السكان وعدد المنظمات فيها، فقد خصص لكل منها كحد أدنى أربع استبانات، وذلك على حساب المحافظات الأكبر بعدد سكانها، أو عدد الجمعيات فيها، هذا وقد تم التأكد من أن هذه الطريقة في توزيع العينة لا يخل بتمثيل المحافظات الكبيرة.

توزيع العينة حسب فئات المجتمع المدني في المملكة:

ومن ناحية أخرى، فقد تم توزيع العينة على فئات منظمات المجتمع المدني، آخذين بالاعتبار الملاحظات التالية:

١- يبلغ عدد الجمعيات التعاونية في الأردن حوالي ١٢٠٠ جمعية، وبالرغم من أننا في الأردن، لم يسبق أن أدرجنا هذه الجمعيات ضمن منظمات مجتمع مدني لأن الأساس في تشكيلها هو السعي نحو تحقيق الربح، ومع ذلك رأينا أن نأخذ عينة صغيرة منها (٨ جمعيات) بغرض إدماجها في قياس حالة المجتمع المدني، أسوة بالبلدان الأخرى المدرجة في مسح **سيفيكوس** للمجتمعات المدنية، وبما يتيح المجال أمام تسليط الضوء على واقع هذه الفئة لأول مرة، إضافة إلى تحسين العينة لأغراض المقارنة على الصعيد الدولي.

٢- هناك عدة فئات من منظمات المجتمع المدني المهمة من حيث دورها أو اتساع جمهور أعضائها، لكن عددها كمنظمات، هو عدد صغير، لذلك قررنا أن يكون الحد الأدنى لتمثيل أي فئة من منظمات المجتمع المدني هو منظمتان، وهذا يشمل خمس فئات، هي: جمعيات حقوق الإنسان، جمعيات البيئة، نوادي المعلمين، الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية.

٣- بعد تخصيص ٨ استبانات للجمعيات التعاونية، و١٠ استبانات للمنظمات قليلة العدد، يبقي من العينة ١٠٢ استبانة، تم توزيعها على الفئات الرئيسية الأخرى لمنظمات المجتمع المدني، حسب نسبها التقريبية من مجموع منظمات المجتمع المدني، لكن مع ملاحظة أن بعض هذه الفئات تشتمل على فئات فرعية، وأن مجمل الفئات الفرعية تغطي جميع الفئات المشمولة بالمسح التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني.

ومن أصل المنظمات الـ ١٢١ التي مثلت العينة تعذر على ١٩ منها الاستجابة لأسباب مختلفة، حيث تم استبدالها بمنظمات أخرى من الفئات والمحافظات نفسها.

وفقاً للجدول المذكور، فقد شملت العينة المنظمات التالية:

الجمعيات التعاونية (٨)، منظمات الأعمال (١٠)، النقابات المهنية (٤)، نقابات العمال (٢)، الروابط العائلية (٧)، الجماعات الدينية (٥)، الأحزاب السياسية (٢)، الهيئات الثقافية (١٥)، الجمعيات الخيرية (٣١)، أندية المعلمين (٢)، الأندية الشبابية (١٤)، الهيئات النسائية (١١)، منظمات حقوق الإنسان (٢)، منظمات ذات طابع عقائدي (٦)، جمعيات حماية البيئة (٢).

منهجية الدراسة:

إعداد استمارة المسح:

بالنظر إلى أن الدراسة تندرج في إطار مشروع دولي مقارن، فقد تحتم على فريق البحث الأردني الالتزام بالمنهجية العامة لائتلاف **سيفيكوس**، وكذلك بمحاور وأسئلة الاستمارة. هذا، وقد روجعت الاستمارة وأضيفت إليها أسئلة أخرى تقتضيها ضرورات البحث في الأردن، في حين تم الالتزام ببقية المحاور والأسئلة كما وضعتها **سيفيكوس** واعتمدت من قبل البلدان المشاركة الأخرى.

ولقد نوقشت استمارة البحث، كما هو حال الأدوات الأخرى للبحث، على مستوى الخبراء و**سيفيكوس**، ثم على مستوى اللجنة الاستشارية للمشروع، حيث تم إقرارها بالشكل الذي نفذت فيه.

فريق البحث الميداني:

شكل فريق من الباحثين الميدانيين من ١٢ باحثاً، ومن مشرفين ميدانيين، وقد تم تجميع البيانات من المحافظات الاثنتي عشرة خلال ثلاثة أسابيع، في أيار/ مايو ٢٠١٠.

وقد تم ترقيم الاستمارات وترميز الأسئلة وفق الطريقة المعتمدة من **سيفيكوس**، وأدخلت على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ومن ثم ادخلت البيانات على الحاسوب ودققت قبل إعداد التقرير الوصفي للدراسة.

ب- منهجية مسح الإدراكات الخارجية

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بطريقة المسح الاجتماعي للعينة. وفيما يلي وصف موجز للجوانب المختلفة من منهجية الدراسة:

١- مراحل إعداد استمارة المسح:

أعدت استمارة البحث من خلال فريق مركز الأردن الجديد للدراسات، بالاعتماد على استمارة أصلية كانت قد صممتها **سيفيكوس**، ومر إعداد استمارة البحث بعدة مراحل من التصميم والمناقشة مع الفريق الوطني للمشروع، وكذلك مع أعضاء اللجنة الاستشارية، وذلك قبل أن يتم اعتمادها وجمع البيانات على أساسها.

٢- عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من ٥٠ شخصية ممن يعدّون بمثابة أصحاب مصالح وخبراء لتعاملهم مع المجتمع المدني ومعرفتهم به. وتحدّدَ عدد أفراد العينة بناء على اقتراح من مؤسسة **سيفيكوس** الدولية. ويسمح الالتزام بهذا الحجم للعينة من مقارنة نتائج المسوحات الوطنية في إطار قياس حالة المجتمع المدني في عشرات من البلدان في العالم بشكل متزامن. وما ينطبق على حجم العينة، ينطبق أيضاً على القطاعات الرئيسية التي يتبع إليها أفراد العينة، وهي: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، القطاع الخاص، الإعلام، القطاع الأكاديمي، المنظمات الحكومية الدولية، المنظمات المانحة، ومؤسسات أخرى.

وفي إطار ضرورة مراعاة العينة للأبعاد الجهوية والجندرية، فلقد تم توزع أفراد العينة بنسبة ٦٤٪ لمحافظة العاصمة، و٣٦٪ للمحافظات الأخرى. كذلك جاء التوزيع الجندري ليكفل ما نسبته ٣٦٪ من حجم العينة للنساء.

إن أعلى نسبة من أصحاب المصالح والخبراء في عينة الدراسة، إنما تتبع للقطاع الأكاديمي بنسبة ١٦٪. يليها بالتساوي كل من السلطة التنفيذية، والإعلام بنسبة ١٤٪ لكل منهما، ثم مجلس الأمة (الأعيان، والنواب السابقين)، القطاع الخاص، والمنظمات المانحة، بنسبة ١٢٪ لكل منهم. هذا بينما بلغت نسبة أصحاب المصالح والخبراء الذي يتبعون لكل من المنظمات الحكومية الدولية، والسلطة القضائية، من ٤٪ إلى ٦٪، إضافة إلى هيئات أخرى متفرقة بنسبة ١٠٪.

٣- جمع البيانات:

شكل فريق مكون من ١٢ باحثاً ميدانياً واثنين من المنسقين الميدانيين، وتمت عملية جمع البيانات خلال ١٤ يوم عمل، ما بين ٢٠١٠/٤/١٨ – ٢٠١٠/٥/١٠. كما أخضعت الاستمارات للتدقيق المكتبي.

٤- ترميز وإدخال البيانات:

تمت عملية ترميز بيانات الاستمارات وإدخالها حاسوبياً وتحليلها على البرنامج الإحصائي (SPSS). كما تم عمل نسختين (ملفين) للبيانات على البرنامج الإحصائي أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانجليزية.

٥- خصائص العينة:

كما يلاحظ أيضاً بأن أعلى نسبة تمثيل في عينة الدراسة هي للمنتمين لقطاعي السلطة التشريعية (مجلس الأمة) وقطاع الإعلام، وبنسبة بلغت ١٤٪ لكل منهما، وفي الدرجة الثانية جاءت نسبة الفئات التي تتبع للسلطة التنفيذية، وبنسبة بلغت ١٢٪، يليها نسبة الفئات التي تتبع للمنظمات المانحة بنسبة ٨٪، فيما بلغت أدنى نسبة للفئات التي تتبع للقطاع الخاص، والبالغة ٤٪.

الملحق رقم (٥)

أ-مجموعة التركيز الاقليمية الأولى: محافظات الشمال

السبت، ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٠، قاعة غرفة تجارة اربد*

الرقم	الاسم	المهنة / المؤسسة
١	سليمان السعد	نائب سابق في البرلمان الأردني
٢	«محمد علي» أحمد علي عياصرة	رئيس جمعية درب الصفصاف الخيرية- جرش- ساكب
٣	حسين يوسف سليم بني حمدان	رئيس الاتحاد التعاوني/جرش
٤	علي سليمان علي قواقزة	مدير الدائرة القانونية/بلدية جرش
٥	عفاف سالم موسى الربضي	رئيسة فرع عجلون اتحاد المرأة الأردنية
٦	عماد العزام	رئيس بلدية الوسطية
٧	د. باسم الطويسي	جامعة الحسين بن طلال
٨	خولة بني هاني	رئيسة الاتحاد النسائي/ اربد
٩	منى علي القمري	عضو اتحاد المرأة/ المفرق
١٠	منال الداوود	اتحاد المرأة/ الرمثا
١١	فريد الروسان	مدير عام غرفة تجارة المفرق
١٢	سوسن محمد محمود	عضو جميعة الملكة زين
١٣	فاطمة محمد راشد العراعرة	رئيسة تجمع لجان المرأة جرش
١٤	مُسيَّد محمود ذياب المومني	صحافة غرفة تجارة اربد
١٥	ابتسام ابو الهيجاء	صحافة غرفة تجارة اربد
١٦	خالد قبلان حراحشة	متقاعد- رئيس جمعية الاسرة السعيدة
١٧	سلمان صالح النقرش	مجلس النواب- مكتب الموازنة
١٨	سالم ذيب سالم	مجلس النواب/سكرتاريا النواب
١٩	عبدالله حسن جاد الله	جمعية العناية بمرضى الكلى
٢٠	آمنة العمري	الاتحاد النسائي/ المفرق
٢١	هالة محمود العراعرة	طالبة جامعية
٢٢	ياسمين محمد الزعبي	تجمع لجان المرأة/ اربد
٢٣	كاظم صالح الكفيري	جمعية حماية الأسرة والطفولة
٢٤	د. نبيلة السيوف	باحثة مستقلة
٢٥	دانا نصر شبيك	
٢٦	م. وليد المصري	مركز شراكة من أجل الديمقراطية

* شارك في هذه المجموعة عن مركز الأردن الجديد وفيق باحثي المشروع كل من: هاني الحوراني، حسين أبو رمان، عمر أبو رصاع، صلاح الدين طاهر وحسن البسيوني.

ب- مجموعة التركيز الاقليمية الثانية : محافظات الجنوب

السبت، ٧ آب/ أغسطس ٢٠١٠، قاعة بلدية معان الكبرى*

الرقم	الاسم	المهنة / المؤسسة
١	خالد الشمري	رئيس بلدية معان الكبرى
٢	د. هشام القواسمة	مشرف نشاطات/التربية نادي الطفيلة
٣	صائب القطاطشة	نادي الطفيلة
٤	هايل العبيديين	نادي الطفيلة
٥	مطر محمد أبو رخية	جمعية الجنوب للتربية/ معان
٦	عبد الله محمد صلاح	رئيس غرفة تجارة معان
٧	د. ياسين فارس صلاح	مدير سياحة محافظة معان
٨	عامر عدنان خلف الشمري	مديرية تنمية معان
٩	عادل الطراونة	جمعية موظفي الحكومة/ الكرك
١٠	حسين محمد أبو داوودية	مدير دائرة الدراساتبلدية معان
١١	ماهر محمد خليل	قطاع خاص/ العقبة
١٢	ايمن موسى سقا الله	معلم/ التربية- الكرك
١٣	أكرم عطاالله البزايعة	نادي معان
١٤	م. مها ابراهيم العودات	رئيسة الاتحاد النسائي/معان رئيسة جمعية سيدات معان الخيرية
١٥	د. منى علي ابو درويش	عضو هيئة تدريس، جامعة الحسين بن طلال
١٦	يوسف حسن الطورة	صحفي/ وكالة جراسا
١٧	حسين ابراهيم الرواد	امين سر جمعية مبرة معان الخيرية
١٨	شاهر تركي كريشان	مدير بلدية معان
١٩	نسرين محمد حسين عزالدين	عضو مجلس بلدية معان
٢٠	الهام حسين الامامي	عضو مجلس بلدية معان
٢١	كرم الضابط	نادي الندوة الثقافي/ العقبة
٢٢	زيد علي ابو درويش	مدرس
٢٣	علي كريشان	رئيس نادي معان

*** شارك في هذه المجموعة عن مركز الأردن الجديد وفيق باحثي المشروع كل من: هاني الحوراني، حسين أبو رمان، عمر أبو رصاع، صلاح الدين طاهر وحسن البسيوني.**

ج- مجموعة التركيز الاقليمية الثالثة : محافظات الوسط

الثلاثاء، ١٠ آب/ أغسطس ٢٠١٠، قاعة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي*

الرقم	الاسم	المهنة / المؤسسة
١	د. محمد خيري لبادة	طبيب/ عضو هيئة ادارة جمعية جند
٢	المحامية صبا جريس الشايب	مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان
٣	خديجة حباشنة	باحثة ومستشارة مستقلة
٤	د. باجس العلوان	باحث
٥	آية مرقة	مؤسسة المتسقبل
٦	د. مجد الدين خمش	الجامعة الأردنية
٧	المحامية هنزاد التل	جمعية حقوق الطفل الاردنية
٨	م. محمد سلامة الرحاحلة	منتدى السلط الثقافي
٩	م. أحمد صابر الناطور	مهندس/ الجمعية الأردنية لمكافحة التدخين
١٠	وحيد قرمش	مركز البديل للدراسات
١١	د.نبيلة السيوف	باحثة مستقلة
١٢	م. ميسون شاهين	مهندسة
١٣	لميس ناصر	الملتقي الانساني لحقوق المرأة
١٤	د.، باسم الطويسي	جامعة الحسين بن طلال
١٥	د. هايل ودعان الدعجة	محاضر غير متفرغ
١٦	المهندس رايق الحاج حمد	الجمعية الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي (جند)
١٧	رانية الجعبري	العرب اليوم
١٨	سوسن الطويل	وزارة التنمية السياسية
١٩	م. عبد الرحيم البقاعي	مهندس/ نائب سابق
٢٠	محمد الحسنات	مشرف تربوي/ جمعية جند
٢١	احمد براهمة	جريدة الغد
٢٢	د.منن حطاب	UN
٢٣	خالد فالح الفلاحات	عضو مجلس بلدي مادبا
٢٤	بادي الحيصة	بلدية مادبا

*** شارك في هذه المجموعة عن مركز الأردن الجديد وفيق باحثي المشروع كل من: هاني الحوراني، حسين أبو رمان، عمر أبو رصاع، صلاح الدين طاهر وحسن البسيوني.**

د-الورشة الوطنية لمشروع دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن

السبت ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، فندق القدس الدولي، عمان، الأردن*

الرقم	الاسم	المهنة / المؤسسة
١	د. محي الدين توق	المركز الوطني لحقوق الإنسان
٢	د. مجدي الدين خمش	رئيس قسم علم الاجتماع/ الجامعة الأردنية
٣	أيمن عمر حمد	وزارة التنمية الاجتماعية
٤	د. محمد خيري لبادة	جند/ الجمعية الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي
٥	م. رايق يوسف الحاج حمد	الجمعية الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي
٦	د. حسين طه محادين	جامعة مؤتة باحث واعلامي
٧	محمد ناصير الكيلاني	مدير البرامج/ الهيئة الخيرية الأردنية
٨	د. نبيلة السيوف	مستشارة وباحثة مستقلة
٩	د. محمد الدقس	استاذ/ الجامعة الأردنية
١٠	جمال جبر العلاونة	الأرض والأنسان للتنمية/LHAP
١١	بديعة مراد	جمعية سيدات الألفية الثالثة
١٢	ديمة خليفات	أمين عام سجل الجمعيات وزارة التنمية الاجتماعية
١٣	هيفاء حيدر	جمعية الأسر التنموية
١٤	د. عاكف المعايطة	مستشار / مركز التوعية والارشاد الاسري
١٥	المحامية هنزاد التل	جمعية حقوق الطفل/ حق
١٦	د. غالب عربيات	أستاذ جامعي
١٧	محمد الحسنات	الجمعية الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي/ جند
١٨	إملي نفاع	الملتقى الإنساني لحقوق المرأة
١٩	علي حامد	اتحاد الجمعيات الخيرية
٢٠	عائدة المصري	الهيئة الأردنية للثقافة الانسانية
٢١	وليد حتاملة	الهيئة الأردنية للثقافة الانسانية
٢٢	زياد أحمد سلامه	معلم متقاعد
٢٣	محمود عبد المجيد القادري	الضمان الاجتماعي
٢٤	أحمد سعيد غنيمات	مدير مدرسة
٢٥	ياسين القيسي	الإذاعة والتلفزيون
٢٦	بثنية محمد البخيت	المنظمة العربية لحقوق الإنسان
٢٧	عبد الرحيم يوسف عبد السلام	المنظمة العربية لحقوق الانسان
٢٨	معاذ ماجد محمد	
٢٩	كوثر حلمي حرب كرشان	حزب الجبهة الأردنية الموحدة، عضو
٣٠	سلافة فواز الخطيب	جريد الغد
٣١	نجاة شناعة	صحفية السبيل اليومية
٣٢	محمد يعقوب	المركز الوطني لحقوق الإنسان
٣٣	ديمة كرادشة	المركز الأردني للبحوث الاجتماعية
٣٤	تيسير طه المشارقة	الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية

٣٥	عليا بريزات	صحيفة العرب اليوم
٣٦	المحامي أمجد بهجت شموط	مركز الجسر العربي لحقوق الإنسان
٣٧	أكرم حامد العطاونة	ملتقى سيدات الأعمال المهن الأردني
٣٨	روضة أبو طه	ملتقى سيدات الأعمال والمهني الأردني
٣٩	أسماء عطا الله	التعليم الخاص
٤٠	منال الدباس	التعليم الخاص
٤١	موسى عبدلله الغلاييني	الجمعية الأردنية للعناية بالسكري
٤٢	ختام وريكات	مسؤول المعلومات المجلس الأعلى للسكان
٤٣	منيرة شعبان	ملتقى سيدات الأعمال/جبل التاج
٤٤	إيمان النمري	مشروع تعزيز وتطوير المجتمع المدني
٤٥	شاكر حداد	جمعية أصدقاء الشرطة
٤٦	د. محمد بشير الشريم	مؤسسة الصحة للجميع
٤٧	سلوى نجاتي الخيري	جمعية البيئة الأردنية
٤٨	آية مرقة	مؤسسة المستقبل
٤٩	الأسعد المسعدي	مؤسسة المستقبل
٥٠	ريم نجار	رئيسة الاتحاد العام لجمعيات الشابات المسيحية الأردن
٥١	لميس ناصر	الملتقى الإنساني لحقوق المرأة
٥٢	حازم عكروش	وكالة الأنباء الأردنية
٥٣	م. أحمد الناطور	جمعية مكافحة التدخين الأردنية
٥٤	لؤي عساف	مؤسسة نهر الأردن
٥٥	أديب جبريل عودة	مستشار مالي/ شركة الفضل لتجارة الاعلان
٥٦	هيام فؤاد ضمرة	عضو هيئة إدارية لمنتدى الوسطية
٥٧	نبيلة حمزة	مؤسسة المستقبل
٥٨	عدنان وهبي يوسف التل	عضو حزب الرسالة
٥٩	وحيد قرمش	مركز البديل للدراسات
٦٠	د. علي حياصات	جامعة البلقاء التطبيقية
٦١	م. مصطفى الواكد	مهندس/ رئيس تجمع ابناء السلط
٦٢	مي محمد البزور	المنظمة العربية لحقوق الانسان
٦٣	سهيل (محمود عساف) طاهر صباح	مركز النوار للمعومات والدراسات
٦٤	د. عبد العزيز محمود	استاذ جامعة آل البيت
٦٥	د. حسن زيادة	عميد كلية مجتمع
٦٦	نور ماريا	UNDP
٦٧	رندا قسوس	جمعية النساء العربيات
٦٨	نهى معايطة	الاتحاد النسائي الأردني العام
٦٩	علي فلاح الحديد	رئيس نقابة عمال الكهرباء
٧٠	فخري عبد الله العجارمة	عضو نقابة عمال الكهرباء

*** شارك في هذه المجموعة عن مركز الأردن الجديد وفيق باحثي المشروع كل من: هاني الحوراني، حسين أبو رمان، صلاح الدين طاهر وحسن البسيوني.**

سلسلة
دليل مؤشرات المجتمع المدني في الأردن (٢٠١٠)

١- التقرير الوطني لمؤشرات المجتمع المدني في الأردن

مؤلف جماعي.

يشكل التقرير الوطني التحليلي لمؤشرات المجتمع المدني في الأردن أحدث وأعمق تحليل لحالة المجتمع المدني الأردني أعده مركز الأردن الجديد للدراسات، وهو يعتمد على منهجية شاملة طورها "سيفيكوس، التحالف العالمي لمشاركة المواطنين"، والتي طبقت حتى الآن في سبعين دولة عبر العالم.

إن هذا التقرير هو حصيلة عمل خمسة باحثين رئيسيين، ومثل هذا العدد من الباحثين المساعدين، كما انخرط في مناقشته وتغذيته بالأفكار والمقترحات والتوصيات نحو ٣٥٠ شخص يمثلون منظمات المجتمع المدني والخبراء والأكاديميين والإعلاميين، إضافة إلى مندوبين عن الهيئات الحكومية والدولية ذات الصلة، شاركوا في ورش وطنية وجهوية عقدت لغايات إعداد التقرير.

يقدم التقرير تقييماً لأداء المجتمع المدني الأردني على مستوى الانخراط المدني، المأسسة أو التنظيم، ممارسة القيم، والأثر على المجتمع والسياسات. كما يقيّم البيئة العامة المحيطة بالمجتمع المدني من خلال استعراض مختلف السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وينتهي التقرير بتحديد نقاط القوة والضعف، وتقديم مجموعة كبيرة من التوصيات.

يقع الكتاب في ١٤٤ صفحة من القطع الكبير.

٢- مكانة العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني الأردني

وضعت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الذي يؤرق الكثيرين، وهو: هل تراجع دور التطوع في المجتمع المدني الأردني؟ حيث سعت الدراسة إلى إعادة التعرف إلى التطوع في السياق الأردني، من خلال تتبع مصادر وتقاليد العمل التطوعي في المجتمع الأردني، الإطار المؤسسي والتشريعي للتطوع؛ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للتطوع؛ وبعد ذلك التعمق في بحث الممارسة الأردنية للتطوع من خلال منظمات المجتمع المدني، واستقصاء اتجاهات قادة الرأي والقوى الاجتماعية المؤثرة نحو التطوع.

وضع هذه الدراسة د. باسم الطويسي، أستاذ الإعلام في جامعة الحسين بن طلال، معان، الحائز على درجة الدكتوراه في الإعلام والاتصال من جامعة القاهرة، وهو فضلاً عن ذلك كاتب عمود في صحيفة "الغد" الأردنية اليومية، ومؤسس "بيت الأنباط" التي تعنى بإحياء حضارة الأنباط وربطها بالثقافة العربية المعاصرة في الأردن.

٣- أثر سياسات وبرامج منظمات المجتمع المدني على تمكين المرأة الأردنية

وضعت هذه الدراسة للتعرف إلى السياسات الموجهة للمرأة في منظمات المجتمع المدني، وأثرها على أداء هذه المنظمات؛ واقع المنظمات النسائية وكيف تطور دورها في مجال تمكين المرأة؛ برامج تمكين المرأة وكيف يتم تنفيذها من المنظمات النسائية؛ أثر البرامج والأنشطة الموجهة لتمكين المرأة وما هي المعوقات التي تقف في وجهها؟

لقد أعدت هذه الدراسة د. نبيلة السيوف، وهي باحثة أكاديمية وناشطة اجتماعية في صفوف الحركة النسائية والمجتمع المدني، حصلت على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة الأردنية عام ٢٠٠٧، وذلك عن أطروحتها "دور منظمات المجتمع المدني في التغيير الاجتماعي وتمكين المرأة في الأردن"، ود. نبيلة السيوف هي أيضاً عضو الفريق الوطني الذي نفذ مشروع دليل مؤشرات منظمات المجتمع المدني في الأردن.

٤- المجتمع المدني في الأردن، بنيته وتوزيعه القطاعي والاقليمي

يلقي هذا البحث الضوء على جانب هام من بنية المجتمع المدني الأردني، ألا وهو مدى انتشاره الجغرافي ومستوى شموله قطاعياً

لاهتمامات وانشغالات مختلف فئات المجتمع الأردني، ذلك أن واحداً من المعايير الأساسية التي تعكس فعالية المجتمع المدني في أي بلد هو الانتشار التنظيمي في مختلف مناطقه، وما إذا كان هذا الانتشار يغطي مختلف التشكيلات الاجتماعية في المدينة والريف والبادية، وكذلك ما إذا كانت مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية تتمتع بحقوق التنظيم، وممثلة فعلاً في هيئات اجتماعية قائمة للدفاع عن مصالحها واهتماماتها المتنوعة. وعليه، فإن الدراسة تسعى إلى تغطية الأبعاد التالية: الأنماط المختلفة لتنظيمات المجتمع المدني في الأردن، خصائص المجتمع المدني الأردني من حيث التوزيع الإقليمي/ الجغرافي، وحسب المحافظات، خصائص المجتمع المدني من حيث التوزيع ما بين الحضر والريف والبادية، توزيع منظمات المجتمع المدني حسب العمر التنظيمي، حجم العضوية، والتوزيع حسب النوع الاجتماعي، خلاصات واستنتاجات وتوصيات.

لقد وضعت هذه الدراسة على يد فريق من باحثي مركز الأردن الجديد للدراسات بإشراف ومشاركة السيد هاني الحوراني مدير عام مركز الأردن الجديدي للدراسات وعضوية كل من السيدين صلاح الدين طاهر وحسن البسيوني الأعضاء في المركز.

٥- تمويل منظمات المجتمع المدني في الأردن

تعالج هذه الدراسة واحدة من أهم التحديات التي تواجه المجتمع المدني الأردني، ألا وهو قدرة هذه المنظمات على الوصول إلى مصادر تمويل ملائمة ومستدامة. وبخلاف الأدبيات الرائجة سواء تمثلت في المقالات الصحفية السريعة من ناحية، أو الأبحاث الرصينة التي تناولت الموضوع، فإن هذه الدراسة تركز ليس فقط على التمويل الخارجي أو الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، وإنما بالدرجة الأولى على الإطار التشريعي الناظم لتمويل المنظمات، وهذا الإطار يشمل مختلف أنواع المنظمات المدنية، ويعنى بالتمويل المحلي والأجنبي على إطلاقه.

تتألف هذه الدراسة من قسمين رئيسيين؛ يتناول الأول البيئة التشريعية الناظمة لتمويل منظمات المجتمع المدني، ويتناول القسم الثاني اتجاهات رأي قادة عينة مختارة من المنظمات المدنية حول التمويل عموماً بما في ذلك التمويل الأجنبي وإشكالاته، واختتمت الدراسة باستخلاصات عامة وتوصيات.

وقد أعد هذه الدراسة كل من السيدة لميس ناصر رئيسة الملتقى الانساني لحقوق المرأة والسيد حسين أبو رمان الباحث والكاتب الصحفي المعروف.

٦- واقع الشفافية والحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني

تسلط هذه الدراسة الضوء على واقع الشفافية والحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني وللوقوف على مدى ادراك هذه المنظمات لمفهوم الشفافية والحكم الرشيد، وعلى حالة تطبيق المفهوم في الممارسة العملية.

تشتمل الدراسة على أربعة أقسام رئيسية، تبدأ بتعريف موضوع الدراسة ومفهومه، وصلته بالادارة الجيدة أو الحكم الرشيد، ويتناول هذا القسم ماهية الشفافية الداخلية ومتطلباتها، ومعاييرها، وأهميتها بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني.

ويتضمن القسم الثاني من الدراسة، دراسة مسحية لواقع الشفافية والحكم الرشيد في مؤسسات المجتمع المدني، وتم لهذا الغرض إجراء استبيان لقياس مدى ادراك المنظمات لمفاهيم الشفافية والحكم الرشيد، وواقع ممارسة هذه القيم في المنظمات المستطلعة، إضافة الى أهمية مرتكزات الحكم الرشيد في عمل المنظمة.

أما القسم الثالث من الدراسة، فقد سعى للتعريف بما أنجزه المجتمع المدني على صعيد الجهود الرامية لتمكينه في مجال الشفافية، فاستعرض مبادرتين أطلقهما مركز الأردن الجديد للدراسات في فترات سابقة.

وأخيراً يشتمل القسم الأخير من الدراسة على استخلاصات الدراسة وتوصياتها.

هذا، وقد أعد هذه الدراسة الدكتور باجس العلوان، من الجامعة الأردنية.

تطلب من: مركز الأردن الجديد للدراسات

: شارع مكة، مقابل ضاحية الحسين، مبنى رقم ٣٩، الطابق الثالث

هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤، فاكس: ٥٥٣٣١١٨، ص.ب: ٩٤٠٦٣١ عمّان ١١١٩٤ الأردن

E-mail: ujrc@ujrc-jordan.net ; www.ujrc-jordan.net